

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: ....

الرقم التسلسلي: ....

الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

خير الدين تواتي د. سليم حميداني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
رابح زغوني	أستاذ محاضر-أ-	8ماي 1945 قالمة	رئيسا
سليم حميداني	أستاذ محاضر-أ-	8ماي 1945 قالمة	مشرفا
اسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر-أ-	8 ماي 1945 قالمة	عضوا

السنة الجامعية: 2019/2018م

1440/1439هـ

الأمن الغذائي العالمي:
الاستراتيجيات والتهديدات

شكر وعرفان

الحمدلله أولا، الذي لولاه لما وصلت إلى هذه المرحلة، أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواءا" من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر أستاذي المشرف: الدكتور حميداني سليم؛ وأتقدم بشكري كذلك لكل أساتذتي، وزملائي الطلبة عبر كامل أطوار مشواري الدراسي؛

والحمدلله...

الإهداء

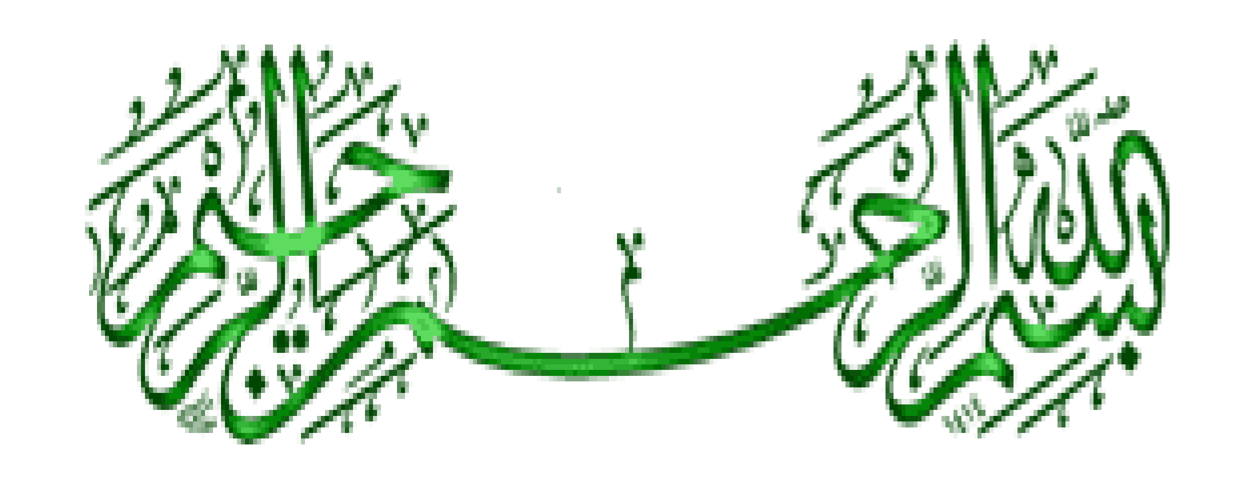
أهدي كل جهدي المتواضع إلى الوالدين

الكرمين، وإلى إخوتي وأخواتي وكل من

دعمني وساندني؛

أهديه إلي كل جياع العالم..

"خيرالدين"



«وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ».

القصص الآية (77).

مقـــــــدمــــة

مقدمة

يطرح موضوع الغذاء تحديا كبيرا بالنسبة للاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، كما أنه يعد قضية مصيرية للملايين من الناس عبر العالم، هؤلاء الذين يجد جزء منهم صعوبة في تغطية احتياجاته في الإعاشة، والتحرر من هاجس الجوع والمجاعة وفقدان الاستقرار، وحيث أنّ الكفاية الغذائية لها دور في الصحة الجسمانية والنفسية وكذا لارتباطها بالاستقرار المجتمعي، فقد أولتها الدول أهمية محورية، بل إنها تقفز إلى صدارة الاهتمامات السياسية، ويتحجج بها القادة والمسئولون في تبرير الإنفاق وتوزيع المخصصات المالية، كما أنّ تهديد الأمن الغذائي هو مادة أساسية في برامج المعارضة والنقد لأداء الساسة، بل يتعدى الأمر إلى المقارنة بين الدول على أساس كفاءتها في تحصين شعوبها من خطر الجوع.

إنّ حجم المبادلات الاقتصادية العالمية المتزايد، وتحول الغذاء إلى سلاح في مواجهة بين الدول، وكذا إبرازه كأداة ابتزاز؛ يثبت أنّ الوضع الدولي الضاغط على الدول النامية، يمنح تبريرات جدية بشأن تصعيد الاهتمام بمشكلة الغذاء لدى الشعوب الفقيرة، وكيف أن ملايين الأفراد هناك يعانون الفقر، وسوء التغذية والمجاعة، وفي عالم تتجه في شعوب الرفاه إلى تنويع الغذاء وإعلاء قيمته الصحية، فإنّ جزء كبيرا من شعوب الدول النامية رهينة عادات غذائية ثابتة، كما تتراجع قدرتها على ضمان الكفاية الغذائية، في وقت تتقلص فيه المساحات الزراعية، وتشتد الظروف المناخية السيئة، والضغط السكاني المنفلت على موارد الغذاء، وكذا التخلف الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، وتتناقص فيه عمالة القطاع الفلاحي.

يمثل السعي لإيجاد استراتيجيات فعالة في القضاء على الجوع، مطلبا حيويا يقع على عاتق المسؤولين والقادة العرب، كما أنّ للبحوث العلمية في المجال الزراعي مسؤولية في تتبع المؤشرات وتحليل أبعاد مشكلة الجوع في دول العالم النامي، وتصور الحلول ذات القابلية للتطبيق، وتعظيم مخرجاتها الايجابية، وينعكس ذلك في إمكانية صياغة بعد إرشادي تقوم به المعاهد والجامعات، ومراكز البحوث الزراعية في هذا الصدد.

1-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع دراستنا للأمن الغذائي العالمي من خلال النقاط التالية:

-الأهمية العلمية: يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة الدولية، ومحور اهتمام جميع الدول بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة بما فيها البلدان العربية، بحيث تُعد قضية الأمن الغذائي من الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة، وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول، بحيث أصبح توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في صدارة اهتماماتها السياسية، وأيضا تكمن أهمية الموضوع في تشخيص التهديدات والتحديات الحقيقية التي تحول دون تحقيقه، والتطرق إلى وضع استراتيجيات فعالة للحد من الجوع، وكذلك تتجلى أهمية الموضوع، في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية المستدامة.

-الأهمية العملية: من الناحية العملية فإنها تكمن فيما قد يطرح هذا الموضوع أمام الدارسين والمهتمين بشأن الأمن الغذائي، من حلول مستنبطة من الواقع، عبر تدارك السلبيات لتحقيق حالة أمان الغذاء، واعتبارها نموذجا يحتذى به في الدول التي تعاني سوء التغذية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

-الأسباب الذاتية: الرغبة في فهم مضمون الأمن الغذائي، وخبايا هذا الموضوع وتهديداته المختلفة، وكذا ميول الباحث في مجال التنمية الزراعية المستدامة، ومعرفة الاستراتيجيات والحلول البديلة التي تساهم في تجسيد الأمن الغذائي وفق أسس علمية، وهو ما تسنى لي إنجازه وبلوغ معرفة علمية حوله.

-الأسباب الموضوعية: حاجة مكتبة الكلية لمزيد من الدراسات التي تُعنى بمسائل الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية المستدامة، ويعتبر الموضوع ضمن تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية بصفة خاصة، وفي مجال العلاقات الدولية عموما.

3-أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإحاطة النظرية بمشكلة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، والتطرق إلى مختلف التهديدات التي تعيق الوصول إليه، ومعرفة الأطر المناسبة لتفعيل استراتيجيات القضاء على الجوع، بالاستفادة من التجارب العالمية، في وضع تصور حول الأمن الغذائي المستقبلي في الدول النامية.

4-مجال الدراسة:

يشمل ثلاثة مجالات رئيسية هي:

-المجال المعرفي: يندرج موضوع الأمن الغذائي ضمن مجالات عديدة ومتنوعة، كون هذا الموضوع متعدد الأبعاد والمتغيرات حسب كل تخصص ومجال دراسي معين، ومن بينها مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

-المجال المكاني: بما أنّ عنوان الدراسة هو الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات، فهي تشمل جميع بلدان العالم، كون أنّ الغذاء قضية محورية وأساسية تحرص عليها كل دول العالم، وخاصة الدول التي تعاني من الجوع والفقر.

-المجال الزماني: بحيث تمت دراسة الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة، حيث أنّ مسألة الغذاء قديمة قِدَّم البشرية، ولا تزال من أهم قضايا الساعة.

5-إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول موضوع الأمن الغذائي، باعتباره مسألة في غاية الأهمية، ويحظى باهتمام عدة فروع علمية، من حيث الوقوف على مدى اتصال تهديدات الأمن الغذائي باستراتيجيات المواجهة في الدول التي تعاني من الجوع وسوء التغذية، ولهذا تتمثل تحديد إشكالية الدراسة في السعي للبحث عن آليات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المطلوب، عبر سياسات وبرامج زراعية فعالة قادرة على تحقيق ذلك، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تشريح حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وهل من استراتيجيات وآليات في سبيل إصلاح هذا الوضع؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي ارتباطات الأمن والغذاء في السياسة الدولية؟

-ما هي مختلف التهديدات والتحديات التي تعيق تحيق الأمن الغذائي العالمي؟

- ما هي السياسات والبرامج الزراعية الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؟

6-الفرضيات:

نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة، وكذا الإحاطة بمختلف جوانبها على الفرضيات التالية:

إذا كان مضمون الأمن الموسع تحرر الأفراد، فلا بد أن يؤخذ الغذاء ضمن منظومة الأمن وأجنداته ضمن مستوى العمل السياسي الدولي.

7-مناهج الدراسة:

نظرا لتعدد مختلف الأبعاد والمتغيرات في موضوع الأمن الغذائي، اعتمدنا في دراستنا على المناهج والمقاربات التالية:

-المنهج الوصفي التحليلي: بحيث تناولنا تحليل لحالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، من خلال مجموعة من البيانات والمؤشرات، التي تساعد على تفسير وتحليل مشكلة الجوع، بالاعتماد على تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

-منهج الإحصائي: من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات والبيانات، والإحصائيات لترجمة المعطيات والمعلومات الكيفية إلى كمية، المتعلقة بحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

– المنهج التاريخي: وذلك من خلال التطرق إلى مختلف التهديدات لمعرفة الأسباب التي أدت إلى غياب الأمن الغذائي العالمي، في فترات زمنية مختلفة، والتعرف على أثارها ومعالجتها.

8– الإطار النظري للدراسة:

–مقاربة أمنية: تتعلق بالأمن القومي للدول، ونحتاجها لتحليل التأثيرات الأمنية المتأتية عن غياب الأمن الغذائي العالمي، على أمن الدول الفقيرة، التي يتم التعامل معها في هذا الإطار بمقاربة الدولة الفاشلة، لهذا ضرورة تحليل مسألة الأمن الغذائي بطريقة لا تغيب أهمية وأولوية الأمن القومي للدول.

_ مقاربة اقتصادية من منظور ماركسي: وتفيدنا في التحليل والتّعرف على مختلف السياسات ومواقف القوى الرأسمالية، المتعلقة بالأمن الغذائي في الدول النامية العاجزة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، وتكون عرضة للإبتزاز السياسي، الهيمنة والسيطرة على مواردهم الطبيعية، وتدفعها للإهتمام بالقطاع العسكري من خلال التسلح، والصناعات الحربية على حساب تحقيق الأمن الغذائي.

– مقاربة الأمن البيئي: من خلال تحليل التهديدات البيئية على الأمن الغذائي العالمي، وتأثيراتها السلبية على تأمين الغذاء للسكان، أي على الأمن الإنساني بصفة عامة، والأمن الغذائي بصفة خاصة، باعتباره أحد أنواع الأمن الإنساني.

–مقاربة نسقية: على اعتبار أنّ هناك سياسات للحكومات، من خلال تحديد مدخلات استراتيجية للأمن الغذائي التي ستتبناه حكومات الدول، ومختلف المنظمات الدولية، للحد من الجوع، وتقديم مخرجات متوقعة التي تساهم في حل مشكلة الجوع.

9– أدبيات الدراسة:

–كتاب الدكتور محمد علي الفرا بعنوان **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي** الصادر عام 1979م، الذي تناول فيه التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي في الدول العربية، وكذا الإطلاع إلى الأوضاع الزراعية

ومقومات الأمن الغذائي في العالم العربي، ويستعرض مسألة زيادة الإنتاج الزراعي، ويطرح بعض المشاريع والتصورات التي تهدف بالنهوض بالقطاع الزراعي في الدول العربية، عبر تقديمه لمجموعة من المقترحات والآراء، والحلول البديلة، التي يراها ذات منفعة كبيرة، وتساهم في محاربة الجوع، وتحسين الأمن الغذائي العربي.

-كتاب فرنسيس مور لابيهو جوزيف كولينز، المعنون بـ **صناعة الجوع**: **خرافة الندرة**، ترجمة أحمد حسان، الصادر سنة 1983م، يتحدث هذا الكتاب صناعة الجوع والفقر، بحيث هذا الكتاب يسلط الضوء على التلاعب الذي يتم في مصائر البشر، على أيدي المتحكمين في الغذاء، والكشف عن حقائقا تمتد إلى ماهو أوسع بكثير من ميدان الأمن الغذائي والميادين المترتبة عنه.

-كتاب لـ والدن بيللو، تحت عنوان: **حروب الغذاء**: **صناعة الأزمة**، ترجمة خالد الفيشاوى- 2012م، يناقش الكتاب نظم الزراعة الرأسمالية الحديثة، والسياسات التي فرضتها المؤسسات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية، والمآسي التي جلبتها هذه النظم وصندوق النقد الدوليين، والبنك الدولي، على شعوب الجنوب، ولم تسفر إلا عن تدهور الزراعة التقليدية، وزيادة أعداد الجوعى، وتدمير القطاع الزراعي، وصحة البشر، والإخلال بالتوازن البيئي، كما يرصد النضال الدءوب دفاعا عن تطوير الزراعة التقليدية، بهدف توفير احتياجات البشر من الغذاء.

-أطروحة دكتوراه لـ حركاتي فاتح، المعنونة بـ **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، جامعة محمد خيضر-بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية 2018، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي خلال الفترة(2000-2015م)،واقتراح بعض الحلول المستقبلية لحل هذه المشكلة ومحاولة تقيمها، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ مقومات الأمن الغذائي العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي، وغياب إرادة سياسية عربية قوية، للخروج من التبعية الغذائية للدول المصدرة لها.

-أطروحة دكتوراه لـ لرقام جميلة، المعنونة بـ **الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية- 2005**، عالجت مشكلة البحث السياسات الزراعية التي تستهدف معالجة قضية الأمن الغذائي في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالسياسات التكاملية على المستوى الإقليمي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الدول العربية تعتمد بصفة شبه كلية على الخارج، عبر الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما تسبب في اتساع الفجوة الغذائية لهذه الدول.

-أطروحة دكتوراه لـ زبيري وهيبة، المعنونة بـ: **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، جامعة سطيف2، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني 2014، عالجت هذه الدراسة مجموعة من التهديدات البيئية التي تمثل عائقا أمام عملية الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وقدمت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات وآليات لمواجهة التهديدات البيئية ذات طابع عالمي، بهدف التقليل من اثأر هذه العوائق لتحقيق الأمن الغذائي.

- المطبوعات السنوية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على غرار الكتاب السنوي **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017**، وكتاب **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018**، ومختلف التقارير السنوية والدورية، التي تقدم مؤشرات إحصائية، وبيانات تحليلية لرصدحالة الأمن الغذائي العالمي، وتقييم المخاطر، وإبراز دور المنظمة كآلية لمكافحة الجوع.

10-صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة، منها صعوبة الإحاطة والتطرق لمختلف أبعاد هذا الموضوع، لأنه موضوع يشمل مجموعة من المتغيرات، كون أنّ دراسة لهذا الموضوع لا تقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي فقط، بل تشمل عدة أبعاد ومتغيرات أساسية، على غرار البعد الاجتماعي والثقافي، والصحي، والبعد البيئي والتكنولوجي... الخ، قلة المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع البحث على مستوى

مكتبة الكلية؛ وكذا تضارب في البيانات والإحصائيات بين الجهات الوصية، خاصة في الأرقام بين الباحثين والمختصين من جهة، وبين الهيئات والمؤسسات الدولية من جهة أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما أن قطاع الزراعة في بلادنايفتقر إلى بيانات وإحصائيات دقيقة، وفي الأخير نرجو أنّ تكون هذه الدراسة قد وُفقت في إلقائها الضوء على جانب مهم من القضايا تثير اهتمام المختصين في دراسة العلاقات الدولية، على أمل أنّ تكون بوابة لأبحاث أخرى في المستقبل إنّ شاء **الله**.

11- خطة الدراسة:

لقد تمت معالجة إشكالية الدراسة بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تنقسم بدورها إلى مباحث ومطالب، حيث تناولنا في الفصل الأول المعنون بـ ارتباطات الأمن والغذاء في السياسة الدولية: مدخل مفهومي ونظري، والذي يتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول: الغذاء كموضوع للأمن(إطار مفهومي ونظري)؛ وأدرجنا تحته مختلف التعاريف للأمن الغذائي في المطلب الأول، في المطلب الثاني قدمنا فيه المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي، وفي المطلب الثالث مؤشرات ومقومات الأمن الغذائي، في المبحث الثاني تطرقنا إلى أبعاد الأمن الغذائي، ينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول البعد الاقتصاد للأمن الغذائي، المطلب الثاني البعد السياسي للأمن الغذائي، المطلب الثالث البعد الاجتماعي للأمن الغذائي، في المبحث الثالث تناولنا فيه حروب الغذاء وصناعة الجوع، تناولنا فيه ثلاث مطالب، المطلب الأول تدمير القطاع الزراعي في العالم، المطلب الثاني الغذاء في صميم ضغوط السوق والنظرية المالتوسية، المطلب الثالث تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي.

في الفصل الثاني المعنون بـ: تهديدات الأمن الغذائي العالمي، تناولنا في المبحث الأول التهديدات البيئية والبشرية للأمن الغذائي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى التهديدات الاقتصادية والسياسية للأمن الغذائي.

أما في الفصل الثالث المعنون بـ: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي، فتم التطرق إلى سياسات تحقيق الأمن الغذائي في المبحث الأول: التنمية الزراعية المستدامة فيالمطلب الأول ؛ والمطلب الثاني دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي؛ أما في المطلب الثالثدور البحوث العلمية الزراعية في رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، بينما في المبحث الثاني أبرزنا دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي، على غرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفصل الأول:

ارتباطات الأمن والغذاء في السياسة الدولية:

مدخل مفهومي ونظري

الفصل الأول: ارتباطات الأمن والغذاء في السياسة الدولية: مدخل مفهومي ونظري

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية لحياة الإنسان، وذلك انسجاما مع حقيقة أنه لا حياة من دون غذاء، ولا طاقة للفرد من إعاشة، فإذا توفرت الإنسان فان ذلك يعني له الاستقرار والتنمية والقدرة على النشاط، أما بغير ذلك يصبح الأمر مستحيلا من ناحية الاكتفاء، يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، وسياسية وأمنية ...، وعلى هذا الأساس فإن الأمن الغذائي يعتبر أحد العوامل المحورية الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الغرض من معالجة الموضوع الأمن الغذائي يرتبط بمحاولة إبراز دراسة واقع هذا الأمن في ضل المتغيرات الدولية، وكذا التوصل إلى أهم العوائق التي تحول دون تحقيقه، وهو المسعى الذي اندمجت فيه كثيرا من الدول النامية عبر اللجوء إلى الأسواق الخارجية (الاستيراد) لطلب المزيد من المعونات الغذائية، أو التفكير في بدائل أخرى.

سنتطرق في هذا الفصل المعنون ب:

ارتباطات الأمن والغذاء في السياسة الدولية والذي يتضمن ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الغذاء كموضوع للأمن (إطار مفهومي ونظري)؛
- المبحث الثاني: الذي يتضمن أبعاد الأمن الغذائي؛
- المبحث الثالث: يتمثل في صناعة الجوع وحرب الغذاء.

المبحث الأول: الغذاء كموضوع الأمن: إطار مفهومي ونظري.

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للأمن الغذائي، وكذلك أبعاد الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة التباين واضعيها، ورغم أنّ التفكير في مسألة الأمن الغذائي تعود إلى بداية الوجود البشري وحرص الأفراد على ضمان قوتهم اليومي، إلا أن التأصيل لهذا المصطلح يعود إلى بداية السبعينيات أين كان العالم يعاني من فجوة غذائية هائلة، أدت إلى زيادة مستويات الجوع رغم اللجوء إلى الاستيراد الراسخ للمشتريات الغذائية، خاصة في الدول النامية آنذاك (العالم الثالث).

أ_ تعريف منظمة الأغذية الزراعية(FAO) للأمن الغذائي:

جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن الأمن الغذائي:

"يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات لفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي، ويلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[1]

يختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على إمكانياتها ومواردها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، في حين أن تعريف منظمة الأغذية والزراعة يجعل المفهوم أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الراهنة والأحداث الدولية، وهو بذلك تعريف موسع للأمن الغذائي، ويتطلب توفر الجوانب التالية:

– توافر الغذاء" والذي يعني توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة، سواء كان مصدر تلك المنتجات محليا أو مستوردا، ومضافا إليها ما تحصل عليه الدول من مساعدات غذائية."[2]

–الوصول إلى الأغذية: والذي يعبر عن إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسرة، حيث يشتمل القدرة الاقتصادية الاجتماعية والمادية، وكذا تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، أي الثقافية الغذائية."[3]

_" استخدام الأغذية: حيث أنّ توفر شروط التغذية الجيدة، التي تشمل الوجبات المنتظمة والمياه النظيفة والمياه النظيفة والرعاية الصحية الجيدة، في تعبير عن ذلك الأمن الغذائي.

_الاستمرارية والديمومة: إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كل الأوقات، دون مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب الأزمات، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو بيئية...الخ."[4]

ب_تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) للأمن الغذائي:

حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوما للأمن الغذائي، يتمثل في:

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،**"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"**(روما،2010)،08.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،**"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم "**(روما، 2013)، 18.

[3]- نفس المرجع، 20.

[4] - حسين أحمد السرحان و حسين باسم عبد الأمير،**" انعدام الأمن الغذائي الأسباب وسبل المعالجة: القارة الأفريقية إنموذجا"**، مجلة جامعة كربلاء 4(2017): 139-140.

" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية."[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أنّ الأمن الغذائي، لا يخرج كونه القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسلع لتلبية الاحتياجات الغذائية، من اجل توفير حياة نشطة وصحية، في أي فترة من الزمن، بل يتعداه إلى العناصر المتصلة بالكم والنوعية.

ج_تعريف البنك الدولي(BIRD) للأمن الغذائي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه:

"إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج العامي وظروف السوق الدولية".[2]

يستند تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي على أربعة أسس هي:

- الأمن الغذائي مرتبط بالحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي للقيام بنشاطهم اليومي في الحياة، ويحافظ على مجتمعهم؛
- الأمن الغذائي مرتبط بتطبيق الأساس السابق(الأول) على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية؛
- الأساس الزمني، الذي يرتبط بحصول الأفراد على الغذاء الكافي في كافة الأوقات، وخاصة في وقت الأزمات، وكذلك في مرحلة الاختلال في الأسواق التجارية الدولية وتجارة السلع الغذائية.

د_تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر للأمن الغذائي:

---

(1)- عبد الغفور إبراهيمأحمد، " **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**"(عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع ، 2014)،13.

(2)- عيسى بن ناصر ،" **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**" (أطروحةدكتوراه، جامعة منتوريقسنطينة،قسم العلوم الاقتصادية، 2005)،10.

حاولت الجزائر من استقلالها أن تفرد جانبا من اهتماماتها الاقتصادية نحو تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري، وقد اقترن هذا المسعى بجهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى وعبر مخططاتها الدورية، حاولت إبراز مفهوم لهذا الأمن المنشود، حيث" يهدف المخطط الوطني للتنسيقية الفلاحية إلى تحسين المستوى الأمن الغذائي بغرض تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج لمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة".[1]

تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية اعتمادا على هذا الطرح إلى أنّ تجعل المواطنين قادرين على اقتناء المواد الغذائية، وبحسب الشروط المحددة قانونيا، وزيادة الإنتاج الوطني المحلي من مختلف المنتوجات الزراعية والفلاحية بجودة ونوعية حسنة، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية التي تعود بالفائدة على تحسين وترقية المنتوجات الغذائية.

إنّ الموضوع الأمن الغذائي وتحديد المفاهيم الضابطة له، لم يكن حكرا على المؤسسات والهيئات الدولية والوطنية فقط، وإنما كان أيضا مجالا لبحث عدد من المختصين، بما في ذلك من هم في تخصص العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

يحدد "**باري بوزانBarryBuzan**" مفهوم الأمن الغذائي باعتباره:

العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".[2]

يحمل "بوزان" الدولة والمجتمع معا مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتوجب أن تكون لها القدرة الكاملة من اجل ذلك، وهذا بهدف الحفاظ على الأمن الشامل للمجتمع والدولة، وخاصة في ضل تحولات النظام الدولي والتغيرات التي تحول دون تحقيق الاستقرار والأمن في كل المجالات والقطاعات.

في جانب آخر يرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "**روبرت مكنماراRobert McNamara**" بأن الأمن الغذائي يعبر عن:

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،" **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**" الجزائر، 2000)، 71-72.

[2]- علي حسني، "**دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة** " (مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016)، 18.

" التنمية وبدون التنمية لا يمكن أنّ يوجد أمن غذائي، وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، يصبح النظام والاستقرار مستحيلا."(1)

يركز**مكنمارا** على التنمية أولا، بالإضافة إلى تركيزه على الاستقرار والنظام، حيث يربط وجود التنمية والتطور وعدم حدوث الفوضى بتحقيق الأمن الغذائي للأمة.

يتضح جليا ذلك مثلا أين نرى في الوقت الراهن أنّ الدول التي تعاني من ضعف في التنمية الاقتصادية، والتي تعاني من الصراعات والنزاعات، وعدم الاستقرار فإنها تعاني من مستويات تنمية جد متدنية، والعجز عن تحقيق الأمن الغذائي، على عكس الدول المتطورة والتي تتميز بدرجة عالية من التنمية والاستقرار.

ضمن توسيع دلالات الأمن الغذائي وضبط مستوياته وشروطه، يرى الدكتور "**محمد السيريتي**" في كتابه (الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية) بأن هذا الأمن هو:

" قدرة المجتمع على توفير الحاجات الأساسية لأفراده، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام، ويتبع توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات في ذلك"(2)

يركز هذا التعريف للأمن الغذائي على مسائل الوفرة، واستمرارية ضمان سد الاحتياجات الغذائية للأفراد، وتشجيع التغطية المحلية لها، للتحرر من عبئ الاستيراد من الخارج.

مما سبق ذكره من تعريفات عدة ومتنوعة للأمن الغذائي، يتضح لنا أن هناك مستويات للأمن الغذائي تتمثل في الآتي:

- **الأمن الغذائي المطلق:**

يعني: إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي"(3)

---

(1)- فاطمة كبدي ورابح حمدي باشا،"**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**"(عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، 34.

(2)- السيد محمد السريتي، "**الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**"(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000)،14.

(3)- عبد القادر رزيق المخادمي،" **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**" (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2009)، 214.

هذا المستوى مرادف كذلك الاكتفاء الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

- **الأمن الغذائي النسبي:**

يعني: قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة من أقطار على توفير احتياجات مجتمع أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من ذلك الاحتياجات بانتظام".[1]

إن هذا المستوى يعبر عن الطرح العقلاني المتصل بحقيقة أن الدول تظل تحت مؤثرات معينة عاجزة عن ضمان أمنها الغذائي المطلق.

- **الأمن الغذائي المحتمل:**

يعني: قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، والذي يضمن للفرد أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة".[2]

يركز المستوى المحتمل من الغذاء على:

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة؛
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له، أو من خلال شرائه من السوق أو الحصول كمساعدة أو دين.

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن الأمن الغذائي هو:

الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية، والأساسية المختلفة كما" ونوعا"، ومع ضمان استمرار هذه الكفاية من الغذاء من أجل سلامة الأفراد وتمتعهم بالصحة الجسمانية، والنفسية، بما يسمح بمباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية على نحو مرجو.

---

[1]- نفس المرجع، 214.

[2]-إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي،17.

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلةبالأمن الغذائي:

ظهرت هناك عدة تعاريف ومصطلحات مرتبطة بالأمن الغذائي، وذلك بفضل تزايد الوعي العالمي حول نتائج وأثار المشكلة الغذائية، ومن بين هذه المفاهيم والمصطلحات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: ثنائية الاكتفاء الذاتي الغذائي

1_مفهوم الاكتفاء الذاتي:

وهو" **قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا**".[1]

وفي هذه الصيغة يعني الاكتفاء الذاتي الغذائي توفير وخلق وتأمين الغذاء داخل الدولة الواحدة دون الحاجة إلى الآخرين، أو الاستعانة بالخارج والية الاستيراد، وهذا المفهوم يؤدي في مستوياته القصوى إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية بين الدول وغياب فكرة الاعتماد المتبادل القائم على أساس العلاقات التجارية الاقتصادية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، وهو طرح بعيد عن الواقع.

2_مفهوم الفجوة الغذائية:

وهي:" مقدار بين ما تنتجه الدولة ذاتيا"، وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية، والذي يؤمن بالاسترداد من الخارج".[2]

تقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتوجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج أو المصنع منها محليا داخل الدولة، وكلما زاد الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية المستهلكة وذات الطلب عليها من جهة، وإجمالي المنتوجات المنتجة والمصنعة من جهة ثانية، يدل على عدم قدرة الدولة على توفير وتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر على ضعف الاقتصاد الوطني، ليكون الاستيراد هو البديل لسد الفجوة الغذائية.

إنّ الإشارة إلى مفهوم الفجوة الغذائية يتصل بتفسير أخر للفروقات في الكفاية والنوعية عند الحصول على الغذاء، وهو ما يعبر عن "**الفجوة التغذوية**".

---

(1)- المخادمي، الأزمة الغذائية، 213.

(2)- نادية أحمد عمراني، " **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**" (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، 17.

تكون الفجوة التغذوية كبيرة للأفراد والجماعات في الدول النامية وخاصة المتخلفة اقتصاديا، مقارنة مع نظيرتها في الدول المتقدمة من حيث المكونات والتنوع واعتباره كقيمة غذائية، ولهذا فإن الفجوة التغذوية تتمثل في:

"تتعلق بالإنسان كشخص نوعية وقيمة الغذاء الذي يستهلكه أو يتناوله، لهذا يشير غلى نقص في التغذية (Under– nutrition)، كما قد يعني سوءا في التغذية(Mal– nutrition) أو كليهما معا".[1]

أي أن الفجوة التغذوية تشير إلى الحصول على الاحتياجات التغذوية الضرورية والأساسية للجسم وصحة الإنسان بنسب غير كافية، وهذا يدل على أن الفرد يحصل على سعرات حرارية اقل من المعدل المطلوب، وحصول الشخص على مواد غذائية والتي يستهلكها ذات قيمة تغذوية منخفضة لمختلف المواد الغذائية.

3_مفهوم التبعية الغذائية

تشير التبعية الغذائية بصورة عامة إلى السيادة المنقوصة، وغير الكاملة في مجالات سياسية، اقتصادية، ثقافية وتعليمية..، وعلى هذا الأساس فإن التنمية الغذائية تعني:

"عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة".[2]

هناك طرح بشأن أن النظام الرأس مالي يكرس تبعية (الدول المتخلفة) للمراكز أي الدول الرأسمالية المتطورة، والخروج من التبعية الغذائية يجب العمل على فك الارتباط أو هذه العلاقة، والعمل على القطيعة مع النظام الرأسمالي وممارسات الدول الرأسمالية، ومع ذلك أصبح وجود المنظمات الدولية والإقليمية والعمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة يقنن لهذا الوضع بدلا من يخفف ويقلل من حدته وأثاره على الأمن الغذائي لدول العالم.

---

(1) ـنفس المرجع ، 56.

(2) - فوزية غربي، **" الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010)، 45.

الفرع الثاني: أمان الغذاء والزراعة العضوية

1_مفهوم أمان الغذاء: عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا" غذائيا" نسبيا تعزز مع تزايد استخدام المواد الكيميائية في الزراعة، غير أنّ تزايد الإنتاجية في مختلف القطاعات الزراعية والفلاحية جلب مخاوفا" كثيرة للمستهلكين، أساسها المشاكل الصحية المرتبطة بهذا الخيار، وبدأ الحديث عن طرق بديلة لزيادة الإنتاجية تكون أكثر أمانا لصحة الإنسان، مثل الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية ضمن مفهوم أوسع لأمان الغذاء، والذي هو وفق منظمة الصحة العالمية:

" جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، واللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي".[1]

يتعلق أمان الغذاء لمرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك، ولهذا وهو تحول جذري في علم التسويق في مجال السلع الغذائية، حيث كان الاهتمام في المراحل الأولى منصبا فقط على توفير السلع الغذائية، أي منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، والمرحلة الثانية بدأ الاهتمام بالجودة والنوعية والموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وفي المرحلة الأخيرة أصبح الاهتمام الكبيرة منصبا" على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية، وهذا ما يعرف بأمان الغذاء، كما يمكن المراهنة على ما يعرف "**بالزراعة العضوية**" والتي تعرف على أنها:

"نظام إنتاجي يتحاشى – أو يستبعد إلى حد كبير- المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية، وإضافات العلف الحيواني، تعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى عدد ممكن على نظام الدورات الزراعية(تعاقب المحاصيل)، ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء، والمخلفات العضوية للمزارع والأساليب البيولوجية –كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة وطبيعتها، وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى".[2]

يطرح تأصيل المفاهيم بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي صورة متكاملة عن مستلزمات ومستويات هذا الأمن، كما يوجه الجهود نحو السعي للاستغلال الأمثل للموارد في توفير الكفاية الغذائية للأفراد، والاستثمار في هذا المجال، والحفاظ على السلامة البيئية والاستغناء عن النظم المكلفة وغير الصحية في إنتاج الغذاء.

---

(1)- إبّراهيم أحمد، الأمن الغذائي،28.

(2)- المخادمي، الأمن الغذائي، 214 _215.

المطلب الثالث: مقومات ومؤشرات الأمن الغذائي

شكل الأمن الغذائي قضية محورية ضمن دائرة الأمن الشامل للدولة واستقرارها في أبعادها المختلفة، وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الغذائي وعناصر تكوينه، وأنّ تتم الإشارة إلى المؤشرات التي يتم القياس على أساسها، والحكم على كفاءة وجهود تحقيق الأمن الغذائي وفعالية الآليات المتبعة في هذا الإطار.

الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي

يمكن ذكر أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي:

1_الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، إذْ تسعى معظم دول العالم للعمل بكل قوة للسيطرة على مصادر المياه، إلى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

إن هناك ارتباطا وثيقا" و واضحا بين الأمن الغذائي والأمن المائي اللذان يعتبر من أولويات الأمن القومي للدول باختلاف مكانتها أو مواقعها، ولا يمكن الفصل بينهما تماما، وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فإن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ما هو متاح بأفضل السبل.

تعاني الكثير من الدول العربية من ندرة حقيقية في المياه، وتعتبر مثل السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات والأردن وليبيا واليمن الأشد فقرا للمياه، حيث تعتمد الزراعة في دول الخليج على المياه الجوفية والتي تدهورت بصورة كبيرة من حيث الكمية والنوعية، أين زادت ملوحتها، وهو ما أصابها من تلوث نتيجة الاستخدام غير المقنن للأسمدة والمبيدات وأساليب الري الخاطئة".[1]

2_الأراضي الصالحة للزراعة:

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية، وفي حالة ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من اجل استصلاح الأراضي، مع التشدد

---

(1)-صحيفة الوسط،"**الأمن المائي والأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار** "،2538 (2009)، منشورة بتاريخ2009/08/17، أطلع عليه بتاريخ: 003/2019/3، متوفر على الرابط الالكتروني:
www.alwassatnews.com/news/304568.html

والحزم في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات، والعمل على الاهتمام باستثمار في الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة.

3_ الثروة الحيوانية:

إنّ الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية(اللحوم والألبان...)، وبالتالي فهناك ضرورة للتعميق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية عبر السعي لزيادة الثروة السمكية والبحرية، وعصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية:

"توفير الحاجات الغذائية للإنسان، وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول، والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية".[1]

4_الإدارة الرشيدة:

إنّ إدارة الموارد الغذائية، ومنهجية الاستثمار والتخزين، هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، وهنا نشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر والإسراف، وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري"، بالإضافة إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية:

- قوة العمل؛
- التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية؛
- الموارد البشرية.

[1]- سارة زقيبة، **" مفهوم الثروة الحيوانية "**، منشورة بتاريخ: 2018/08/23، أطلعليه بتاريخ 2019/04/24، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://mawdoo3.com

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات يتم الاعتماد عليها واستخدامها لقياس وتحديد مستوى الأمن الغذائي في مجتمع ما في أي دولة من الدول، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات على النحو التالي:

1_المؤشرات التقليدية:

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

-" نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع؛

- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي المحلي إلى الناتج الزراعي المستورد؛
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الدخل القومي؛
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات في الدولة؛
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
- نسبة مساهمة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي."[1]

يمكن التعليق على هذه المؤشرات بأنها جملة من البيانات الإحصائية التي تتصل بقوة الاقتصاد الوطني، والجدوى من السياسات المنتهجة في الرفع من كفاءة العماليات الإنتاجية المحلية، وكذا سعي الأفراد لتقليص الفجوة الغذائية، خاصة المنتمين إلى القطاع الزراعي، وتتدخل في ذلك عوامل أخرى غير بشرية، تؤثر سلبا" أو إيجابا" على الناتج الإجمالي للمحاصيل الغذائية في الدولة، على غرار العوامل البيئية.

2_المؤشرات الحديثة:

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحى من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب والتغيرات الأمن الغذائي، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بأن هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطا على نحو وثيق بالأمن الغذائي،

[1]- عائشة نصاب، **" إعادة الاعتبار لسكان الأرياف : إستدامة الأمن الغذائي "** (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حولة استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 23_24 نوفمبر، 2014).

لذا تم إدراج مؤشرات إضافية والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمية للأغذية سنة 2000م، وهذه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الأمن الغذائي وهي تحدد كما يلي:

-توفير الغذاء:

"يحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة السعرات الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على عدد السكان، وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع."[1]

-مستوى التغذية:

"يحدد على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال، وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى للنمو الأطفال."[2]

-المخزون الغذائي:

يمثل المخزون الغذائي الاستراتيجي مكونا" رئيسيا" في عرض الغذاء، ويعد ضروريا للسلع الغذائية التي يتصف إنتاجها بالموسمية واستهلاكها باستمرارية، والتي تنتج مرة واحدة في السنة ، ويعرف على أنه:
"سلع غذائية غير محددة يتم الاحتفاظ بكميات منها، تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون فائضة عن احتياجات الأسواق الآنية الطبيعية."[3]

-الحصول على الغذاء:

يقاس على أساس قدرة الأسرة على الحصول على مجموعة من المواد الغذائية، عن طريق الدخل أو باستعمال وسيلة شرعية أخرى."[4]

على غرار المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة المذكورة سابقا"، بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات أخرى ويستعين بها خاصة الاقتصاديون لقياس وحساب مؤشرات الأمن الغذائي، وهذه المؤشرات كذلك يمكن ذكر منها ما يلي:

---

[1]- جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، **" برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية "**(روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012)، 154.
[2]- نفس المرجع.
[3]-فلاح سعيد جبر، **" الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي"**، مجلة عالم فكر2 (1987): 119.
[4]- نفس المرجع، 154.

1_مؤشر الفجوة الغذائية:

يعبر هذا المؤشر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم قياس تلك الفجوة بثلاث مؤشرات عن طريق نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية؛ والثاني حجم الواردات والمعونات الغذائية؛ والثالث نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية، أما المقياس الثاني للفجوة الغذائية يتم قياسها بمؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويتم التعبير على هذا المؤشر من خلال العملية التالية:

الفجوة الغذائية = الاستهلاك – الإنتاج المحلي من الغذاء."[1]

2–مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية، وهذا المؤشر يعبر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية، من ناحية ومن ناحية المطلقة فان حجم الفجوة الغذائية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وحجم الغذاء المنتج منه.

يقاس الاكتفاء الذاتي لبلد ما من خلال نسبة الإنتاج الوطني من جميع الأغذية، مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الصادرات، الواردات، المئونة الغذائية)، إذا تعلق الأمر بمعدل الاكتفاء الذاتي الغذائي الكلي أو الكامل."[2]

مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، " **هو نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي، ويمكن استخراجه على الأساس التالي:**

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / الاستهلاك)×100."[3]

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في توضيح مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك للبلد المعني.

3_مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:

---

(1)- السريتي، الأمن الغذائي، 52.

(2)-"**الاكتفاء الذاتي مطلب ملح لتحقيق استقلالية الدول**"، منشور بتاريخ:2016/08/30، أطلع عليه بتاريخ:2019/03/11، منشور على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net./encyclopedia/economy/2016/8/3

(3)-إبْراهيم أحمد، الأمن الغذائي، 56.

يستخدم هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق للفجوة الغذائية الفعلية، ويعبر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي في كيفية تغطية الفجوة الغذائية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية أو المنح الأجنبية."[1]

يعبر هذا المؤشر بيان مدى حاجة بلد ما المعونة الغذائية من الخارج من أجل سد الحاجات الغذائية للسكان والتي تعجز الدولة عن تلبيتها لهم، ويعبر عن هذا المؤشر من خلال مايلي

"الاعتماد على القروض و الواردات والمعونات الغذائية الأجنبية = (كمية المعونات الغذائية/ جملة الحاجات الغذائية)×100."[2]

4ـ مؤشر متوسط السعرات الحرارية للفرد التي توصي بها المعايير الدولية:

هناك جملة من المعايير الصحية التي حدتها المنظمات الدولية لأجل أنّ يقوم جسم الإنسان بوظائفه العضلية الجسمية والذهنية كاملة، وعلى أساسها تقابل هذه المعايير بمتوسط ما يحصل عليه الفرد في البلاد موضع الدراسة لتحديد الخلل والحاجات الضرورية، أي أنها تمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، *فإذا* كان متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فإن المجتمع لا يعاني من وجود فجوة غذائية، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية."[3]

يمكن قياس هذه الصيغة وفق المعادلة التالية:

"المستوى الغذائي للفرد= المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة كسعرات حرارية–الاستهلاك الطاقوي الفعلي كسعرات حرارية، أو يمكن قياسه أيضا وفق هذه المعادلة: **نسبة المستوى الغذائي للفرد= مستوى الاستهلاكي الطاقة الفعلي للفرد / متوسط المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة للفرد×100."**[4]

5 ـ مؤشر الناتج المحلي الزراعي

يعد الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو: بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها والتغيرات الكبيرة في الناتج، تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء، فانخفاضه مع

(1)- السريتي، الأمن الغذائي، 54.

(2)-إبّراهيم أحمد، الأمن الغذائي، 58.

(3)- السريتي، الأمن الغذائي، 57.

(4)-إبّراهيم احمد، الأمن الغذائي، 57.

زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المادية للدولة،"[1] هذا المؤشر يدفع نحو زيادة جهود الدولة في تقليص درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تغطية احتياجاتها الغذائية، وبالتالي يصبح مجال الاهتمام منصبا نحو إنقاص الاستيراد لصالح زيادة الناتج المحلي الزراعي، وأقرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "**FAO**"، في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 2000م، إدراج مؤشرات إضافية، والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية.

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01):المؤشرات الأساسية الموصى بها لرصد النتائج ذات الصلة بأهداف مؤتمر القمة العالمية للأغذية:

حـالـة فـئات المؤشـرات		
حالة استهلاك الأغذية	الحالة الصحية	الحالة التغذوية
المؤشـرات الأوليـــة		
مجموعة الأغذية الأساسية كنسبة مئوية في الوجبة الغذائية	العمر المرتقب عند الولادة	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن وتوقف النمو أو الهزال
النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية	معد الوفيات دون سن الخامسة	النسبة المئوية للبالغين ذوي معامل كتلة الجسم المنخفض
المؤشرات الموصى بالموافقة عليها		
متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	العمر المرتقب عند الولادة	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن
الحبوب والجذور والدرنات لنسبة مئوية من إمدادات الطاقة الغذائية	معدل الوفيات دون الخامسة	النسبة المئوية للبالغين ذوي معامل كتلة الجسم المنخفض اقل من 18,5

المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي، " **مؤشرات أساسية لرصد حالة الأمن الغذائي العالمي**"، **الدورة 26**(روما: 2000)، منشور بتاريخ: 2000/09/21، أطلع عليه: 2019/03/17، متوفر على الرابط:www.fao.org/3/X8228A/W822A.htm

[1]- حسني، دور السياسة الزراعية، 23.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

يتم النظر إلى قضية الأمن الغذائي باعتبارها قضية متعددة الجوانب تشمل المضامين الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية،وتتشابك في وجودها أبعاد عدة كل بعد منها له دلالته التأثيرية، ويمكن تناول أبرز هذه الأبعاد وآثارها على النحو التالي

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للأمن الغذائي

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط ما بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض بالنسبة للغذاء، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجاتها سكانها من الغذاء، بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك لاستغلال غيرالرشيد للموارد الطبيعية، مما يشكل عبئا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة.

يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستواه السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، "وتوجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد منالقيام بدورهم في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى الأمن الغذائي يعكس تدهورا لحالة الصحية للأفراد، باعتبارهم أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية."[1]

ومن خلال ما سبق يتضح أن أثر الأمن الغذائي في الجانب الاقتصادية، وتأثيراته الايجابية في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة إنتاجية العامل الذي تتوفر له الحاجات الغذائية في كل الأوقات وبشروط صحية تجعله قادرا على العمل والقيام بنشاطاته اليومية بكل كفاءة، "وعند ذلك فإن برامج التنمية الاقتصادية إذا وضعت باتجاهها الصحيح وحققت النجاح المطلوب، فإنها ستدعم الأمن الغذائي من خلال ما تحققه من زيادة في معدل دخل الفرد، وتجعله قادرا على تغطية احتياجاته الضرورية، وقدره الدولة على توفير الإمكانيات المالية لضمان، ذلك عبر زيادة الصادرات والقدرة على تفعيل الواردات."[2]

---

[1] _ ناصر بوجلال،" **تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي**"(مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، 2014)، 69.
[2]_ إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي، 31.

إن هذه القدرة على زيادة الإنتاجية في الزراعة، تتم بفضل الاعتماد والاستثمار في الطاقة البشرية التي يجب استغلالها في تحقيق التطور في شتى المجالات والقطاعات، خاصة في الدول النامية التي تعاني في تحقيق الأمن الغذائي و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، فتلجأ هذه الدول إلى الاستيراد من الخارج نتيجة فشل الزراعية سياساتها ويعرضها هذا للتبعية الغذائية للخارج، لأن هذه الدول لم تستثمر طاقاتها البشرية بالشكل المطلوب، والحاجات الغذائية للأفراد،أدى ذلك إلى زيادة العجز في ميزان مدفوعات تلك الدول بسبب تفاقم عملية الاستيراد بشكل أكبر مقارنة بما تنتجه، وكذا ومداخيلها بما تصدره إلى الخارج.

إن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر مواجهة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وبالتالي فقدان الدولة لقيمه العملة المحلية الوطنية وقدرتها الشرائية، إضافة إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخلي عن المشاريع الحيوية مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصرتتلخصفي:

-"الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله؛ وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الاستثمار والتشغيل؛

-وجود مستوى متطور في كفاءة قوانين التصدير والتوريد بما يلاءم الاقتصادياتالمحلية، والإقليمية والدولية؛

– وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسات الاقتصادية الوقائية، لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية؛

– تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وزيادة مداخيل الضرائب وصعوبات على القدرة التخلي التدريجي والمدروس عن دعم المنتجين للغذاء أثناء ارتفاع تكاليف الإنتاج، أين يكون من الواجب وجود جهاز أو منظومة إصلاح اقتصادي تعمل على ذلك،"[(1)] ومن خلال ذلك يتحدد مضمون البعد الاقتصادي للأمن الغذائيفي:

"تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الرئيسية عن طريق إقامة مشاريع تنموية واقتصادية تضمن هذا الاكتفاء الذاتي، ويتكون الأمن الغذائي الاقتصادي من منظومة تحددها مجموعة من الخطط الإستراتيجية التي تسعى إلى

(1)-محمد نجيب بوطالب، **" أبعاد مفهوم الأمن الغذائي: مقاربة سوسيو- انتربولوجية"**(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حولة استراتيجية الأمن الغذائي والدولي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 7-9، 2015)، 8.

تحقيق الديمومة، وتوفر الغذاء و دعمه ماديا ومعنويا ليكون على ذمة جميع السكان،"[1] ولا يكون ذلك إلا عن طريق وجود منظومة قانونية وتشريعية فعالة تهدف إلى حماية وتطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: البعد السياسي للأمن الغذائي

إن تأمين الغذاء لدولة ما ضمن مجموعة سياسات اقتصادية ومشاريع معلنة، لا يعتمد فقط على المقومات الاقتصادية، وإنما يعتمد كذلك على القوة والوزن السياسي للدول، ويحتاج الى النفوذ ومدى تأثير الإطار السياسي أيضا.

يتضمن البعد السياسي للأمن الغذائي جوانب سياسية ففي صميم اهتمامات الدولة، بحيث ان توفير حصة الغذاء المطلوبة للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء يؤدي إلى الاستقرار السياسي للدولة، ويكون العكس في حال لم يتوفر هذا الأخير.

في العقود الأخيرة أصبح الغذاء عبارة عن سلاح استراتيجي في السياسة الدولية، تستغله الدول التي تملك الوفرة الغذائية، "**وصار الغذاء يستخدم في ابتزاز والضغط على الشعوب في الإستجابة لسياسات الدول المحتكرة لإنتاج الغذاء، والمقصود هنا هو السلع الأساسيةالمرتبطة بإعاشة الضرورية، أين تجرى إثقال كاهل الدولة بالديون التي تعجز عن سدادها.** "[2]

تعمل الدول التي تملك الموارد الغذائية ولديها الإمكانيات المتطورة اللازمة في تحقيق وإنتاج مختلف السلع والمنتجات الغذائية،على استغلال حاجه الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تملك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية، ويتم الضغط على تلك الدول والتأثير في توجيه قراراتها السياسية، حيث تظل تابعة لها، لهذا نرى جليا وخاصة في الدول التي لا تمتلك مقومات وإمكانيات من أجل توفير الغذاء وتعاني من فجوة غذائية كبيرة، وأنها كذلك لا تتمتع بالسيادة والاستقلالية في بعض المواقف والقرارات السياسية الوطنية، ويبرز تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل المحاصيل الزراعية والغذائية، على غرار القمح والذرة، ويأتي في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي للحبوب في العالم، وهي تتدخل في تحديد التداول لها سواء فيما يخص كميات تلك المنتوجات أو أسعارها، وتستغل ضعف الدول الفقيرة وحاجتها للغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأهدافها وأفكارها السياسية عبر أنحاء العالم.

---

[1]–نفس المرجع.

[2]_إبّراهيم أحمد، الأمن الغذائي،32.

إن هذا هو ما يفسر استخدام القمح في الضغط السياسي الدولي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتعمد أحيانا تأخير شحن كميات من القمح كرد على بعض سياسات الدول، ومن أجل الإضرار بها مثل ما فعله مع الإتحاد السوفياتي سابقا سنة 1979م، وبعض الدول الأفريقية، وكذلك الحصار على العراق(1990-2003) ومنع دخول الغذاء له، وفي هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في النقاط التالية:

- "محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب؛
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية، وجود دول هي أكثر تضررا من استعمال سلاح الغذاء على غرار الدول العربية."[1]

كذلك يجب الإشارة إلى اختلاف سياسات الحكم من دولة إلى أخرى، وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي لتلك الدول، وبالتالي فإن درجة تدخلها وتوجهاتها لمشكلة العجز الغذائي ترتبط بالنظام الاقتصادي السائد، بحيث قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد التوازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي والصناعي مثلا، أو التدخل في التحكم في الأسعار تجنبا لانهيارها، وكذلك وأنّ تدخل الدول في ترسيم سياسات زراعية خاصة، وتحديد الملكية أو حجم الاستثمار او تنظيم حيازة الأرض، ومع ما يصاحب ذلك من مشاكل قد تؤثر سلبا على الإنتاج ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا البعد والتي تتمثل في الاستقرار السياسي، ففي المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي و توترا كبيرا على غرار اليمن، والسودان، وبعض الدول الإفريقية الأخرى والتوتر القائم بين كل من مصر وأثيوبيا حول استغلال مياه نهر النيل..كلها تدفع إلى تهديد الأمن الغذائي للدول المعنية

" نذكر أعمال **Thomas Homer Dickson** في بداية التسعينيات والذي حدد مجموعة من الخصائص والعوامل البيئية المؤثرة على الأمن القومي الدول واستقرارها، وهذه الخصائص تمثل في:

النزاع بسبب النمو السكاني الكبير؛ والنزاع بسبب ندرة الموارد البيئية، النزاع بسبب الهجرة والنزوح السكاني بدواعي بيئية وما يترتب عنها من مشاكل أمنية عديدة."[1]

[1]- مريم قصوري،" **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر**"(رسالة ماجيستر، جامعةباجي مختار عنابة، قسم العلوم الاقتصادية،2012)،70.

نستنتج أنّ الاستقرار السياسي يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفير الظروف المناسبة للحكومات ومؤسساتها وأشكال الزراعة بها، من أجل القيام بالنشاط التنموي بصورة إيجابية، ولقد أدت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في بعض من الدول إلى استنزاف طاقات وأموال ضخمة، وأوقفت العديد من المشاريع التنموية بما تشملانه من قطاعات واسعة، كما ساهمت في زيادة وتعميق مشكلتي الفقر والجوع للسكان، بالإضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة..

في هذا الإطار يمكن القولأنه "لا يوجد في العالم المعاصر إلا نوعان أصيلان في السلطة، هما سلطه النفط وسلطه الغذاء، وسلطه الغذاء أكثر أهمية في تعاملنا مع مختلف دول العالم"[2]، وهي السلطة التي يعبر عنها بالسلاح الأخضر.

يتضح إذا مدى تحكم القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الغذاء واستعماله كأداة لابتزاز السياسي تجاه الدول الفقيرة غير القادرة على الإنتاج، وليس لديها الإمكانيات لذلك، وبالرغم من أنّ للنفط أهمية كبيرة لبعض الدول خاصة التي تعتمد عليها كمدخول أول للدولة، ضمن الدول الريعية، إلا أنّ سلطة الغذاء تبقى الأهم، وخاصة أن معظم الدول التي تعتمد على النفط) دولالخليج، الجزائر، ليبيا، ودول من أمريكا اللاتينية...)، تعاني من فجوة غذائية، ومستوى أمنها الغذائي متدني جدا.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي للأمن الغذائي

لا يقل البعد الاجتماعي للأمن الغذائي عن البعدين السابقين الاقتصادي والسياسي، وخاصة عندما تكون هناك زيادة سكانية كبيرة تجعل من الدولة في حاله صعبة جدا، تكون فيها عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، الأمر الذي يجعل من تضيق الفجوة الغذائية في غاية الصعوبة على الدولة، فانعدام الأمن الغذائي نتيجة للعجز الإنتاج الزراعي، وهو الأمر الذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للدولة، ويؤثر على المستوى المعيشي للأفراد بالأساس، وهذا ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق لتوفير الغذاء، وخاصة فئة المزارعين والفلاحين الذين يعيشون في الأرياف وخارج المدينة، ومن خلال ذلك تزداد الهجرة الداخلية الى المدن، وتزداد البطالة، وتفاقم المشاكل والآفات الاجتماعية بها، يؤدي إلى زيادة الضغط على المدن وسكانها،

---

(1)- محمد صخري، **"تداعيات التغير المناخي على الأمن الدولي"(1989-2016) الجزائر: دراسة حالة"**(مذكرة ماستر، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية، 2016)،58.

(2)- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي،57.

***توماس هومرديكوسون ThomasHomer Dickson**: هو أستاذ العلوم البيئية ولد عام 1956 في بريطانيا، شغل عدة مناصب، مدير مركز بحث الإبتكار الدولي للأنظمة العالمية وأستاذ في مركز البيئة والأعمال بجامعة نورنتو بكندا، ولذلك مدير مركز دراسات السلام والصراع بنفس الجامعة.

ويتدنى مستوى خدماتها المخططة وفقا شروطها المعروفة، كما تشهد حالة عدم الإنتظام، " فمع زيادة النمو السكاني تزداد ظاهرة الفقر، ويبقى فيه إنتاج الفرد، ودخله دون تحسن ملحوظ."[1]

إن هناك علاقة بين دخل الفرد وتوفير الغذاء للأفراد، وكلما ارتفع دخل الأفراد زادت قدراتهم لشراء الغذاء وتوفيره، إما إذا كان السكان يعيشون في فقر وبطالة، فإنهم لا يستطيعون بذلك تحقيق الكفايات اللازمة من الغذاء الضروري لأنفسهم، ويؤدي ذلك إلى النتيجة السلبية على المجتمع، حيث تظهر عليهم أعراض بسبب سوء التغذية، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين الأمن الغذائي والبعد الاجتماعي، علاقة تماثلية، وكل منهما يمثل حلقة من حلقات الأمن الاجتماعي الشامل، ويمكن أن يكون سببا في إحداث الأخر، وانعدام أي منها يؤديلانعدام الآخر، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى الأمن الاجتماعي ارتباطا بغياب الأمن الغذائي نجد:

- في كثير من المجتمعات، يحدث عدم توفر الأمن الغذائي بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في الكوارث مثل (الجفاف، التصحر، الفيضانات...)، وكذا السياسات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة؛

-عندما يمكن المجتمع أفراده من إشباع أي من احتياجاتهم تبرز على السطح بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي، والتي تؤثر سلبا على الكفاية الغذائية.

عندما يفقد الإنسان الأمن الغذائي، تضطرب أهم الاحتياجات الفيزيولوجية لديه، حيث يأتي الأمن الغذائي في المرتبة الأولى بالنسبة لهرم احتياجات الفرد، وبفقدانه فإنه لا يهتم ولا يحترم أيا من قواعد الضبط الاجتماعي."ولذلك يعد عدم توفر الأمن الغذائي أهم أسباب انتشار الجريمة وانعدام الأمن والطمأنينة"[2]،ويرى أفراد المجتمع عدم توفر الحاجات الغذائية اللازمة والأساسية لهم، من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات: المحلية، الوطنية، والإقليمية والدولية.

يرتبط فقدان الأمن الغذائي بانتشار الكثير من الجرائم وأنماط السلوك المنحرف، والنزوح والهجرة نحو المدن، وظهور السكن العشوائي في أطرافها، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي عبر:

- " الضغوط السكانية التي تؤدي إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية؛
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛

---

(1)_حميدة عبد الحسن محمد الظالمي،" **الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية**"، مجلة أوروك 3 (2017): 448.

(2)- حمد حربة،" **الواقع الغذائي العربي وأسبابه: التحديات والتطلعات**"(الرياض: جماعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، 22.

- سوء التوزيع وغياب العدالة الاجتماعية؛
- اتساع استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية.
- ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة".(1)

أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الفقر يعتبر من ابرز الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، ولذلك فإن التوجه إلى محاربة الفقر وتقليصه، يعد أمرا حاسما لتحسين فرص الحصول على الغذاء، والتقليل من مختلف المشاكل المصاحبة لذلك، من أجل الحفاظ على الاستقرار وصيانة المجتمع وتماسكه، كانت المجتمعات تعاني من عجز الغذاء بسبب وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منها، فإن ذلك سيؤدي إلى التأثير على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية، وينجم عنه تدهور الوضع الاجتماعي، وبالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها.

المبحث الثالث: صناعة الجوع وحروب الغذاء

يمثل موضوع الغذاء اهتماما محوريا وأساسيا للبشرية جمعاء، وحيث أن العناوين الكبرى لسياسات الدول تتعلق بالسعي لضمان الأمن الغذائي لكل الأفراد، فإن الواقع يبرز حقائقا" تخالف تلك التطلعات، وهي أن غالبية الدول الفقيرة تعاني من أزمة غذائية عميقة، تتعلق بالمقام الأول بالارتفاع المتواصل وغير المسيطر عليه في أسعار السلع الغذائية الأساسية التي تعجز الدول عن إنتاجها، وذلك أمام التزايد السكاني الكبير، ومضاربات لسوق الدولية للغذاء، مضافا إلى ذلك تدمير موار الغذاء ومصادر الإنتاج الزراعي.

المطلب الأول: تدمير القطاع الزراعي في العالم

تمثل الزراعة أحد الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول، لاقترانها بالجانب المعيشي للأفراد وقطاع الاستثمار، حيث تبرز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، ودوره الهام في التنميةالمحليةوالإقليمية وكذلك العالمية، على نحو مستمر وبفوائد متزايدة.

لقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي في بعض دول العالم إلى أن تتجه الدول إلى زيادة حجم الواردات للسلع الغذائية، لتلبية حاجات السكان، وهو الوضع الذي عرفته لعقود عديد الدول الأفريقية والعربية، التي تعرف تدهورا وقلة فاعلية

(1)- نبيلة مسيلتي بن زعمة،" **التنمية الزراعية المستدامة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**"(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي؟، المدية، 10، 03، 2018).

للسياسات الزراعية، التي ساهمت في تخريب وتدمير البنية الزراعية لتلك الدول، خاصة مع وجود تفوق واضح للدول المتقدمة، التي عملت على تكريس هذا الوضع، عبر الاستمرار في الهيمنة على سوق السلع والمنتجات الغذائية بما يكرس التبعية الغذائية لتلك الدول

يعد تدمير الزراعة من أبشع الجرائم في حق البشرية، وهي الجرائم التي أدت إلى دخول القطاع الزراعي والغذائي في العالم مراحل حرجة عجزت عن التصدي لها كل السياسات واستراتيجيات، حيث اتضح أن هناك إرادة تهدف إلى الاستمرار في خلق الجوع من أجل التحكم في الدول التي تعاني من الفقر والمجاعات، وكذا التأثير في قراراتها السياسية وتوجيهها لمصالحها، وهو الخيار الذي تعمل عليه القوى الكبرى.

إن مشكلة الجوع هي محصلة تراكمات تاريخية، "أين عانت دول العالم الثالث في القرنين 19م، 20، من الاستعمار الأوروبي، الذي عمل على استنزاف موارد تلك الدول، وترسيخ واقع مشكلة الجوع، تدمير الموارد الغذائية والمصادر البيئية، وأنماط الإنتاج التي كانت صالحة للزراعة وقادرة على إطعام الشعوب المستعمرة"[1]، ولا يزال الغرب عموما يفكر بخلفية استعمارية، عبر عدم معالجة المشكلة المتصلة بالجوع، والاقتصار فقط على تقديم أطروحات وخدمات لدول العالم الثالث في تحت عناوين إنسانية وأخلاقية، ولكن أهدافها الحقيقية تتصل بمساعي الإضرار المتعمد باقتصاديات تلك الدول، والعمل على تعميق الأزمات الغذائية والاختلالات الاجتماعية، ويسهم هذا المسعى في بالقضاء تدريجيا على النظم الغذائية المحلية القائمة على موارد محلية، واستبدالها بنظم غذائية جديدة، وكذا أنواع وأصناف أخرى بديلة تعتمد كليا على موارد غذائية غربية، لاتتوافق مع خصوصية وجغرافية الدول الفقيرة.

ضمن هذا الطرح يقدم **"صالح محمد علي"** مسئول العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الصومالي، وصف طبيعة المساعدات الغذائية الأمريكية، حيث يقول:

"إن بلادنا كانت وما تزال تنتج ما يكفينا ويفيض عن حاجاتنا، إلا أنّ أمريكا كانت تصمم على تحويل اقتصادياتنا باتجاهات أخرى، وكانت تصر علينا لزرع البطاطس بدلا من الذرة وهي عماد الغذاء الصومالي، وعندما كنا نصر على زراعة الذرة كانت تنتج بسخاء لتعطينا كل ما نحتاجه منها مجانا لكي لا يجد الفلاح عندنا حاجه إلى الكد والعمل ليحصل على

[1]_المخادمي، الأزمة الغذائية، 35.

الذرة، وكانت تغرق أسواقنا في موسم الزرع والبذور بكميات وافرة منها بأسعار أقل بكثير من كلفة الإنتاج للفلاح لكي يترك أرضه بورا."[1]

يتشابه هذا الواقع ما حدث في الجزائر عندما قضى الاستعمار الفرنسي على زراعة القمح، والتي كانت محاصيلها وغلتها تغطي الاحتياجات الداخلية ويوجه الفائض نحو فرنسا وأوروبا، وقد تعمد الاستعمار الفرنسي تحويلها إلى زراعة الكروم لسد حاجيات مصانع النبيذ في فرنسا، وفي مثال أخر حول الإنجليز مصر إلى زراعة القطن لتلبية حاجات مصانع النسيج في بريطانيا..، هناك عدد من الأمثلة الأخرى تثبت التوجهات الاستعمارية في تدمير الزراعة المحلية.

"تمثل الزراعة في أفريقيا إطارا نموذجيا لكيفية تدمير العقائد الاقتصادية النيوليبرالية للقاعدة الإنتاجية في عموم القارة الأفريقية، بحيث أن أفريقيا التي كانت مكتفية ذاتيا من الغذاء، وكانت مصدر للتزود بالمحاصيل والمنتجات الغذائية خاصة في فتره الستينيات من القرن الماضي،"[2]لتنتقل من هذا الوضع إلى أن تصبح مستورد صافيا للغذاء من الخارج، وأصبحت أكثر القارات تضررا من ظاهره الفقر والجوع والمجاعات والكوارث الإنسانية المتعلقة بالغذاء وسوء التغذية، وانفجرت أزمات غذائية في القرن الأفريقي، ودول منطقة الصحراء الكبرى، وفي مناطق الساحل الإفريقي وفي جنوب ووسط إفريقيا.

بالرغم من أن أفريقيا قارة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، إلا أنها تعتبر من أفقر قارات العالم وشعوبها هم الأكثر تخلفا في مجال التبعية الشاملة، إضافة إلى تراجع مردودية الأراضي الزراعية، التي صارت عاجزة عن سد الاحتياجات المحلية، كما أنها ظلت تعاني من فشل الأساليب الزراعية، واستغلال جزء من تلك الأراضي في غير وجهتها المطلوبة، أو تحويلها لقطاع الإسكان والنشاط السياحي والصناعي.

"يقدم التقرير الأول للتنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2012، صورة مأساوية عن الوضع حيث يعاني 55 مليون طفل تقريبا يعانون من سوء التغذية"،[3]وقد يرتفع ذلك العدد في السنوات القادمة إلى أكثر من ذلك، خاصة مع تزايد الجفاف والحرارة الشديدة، وتدمير الغابات، وتكرر ظواهر الفيضانات والعواصف، إضافة الى تقلص اليد العاملة المؤهلة بفعل الهجرات الجماعية..، وهو أمر يزيد من تعقيد حالة الأمن الغذائي، في القارة الأفريقية، ومن العدد الكبير من الفئات التي تعاني من سوء التغذية ونقص الغذاء.

---

[1]ـ نفس المرجع، 36-37.
[2]_ ولدن بيللو، **"حروب الغذاء صناعة الأزمة"** تر. خالد الفيشاوي(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، 89.
[3]ـ الاتحاد الإفريقي، **" نحو مستقبل أمن غذائيا"** (أديس ابابا، 2012)، 3.

إنّ تفصيل مشكل الجوع على الصعيد العالمي، يكتسب قدرات من الوضوح باعتماد نموذج القارة الأفريقية، أين تعاني الزراعة في أفريقيا من أزمة عميقة، تتعدد أسبابها، من الحروب الأهلية وانتشار الأمراض الخطيرة والمميتة(الإيدز، والملاريا، والكوليرا...)، ومع ذلك فإن هناك سببا آخر، يعتبر الأكثر أهمية و الأخطر كذلك، ويتمثل في غياب دور الحكومات في تقديم الدعم والسيطرة، في مجال البرامج الزراعية التي خضعت لها غالبية البلدان الأفريقية، مقابل ضعف المساعدات المقدمة من طرف المنظمات الدولية على غرار النقد الدولي والبنك الدولي، والتي كانت تهدف إلى تسوية الديون الخارجية للبلدان المتضررة من المجاعات والأمراض مثلا، ولقد مارس الأفريقيون قبل الاستعمار والتدخل الأوروبي زراعه متنوعة ومزدهرة، تلبي حاجياتهم الغذائية، و ما يزيد عن ذلك، بحيث تضمنت إدخال نباتات غذائية جديدة يعود منشؤها إلى آسيا وأمريكا، لكن في ظل الحكم الاستعماري للقارة اندثر هذا الإنتاج الزراعي المتنوع، بفعل سياسات المستعمر الإستنزافية، وأخذت أحيانا باستبعاد بعض الأغذية الرئيسية والمهمة، فعلى سبيل المثال يمكن ذكر "دولة غينيا الاستوائية، التي تم فيها إلغاء التنوع الزراعي لعدد من المواد الغذائية، وعلى التركيز على زراعة وإنتاج الكاكاو فقط، وهذا يعتبر من الجرائم والسياسات الاستعمارية التي تهدف إلصناعة الجوع."[1]

في مثال أخر، يمكن التطرق إلى ماحدث في كل من ليبيريا التي حولت أراضيها الى مزارع لإنتاج الإطارات المطاطية لشركة " **فاير شون Fire Shawn**"، وأيضا ما وقع في نيجيريا، والبينين، أين تم التركيز على إنتاج زيت النخيل فقط.

"في أسيا يمكن التطرق إلى ما حدث في الهند الصينية، بحيث قرر الفرنسيون أن دلتا الميكونج بفيتنام هي مكان مثالي لإنتاج الأرز بغرض التصدير، وضمن هذا التوجه، أصبحت فيتنام ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم في الثلاثينيات، إلا أن الكثير من الفيتناميين المعدمين من صاروا جوعى."[2]

من خلال ما سبق نستخلص أن برامج الشركات الاحتكارية، والسياسات الاستعمارية في القطاع الزراعي كانت فقط تهدف وتسعى إلى إنتاج المحاصيل النقدية، التي تقوم بتصديرها والاستفادة منها هي بالدرجة الأولى، وإفقار الأراضي وتدمير الزراعة في البلدان الفقيرة، بهدف صناعة الجوع وخلق حروب الغذاء، مما يؤدي إلى خسارة الكثيرمن الفلاحين المزارعين لمكاسب التصدير الزراعية لبلادهم.

---

[1] ـفرنسيس مور لابيه و جوزيف كولينز، **" صناعة الجوع خرافة الندرة"**، تر. احمد حسان(الكويت: عالم المعرفة،1983)، 93.

[2] _نفس المرجع.

المطلب الثاني: الغذاء في صميم ضغوط السوق والنظرية المالتوسية

يمثل النمو السكاني أحد الظواهر الإنسانية المتعلقة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا هاما للدول، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي يزيد عدد سكانها بمعدل كبير مقارنة بمعدل أو مؤشرات التنمية الاقتصادية وإمكانية توفير الغذاء لسكانها، وبالأسعار المناسبة، التي تلاءم قدراتهم المالية بشكل مستمر، وتعتبر مناقشة المسألة السكانية والنمو الديمغرافي أمرا هاما ومطلوبا من طرف الجميع، للوصول الى تحقيق حالة من الانسجام بين الزيادة السكانية من جهة، والموارد الموجودة من جهة ثانية، بما يحقق حياة تسود فيها المساواة والعدالة للجميع، ولهذا يجب الاطلاع على وجهات النظر والنظريات والمقاربات المهتمة بالنمو الديمغرافي، وكذلك الدراسات والبحوث الصادرة عن المراكز والهيئات المتخصصة في ذلك، لتكوين فكرة شاملة بشأن علاقة ذلك بأزمة الغذاء.

لقد ظهرت آراء ووجهات نظر متعددة حول النمو السكاني، بين من يرى الزيادة السكانية عقبة، ومن يراها موردا نافعا، وموضوع السكان قد ذكر في كتابات عدد من المفكرين القدماء أمثال: أفلاطون، وابن خلدون وغيرهم...، غير أن أكثر من أشار إليها "**روبرت مالتوس**"، الذي تناول قضية النمو السكاني وعلاقتها بالموارد المتاحة.

يعتبر "**توماس روبرت مالتوس**" **Robert Maltos** من المفكرين الذين اهتموا بالمسألة السكانية والنمو الديمغرافي، ضمن مجال علم السكان، ونشر العديد من المقالات التي تعالج وتهتم في بتأصيل مشكلات الموارد الغذائية والتزايد السكاني، خاصة مقاله الشهير بعنوان: (**مقال عن مبدأ السكان**) سنة 1798 م.

يعتبر **روبرت مالتوسRobertMaltos**هو أول من اصل لمشكلات الموارد الغذائية والتزايد السكاني، عبر نظرية أساسها أن سكان العالم يواجهون موقفا صعبا، تكثر فيه المجاعات والتخلف، وذلك لأن التزايد السكاني أكبر بكثير وبغير حدود من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش."[1]

على هذا الأساسيرى مالتوس أن النمو السكاني سوف يكون الضغط دوما على وسائل إنتاج الغذاء، ما لم يتم كبح ذلك النمو السكاني بضوابط قوية وتنظيم النمو السكاني.

---

[1]- فايزة عبد الرحمان الكبكي، وآخرون،**"نظرية مالتس ونظرية الحجم الأمثل للسكان"**(مكة المكرمة: جامعة أم القرى، بدون سنة)، 18.

لقد رأى مالتوس أن التزايد في عدد السكان يتوقف على تزايد وسائل العيش، خاصة الموارد الغذائية الكافية، والتي تضمن الاحتياجات الأساسية للأفراد والسكان، لهذا قدرة السكان على التزاوج أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للسكان، ويؤكد مالتوس بعد ذلك، " إن قوة السكان في تزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت للإنسان والسكان، وإذا لم يعق نموهم عائق يتزايدون حسب متتالية هندسية، في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء حسب متتالية حسابية او عددية. "[1]

لتوضيح المتتاليتين يضرب مالتوس هذا المثال التالي:

تزايد السكان:	1	2	5	8	16	32	64	128 ...
تزايد الغذاء:	1	2	3	4	5	6	7	8

وفق هذا التوصيف يجزم مالتوس أن النمو السكاني هو عبارة عن عقبة تؤدي إلى كارثة بشرية، لهذا توصف نظرته بشأن الزياذة السكانية هي نظرة تشاؤمية، ويقترح مالتوس حلولا لا إنسانية للتحكم في زيادة السكان وتنظيمهم، ويسميها الموانع الإيجابية والموانع السلبية، ويقصد بالموانع الإيجابية:" العوائق التي من شأنها أن تزيد معدل الوفيات كالحروب والمجاعات والأوبئة، أما الموانع السلبية، فتتمثل في تخفيض معدل المواليد عن طريق تأخير سن الزواج مع منع الفقراء من الزواج، ومساعدة المعوقين."[2]

يرى مالتوس أن هذه الموانع هي ضرورات حتمية، وكما أنها الحل الأنسب والمناسب والوحيد، وعلى أساس هذا التصور يعارض مالتوس بشدة مساعدة وإغاثة الفقراء، كما يطالب عدم السماح لهم بالزواج وزيادة نسلهم، بالإضافة الى خلق الحروب، والاقتناع بالجانب الايجابي وانتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات، التي تعيق الزيادة السكانية ونموها، إلا أنّ تلك الموانع

---

[1] _فوزي عيد السهاونة وموسى عبودة سمحة، **"جغرافيا السكان"**(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، 49.

***توماس روبرت مالتس**: هو أحد القساوسة الإنجليز، ولد في إنجلترا عام 1766م، التحق بجامعة كامبريدج، ثم تخرج من الجامعة، والتحقكاهنا"بالكنيسة عام 1797م، ثم عين أستاذا" لتاريخ الاقتصاد السياسي، أشتهر بكتابته عن السكان، لقب (أبو علم السكان)، وله العديد من المقالات والكتب في الاقتصاد السياسي، توفي سنة 1834م.

[2]-الكبكي وآخرون، **"نظرية مالتس"** (مكة المكرمة : جامعة أم القرى، بدون سنة نشر)، 20.

المالتوسية قد لقيت آراء وانتقادات شديدة، خاصة من طرف الشيوعيين، "الذين اتسموا بالتفاؤل مع إيمانهم بقدرة الإنسان على التأقلم والتكيف، وتصبح الديمغرافية المتزايدة تعني دولة قوية ومستقبلا مضمونا."[1]

لقد ظهرت جملة من النظريات التي تهتم بمعدلات النمو، والزيادة السكانية ونموهم وزيادتهم، وتأخذ مسار النظريات السكانية، والتي انتقدت بشدة الآراء والحلول التي قدمها مالتوس، ودعمها وأكد على تفعيلها، ومقابل ذلك سعى إلى إعادة الثقة في الإنسان وفي قدرة المجتمعات على تحقيق التوازن بين تعدادها من جهة، وخلق وإنتاج المواد الغذائية المتاحة لديها من جهة ثانية.

تشغل مسألة الأسعار بالنسبة إلى الغذاء اهتماما كبيرا من السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، وذلك لعدد الأسباب؛ في مقدمتها أن أسعار الغذاء ترتبط دوما بالأمن الغذائي، والذي أصبح أحد المتغيرات المؤثرة بالأمن القومي للدول في العقود الأخيرة، ولقد أدت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية على الصعيد الدولي منذ عام 2008م إلى اتساع وتعميق مخاطر الأمن الغذائي، وخاصة في البلدان الفقيرة والنامية، وهذه البلدان التي صارت تعاني من مستويات عالية من البطالة وتدني الأجور بالنسبة للموظفين والعمال، وبالأخص في البلدان العربية، "حيث ترتب على هذا التزامن تراجع القدرة الشرائية لعدد من فئات المجتمع العربي، ولاسيما منخفضي الدخل في البلدان الأقل نموا." [2]

إن الميزات التي شهدتها أسعار المواد الغذائية اتسمت بالتقلبات في الآماد القصيرة، وأخذت تجه نحو الصعود والارتفاع في الآماد البعيدة، وهو ما كان له تأثير سلبي على حالة الأمن الغذائي في العديد من الدول العربية، ودول العالم عموما التي تأثرت بالأزمة العالمية، ومتسببة في زيادة الأسعار على نحو غير مسيطر عليه، ولم تكن نتائجها سلبية على أوضاع الغذاء فقط، بل شملت مجالات وقطاعات أخرى في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، أسفرت عن حالة من الرفض وباحتجاجات كثيفة، جراء ما يحدث، ونقد الأداء الحكومي الذي أنتج معدلات عالية من الفقر والبطالة وسوء المعيشة.

يعتبر عدد السكان من بين المحددات الأساسية لمستوى الطلب على الغذاء، بحيث أن عنصر السكان سواء في قطاع الإنتاج أو الاستهلاك للمنتجات الزراعية آلية لضبط عمليات اقتصادية من قبيل الاستيراد والتصدير، ومن الواضح أن تزايد عدد

---

[1]- زهير طافر، **"النظريات السكانية وإنعاكساتها على الإقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة"**، الباحث الإجتماعي10(2010):69.

[2]- سالم توفيق النجفي،**"سياسات الأمن الغذائي العربي في حالة الركود في اقتصاد عالميمتغير :رؤية للمستقبل"**(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013)، 91.

السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء، وبالتالي يستوجب ذلك زيادة في عرض السلع الغذائية، يتطلب ذلك الرجوع إلى السياسات الزراعية والإنتاجية للغذاء، ومدى كفاءتها،" ونظرا لأهمية مستوى الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة من الغذاء، فإن أصحاب النظرية التقليدية بشأن الأمن الغذائي، يعتقدون بأن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة للحفاظ على الأجور الحقيقية"[1]، ولهذا فإن معرفة أسعار المنتجات الغذائية (الزراعية) تعتبر مهمة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ويساعد المنتج الغذائي في اتخاذ القرارات المناسبة بأن الأسواق وعرض أكبر كمية من أجل تحقيق أفضل المكاسب والأرباح، أو العكس، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية ونوعية المنتجات الزراعية والغذائية التي يرغب في شرائها واستهلاكها، وهناك اعتقاد أن الانخفاض في أسعار الغذاء لا يشجع المنتج على الإنتاج أكثر ولا يحفزه على ذلك، على خلاف الاعتقاد السائد في أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وزيادة دخل الأفراد، يحفز ويدفع بالمنتجين على الإنتاج الوفير للغذاء، وما يسمح كذلك للفرد بالقدرة على الاستهلاك جراء زيادة الدخل، وبالتالي فإن الأمر يقترن بثلاث عناصر هي: الدخل؛ العرض، والطلب.

لقد حذرت المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي، والمنظمة الدولية للأغذية الزراعية، وصندوق النقد الدولي من أن أسعار الغذاء يدفع ملايين الأشخاص إلى الانحدار في سلم الفقر الشديد، وعدم القدرة على تغطية احتياجاتهم، وتدعو كل هذه المنظمات إلى زيادة الشفافية في أسواق السلع الأساسية، وتنظيم الأسواق المستقبلية وزيادة احتياطي المواد الغذائية، أو ما يمكن التعبير عنه بإجمالي الغذاء العالمي المضمون.

المطلب الثالث: تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي

عبر عقود عديدة كانت هناك دائما روابط وثيقة بين الزراعة والطاقة، وتغيرت هذه العلاقة الوثيقة مع السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الطاقة مدخلا رئيسيا في الإنتاج الزراعي والفلاحي، ومع بروز أهمية الوقود الحيوي في قطاع النقل ازداد إنتاج هذه المادة من السلع الزراعية الأساسية على حساب الاحتياجات الغذائية للأفراد، وهذا راجع إلى عدة عوامل وأسباب منها: ارتفاع أسعار النفط ومشاكل التلوث البيئي، وكذلك سياسات الدعم التي تنتهجها الدول المتقدمة(الولايات المتحدة الأمريكية،

[1] _بلال خزار،"**السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013)، 39.

البرازيل والاتحاد الأوروبي)اتجاه مزارعها عن طريق زيادة الطلب على إنتاج المحاصيل الزراعية فيما يوجه الفائض إلى إنتاج الوقود الحيوي، دون تصدير تلك المنتوجات.

يعرف الوقود الحيوي بأنه:

"وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب، ومحاصيل زراعية مثل الذرة، وقصب السك، أو في صورة زيوت مثل زيت النخيل، وزيت فول الصويا، أوشحوم حيوانية إلىإثانولكحوليEthanol وديزل عضوي Oganicdieseh.[(1)]

حسب هدا التعريف فإن الحصول على الوقود الحيوي يتم من خلال عمليات التحليل الصناعي للمزوعات ومختلف المخلفات الزراعية، وكذلك بقايا الحيوانات التي يمكن استغلالها واستخدامها في مجالات النقل والإنارة، ومن بين أنواع الوقود الحيوي نذكر: الغاز الحيوي؛ الإيثانول؛ الديزل الحيوي.

يعتبر الوقود الحيوي أحد مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل: النفط والفحم الحجري، وكافة أنواع الوقود ذات الطبيعة الأحفورية غير المتجددة، والوقود النووي، "بحيث يتم استخدام محاصيل زراعية مختلفة لإنتاج الوقود الحيوي والمتمثل في الإيثانول والديزل الحيوي، الإيثانول يتم إنتاجه من محاصيل أكثر شيوعا(قصب السكر، الأرز، الكسانا،وبنجرالسكر)، أما بالنسبة للديزل يتم إنتاجه من مواد أهمها(بذور اللفت، فول الصويا، النخيل وجوز الهند...)."[(2)]

لقد أدى زيادة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بغرض تحويلها إلى وقود إلى ارتفاع أسعارها، مما تسبب في ارتفاع فاتورة الدول المستوردة للغذاء وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي أثر سلبا على برامج ومخططات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م، التي عرفتا ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية والزراعية، في هذا الإطارنشرت صحيفة"**الجارديان**" في عددها لـ03جويلية 2008م، عرضا لتقرير سري لأحد الاقتصاديين في البنك الدولي وجاء في التقرير من أنّ: "**سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخاصةبإنتاج الوقود**

[(1)]- موسى الفياض وعسير أبو رمان، **"الوقود الحيوي الأفاق والمخاطر والفرص"** (الأردن: المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، 2009)،3.

[(2)] _ محمد مدني حساني شحات، " **اقتصاديات إنتاج الوقود الحيوي وأثره على الأمن الغذائي بدولة جنوب أفريقيا منذ 2007"** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، 2019)، 13-14.

الحيوي هي المسؤولة بنسبة 75% عن الارتفاع في أسعار الغذاء بنسبة 140% خلال الفترة من 2002م إلى 2008م." [1]

تعد الولايات المتحدة المتسبب الأول في متلازمة إنتاج الوقود الزراعي وأزمة الغذاء والجوع، " بحيث في السنوات الماضية وبحجة النضال ضد التغيرات المناخية دعمت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن بقوة تحويل المواد الزراعية الغذائية إلى وقود نباتي، وذلك على اعتبار أنه سوف يؤدي إلى فوائد بيئية كبيرة، وفي عام 2007م وبفضل نشاطات اللوبي التابع للإدارة الأمريكية أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الاعتماد على الذات وتأمين الطاقة، وتشجيع صناعة الوقود الزراعي وصناعة السيارات التي تستخدم الوقود النباتي."[2]

من خلال ذلك يتضح أن إنتاج الوقود الحيوي من خلال سياسات زراعية تعتمد على محاصيل زراعية مختلفة سبب رئيسي في صناعة الجوع، حيث أنه من المفروض أن توجه تلك المحاصيل الزراعية إلى الاستهلاك الغذائي وإطعام الشعوب التي تعاني من الجوع، غير أنه يتم توجيه، هو نسب كبيرة من إنتاج محاصيل الذرة و الأرز قصب السكر وبنجر السكر وفول الصويا والنخيل وجوز الهند...إلى إنتاج الوقود الحيوي، واستخدامه خاصة في قطاع النقل، وتلك السياسات حتما ستؤدي في النهاية إلى تغيرات بالغة الأهمية بشأن الإنتاج الزراعي المخصص للغذاء وسد الفجوة الغذائية.

على الرغم من محدودية أهمية الوقود الحيوي السائل(الديزل)، من حيث إمدادات الطاقة العالمية، فإن تأثيراته المباشر على الأسواق الزراعية العالمية وعلى الأمن الغذائي تثير بالفعل جدلا وتخوفا كبيرا، بحيث أن الطلب على الوقود الحيوي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر قطاع الأغذية والزراعة، وخاصة بعد ثبوت حدوث انخفاض للنمو الزراعي في كثير من مناطق العالم النامية أثناء العقود الأخيرة.

إن ملف الوقود الحيوي يرتبط ارتباطا وثيقا بملف الغذاء، حيث يستمر إنتاج الوقود الحيوي، الذي يستهلك كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، والتي من المفروض أن توجه لتغذية البشر الذين يعانون من الجوع، وهناك تحذيرات تشير إلى أنه

---

[1]-ولدن بللو، حروب الغذاء،131.
[2]-نفس المرجع،133.

"وبحلول عام 2021م سيتخدم ما لا يقل عن 13%من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، وأكثر من 15% من إنتاج الزيوت النباتية، و30% من الإنتاج العالمي من قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي."[1]

تدل هذه المعطيات على أنّ استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العالمي خاصة للحبوب، وتراجع في المخزون الاستراتيجي العالمي من السلع الغذائية الأساسية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى حدوث اختلال كبير في نسبة الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك البشري؛ ويتبع ذلك زيادة حادة في ارتفاع السلع الغذائية، مع ما يصاحب ذلك من زيادة في عدد الجياع والمجاعات في العالم.

إن تأثيرات إنتاج الوقود الحيوي متعددة على نطاق واسع، "بحيث أن إنتاج الوقود الزراعي له تأثيرات بيئية مشابهة للزراعات الأخرى للمنتجات التجارية على نطاق واسع، وذلك بمدلول استهلاك الأراضي واستخدام المياه، والتلوث الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الكيميائية الزراعية الأخرى،"[2] والواقع أن تأثيرات إنتاج الوقود الحيوي مثيرة للاهتمام خاصة، مع ظهور قضايا البيئة، وكذلك الضغوط على الأراضي الغير مزروعة، يضاف إلى ذلك الأزمة المائية بحيث أنّ إنتاج الوقود الحيوي يحتاج الى أضعاف من المياه الصالحة للشرب مقارنة بأصناف الإنتاج الأخرى، ويتوقع أن تتسبب هذه المعطيات في تصاعد النزاعات حول الموارد المائية.

على هذا الأساس يجب أنّ تتم إعادة النظر في سياسات إنتاج الوقود الحيوي العالمية، وأنّ يفند ذلك في سياق دولي، وهذا لأجل حماية الفقراء وتقوية الأمن الغذائي للدول، وتشجيع التنمية الزراعية مع ضمان الاستدامة البيئية.

---

[1]_نور الدين جوادي وعمر عزاوي،**"الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ضل الاحتباس التجاري في السوق العامية: دراسة الإستراتيجية الدولية للفترة مابين عامي 2000م،2030م"**، مجلة الباحث14(2004):184.

[2]-جيمس سميث، **"الوقود الحيوي وعولمة المخاطر، التغيير الأكبر في العلاقات بين الشمال والجنوب منذ الاستعمار"**، تر.فتح الله الشيخ وأحمد السماحي(القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2017م)، 160-161.

الفصل الثاني:

تهديدات الأمن الغذائي العالمي

الفصل الثاني: تهديدات الأمن الغذائي العالمي

أصبحت مسألة تحقيق الأمن الغذائي العالمي في صلب الاهتمامات الدولية الأكثر إلحاحا، مع ما لذلك من ارتباطا بفعاليات العولمة والنظام الاقتصاد الدولي، وتزداد أهمية هذا الواقع في ظل جملة من التهديدات والعوائق أمام تحقيق ذلك الأمن، عوائق منها ما يرجع إلى أسباب وتهديدات بيئية وبشرية، كالتغيرات المناخية ومعدلات الزيادة البشرية، وتهديدات اقتصادية وسياسية كالفقر والتخلف، والنزاعات والحروب الداخلية.

سنحاول من خلال في هذا الفصل التطرق إلى مجمل هذه التهديدات، بداية بالتهديدات البيئية والبشرية في المبحث الأول، تم التطرق إلى التهديدات الاقتصادية والسياسية للأمن الغذائي العالمي في المبحث الثاني.

المبحث الأول: التهديدات البيئية والبشرية للأمن الغذائي العالمي

يتأثر الأمن الغذائي العالمي بالسلوك البشري، وما ينجم عن التقدم الإنساني من إخلال بالبيئات الطبيعية، واستنزاف لمواردها بشكل يجعلها عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية من الغذاء، خصوصا مع الأثر السلبي لسياسات الدول وأوضاعها غير المستقرة في الإضرار بجهود تحقيق الأمن الغذائي، وتأزيم مشكلة الجوع في العالم، خاصة في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض، وذات التنمية الاقتصادية المتدنية.

المطلب الأول: التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالمي

يتعرض الأمن الغذائي العالمي إلى جملة من التهديدات الجدية، الناجمة عن التدهور البيئي العالمي، خاصة ما يقترن بظاهرة التلوث بأشكاله المختلفة، والتوازن الهش في الأنظمة الايكولوجية، والضغط على الموارد البيئية ومصادر الغذاء، وتنطوي فكرة التهديد البيئي على الاعتقاد بوجود أخطار مباشرة وغير مباشرة تعيق جهود الاستدامة البيئية، علما أنّ تلك الإعاقة تساهم في زيادة المخاطر التي تقع على مناخ النشاط الإنساني، انطلاقا من اعتبار أنّ الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به.

يستخدم التهديد البيئي*Enviranmetalthreats* حسب ألكسندرا كايت*Alexandra Knight*كمصطلح يشير إلى "**التهديدات التي تتشكل بفعل التغيير في البيئة الطبيعية، والتدهور الذي يطالها البيئي، بحيث ينعكس سلبا على الظروف المعيشية للبشر، ويجعل الأمن الإنساني في خطر**". [1]

في تصور آخر للتهديد البيئي؛ أشار إليه الرئيس السابق للاتحاد السوفياتي سابقا "**ميخائيلغورباتشوف**" "أكد أنه في عام 1988، أصبحت العلاقة بين الإنسان والبيئة مهددة، وأنّ التهديد اليوم هو تهديد من السماء، وليس تهديدا بالصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون، والاحتباس الحراري". [2]

يتضح لنا من خلال هذه التعاريف والتصورات المختلفة للتهديد البيئي، بأنه يشكل تهديدا مباشرا للأمن الإنساني الشامل، بما فيها الأمن الغذائي العالمي، الذي يرتبط ارتباطا عميقا ووثيقا بالأمن البيئي، ويمكن عبر هذا الارتباط أن نقف على أهم التهديدات البيئية التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وتتمثل فيما يعبر عنه في السياسة العالمية بظاهرة التغير المناخي *Weather change* الذي يُعرف بأنه:

"اختلال في الظروف المناخية المعتادة، كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض، أي تغيرات في مناخ الأرض بصورة عامة، وخلال فترات محدودة". [3]

تعرّف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 1992م، الذي يرمز لها بـ *UNFCCC*أي (*United Nation Framework Convention on Climate Change*) على أنه:

"اضطراب وتحول في خصائص المناخ، يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي، بسبب تزايد درجات الحرارة، مما يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الإنساني". [4]

([1])- Alexandra knight, ‘’**Global environmentalthreats : can the securitycouncilprotectourearth ?**’’ ,(New york : universitylawreview, 2005), 1550.

([2])- ibid.

([3])- سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، "**تحديات الأمن الغذائي العربي**"(لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، 48.

([4])-**الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ**، متوفرة على الرابط الالكتروني:
https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

تتصل ظاهرة التغير المناخي بعملية احتراق الغازات المتولدة عن مختلف النشاطات الطبيعية والبشرية، التي تحدث على مستوى الغلاف الجوي للأرض، وتؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة، ومن بين هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، الكلور...إلخ، "وللتغيرات المناخية تأثير مباشر على حجم الإنتاج الغذائي، خاصة عبر ظاهرة الجفاف والأعاصير، الفيضانات والتصحر وانجراف التربة، والاحتباس الحراري، وكلها عوامل مسؤولة عن زيادة حدة مشكلة الغذاء في العالم". [(1)]

يترك تغير المناخ أثرا كبيرا على الأمن الغذائي، حيث أنّ الكثير من السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمن، والبالغ عددهم حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 800 مليون شخص في سنة 2016، هم الأكثر تضررا من ارتفاع درجات الحرارة والكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية، ومن المتوقع بحسب منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، "أن يقضي تغير المناخ في الفترة 2030-2050م على نحو ربع مليون وفاة إضافية سنويا، من جراء سوء التغذية، والأمراض التي تأتي في صدارتها الملاريا والإسهال، والإجهاد الحراري". [(2)]

من خلال مجموع التوقعات السلبية بشأن حالة التدهور البيئي، وأثارها على الأمن الغذائي يمكن الوقوف على حقيقة أنّ الإنسان هو المتسبب الرئيس في اضطراب العلاقة بين قدرات الطبيعة في إنتاج الغذاء، ومستويات ذلك الإنتاج تبعا للتغير المناخي، وفي دراسة بدورية التطور العلمي*ScienceAdvancer*اتضح أنّ:

"تقلبات درجات الحرارة في المناطق الاستوائية، تؤثر على الأنظمة البيولوجية، وتهدد الأمن الغذائي، كما تمثل خطورة على كل من الزراعة والبشر والاقتصاد، وتهدد العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية في جميع أنحاء العالم بالانقراض". [(3)]

وفق هذا الطرح؛ يتضح أنّ عوامل تقلبات الحرارة المرتفعة بشكل مستمر، تؤدي إلى تجفيف التربة، بسبب زيادة التبخر، الأمر الذي يؤدي إلىانحسار موارد المياه، والزراعات القائمة عليها، وفي الأخير يشكل سببا في تنامي

---

(1)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مؤتمر بشأن التحديات الجديدة، تغير المناخ، الطاقة والأغذية" (روما، 2005)، اطلع عليه 30 أفريل 2019 على الموقع:
www.fao.org/foodclimote

(2)- منظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة، **"العلاقة بين تغير المناخي والصحة"**، اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/30 على الرابط:
https://www.who.nt/mediacentre/factsheets/fs266/ar

(3)- مروة صلاح، **"التغيرات المناخية تهدد الدول الأكثر فقرا"**، منشور بتاريخ:2018/07/26،اطلع عليه بتاريخ 2019/04/30، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/yyfoay6w

الصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، خاصة في الدول الاستوائية، وفي جانب أخر فإنّ مشكلة المياه الناجمة عن التغير المناخي، ستظل ذات تأثير سلبي على التنوع الزراعي والحيواني، وسيكون لها مردود سلبي بشأن الإنتاجية الزراعية للمحاصيل والثروة الحيوانية، ما يهدد الأمن الغذائي لكثير من دول العالم.

أصدرت مدرسة "**راجا راتنام** للدراسات الدولية" (*Rajaratnamschool international studies*) في جامعة "نانبانج التكنولوجية في سنغافورة"، دراسة للسياسات الغذائية بعنوان "تأثير التغير المناخي على إنتاج الغذاء: الخيارات المتاحة أمام الدول المستوردة للغذاء"، وقد تناولت الدراسة موجزا للسياسات الزراعية، والآثار المحتملة للتغير المناخي على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وذلك بحلول أعوام: 2030، و2050، و2080، وأبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الدول المستوردة للطعام.

لقد توصلت الدراسة إلى أنّ التغيرات المناخية لها تأثير سلبي على مناطق إنتاج الغذاء في مختلف أنحاء العالم، وتؤدي إلى كوارث طبيعية على غرارا: موجة الجفاف الشديد التي شهدتها مناطق زراعة الأرز في استراليا، ووقوع أعاصير مفاجئة مثل الأعاصير الاستوائية، كما حدث في إعصار ميانمار 2005، وإعصار "هايان" في الفلبين 2013م، كما أضافت الدراسة أنه في بعض مناطق ومراكز إنتاج الغذاء، ستتسبب موجات الجفاف والحر الشديد، وعدم انتظام هطول الأمطار في تدمير المحاصيل، مما سيجعل من الصعب على المزارعين مزاولة الزراعة، وإنتاج الغذاء بشكل طبيعي.[1]

يشير عالم مجال الأحياء والبيئة "**ادوارد ويلسون** *Edward Adrian Wilson*" إلى أنّ:

"الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، نجدها في الأصل متصلة بالبيئة، ولا يقتصر ذلك على مشكلة تغيير المناخ والتلوث، ولكن أيضا مشاكل نقص المياه وتناقص الأراضي الصالحة للزراعية، وخطر انتشار الأوبئة والفقر المزمن في بقاع معينة، خاصة في دول الصحراء الكبرى".[2]

---

(1)- إسراء أحمد إسماعيل، **"مخاطر مستقبلية: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي"**، منشور بتاريخ: 2015/06/21م، اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/01، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://Futureuae.com/backup.tar/Mainpage/ltem

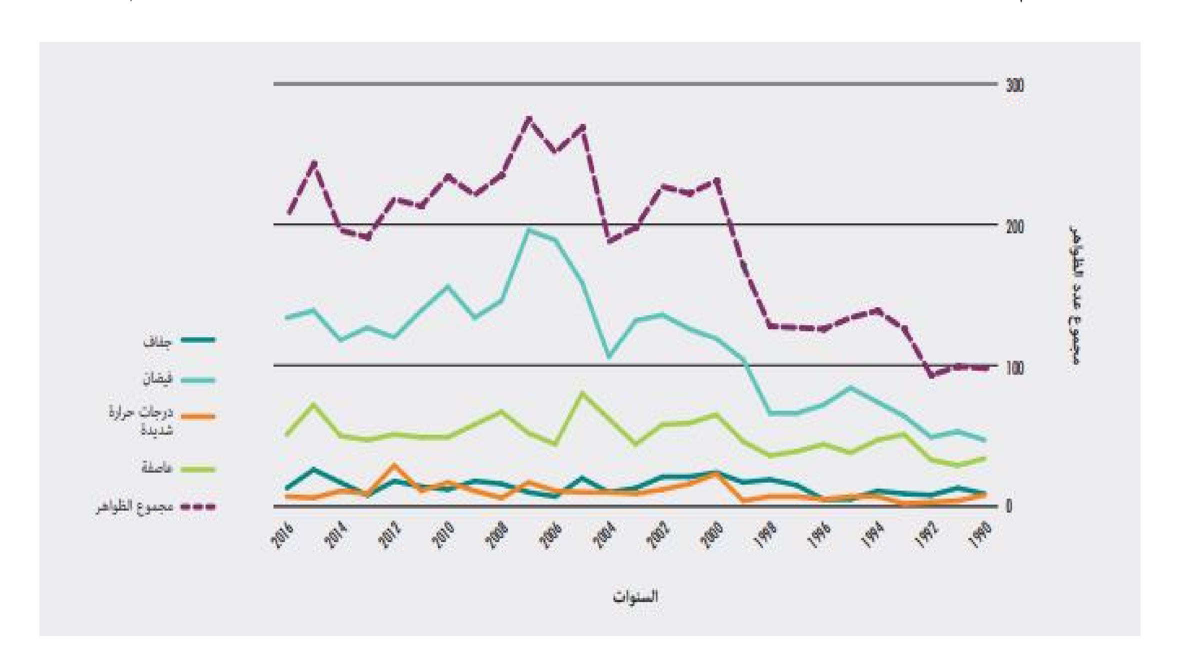
(2)-فراس عباس البياتي، **"الأمن البشري بين الحقيقة والزيف"**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، 88-89.

من خلال هذا الطرح يتضح أنّ التغيرات المناخية تؤثر بشكل خطير وسلبي على إنتاج الغذاء، وتؤثر على إمدادات الغذاء على الصعيد العالمي والمحلي، وهو ما يشهده العالم اليوم من خلال التهديدات المناخية المختلفة، الواقعة على جميع أشكال الإنتاج الزراعي، والتي سوف تؤثر على سبل العيش والقدرة على الوصول إلى الغذاء، خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن:

"تغير المناخ يؤثر بالفعل على الزراعة والأمن الغذائي، وهو ما سيزيد من صعوبة مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة". [1]

من خلال هذا الطرح، يتبين أنّ تقلبات المناخ والتعرض للأحوال المناخية الأكثر تعقيدا، تؤثر تواترا وتطرفا بضياع المكاسب التي تحققت في القضاء على الجوع وسوء التغذية، بل إنها تعكس مسارها، والشكل التالي يبين عدد الكوارث المتصلة بالظواهر المناخية المتطرفة (1990-2016):

الشكل رقم 01: ازدياد عدد الكوارث المتصلة بالظواهر المناخية المتطرفة، 1990–2016م



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية"** (روما، 2018)، 39.

---

(1)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي،** (روما، 2016)، 4.

يعتبر التصحر Desertification من أخطر التهديدات والتحديات البيئية التي تواجه البشرية في العقود الماضية، ولا تزال خطورتها في الوقت الحاضر، ومن المتوقع أن تمتد إلى المستقبل، بما يجعلها قضية عالمية، لها أثار خطيرة على حياة البشر واقتصادهم، حيث يهدد التصحر سبل العيش لكثير من الدول، خاصة في الدول الإفريقية.

يعرف التصحر بأنه:

"تدهور الأراضي الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة، وينتج عن عوامل عدة منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان"[1]؛

يعرّف كذلك أنه:

"امتداد للعناصر الطبيعية الصحراوية والتضاريس الأرضية إلى المناطق التي لم تشملها في الماضي القريب، والذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه الصحراء، وهو جانب من التدهور واسع النطاق للأنظمة الايكولوجية والبيولوجية للأرض، أي الإنتاج النباتي والحيواني، لأغراض متعددة الاستخدامات، في وقت كانت هناك حاجة فيه إلى زيادة الإنتاجية لدعم عدد السكان المتزايد".[2]

إنه يمكن القول بأنّ التصحر هو تدهور كلي أو جزئي لعناصر الأنظمة البيئية، ينجم عنه تدني القدرة الإنتاجية لأراضيها، وتحولها إلى مناطق شبه صحراوية، عبر زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة وشبه الجافة، وفقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض، بفعل عوامل مناخية كالتعرية بالرياح أو بفعل الإنسان".[3]

يحدث التصحر تغيرا سلبيا في خصائص البيئة الصحراوية، الأمر الذي يقلل من نسب إنتاجية الأراضي للمحاصيل الزراعية والفلاحية، وهو بدوره يهدد الأمن الغذائي العالمي بانخفاض وانعدام إنتاجية الأرض.[4]

إن للتصحر دورا في نشوب النزاعات المسلحة، وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكل هذا يؤدي إلى الجوع وانتشار الأوبئة والأمراض، كما هو الوضع السائد في بعض الدول الإفريقية مثل الصومال، وتقدر مساحة

---

(1)- محمد عبد الفتاح القصاص، **"التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة"** (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، 7.

(2)-**Michel M. Verstraete, ''Definingdesertification : A review**, Climatic Change, vol. 9, issue 1-2,1986, 5-18.

(3)-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، **مفهوم الأخطار البيئية وأنواعها**، منشور بتاريخ: 2019/05/02، اطلع عليه بتاريخ: 06 /05/ 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/y4hjz4vs

(4)- رواء زكي يونس، **"الآثار السياسية والاقتصادية للمياه"**، (العراق: دار زهران، 2009)، 33.

الأراضي المتصحرة في إفريقيا بـ 35 %، وفي آسيا بـ 45 %، ويعيش في خطر التصحر في القارتين ما يزيد عن 250 مليون نسمة، وهو ما ينعكس على تناقص حصتهم من الغذاء، وانخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية، ويؤدي بسكان هذه القارات إلى المعاناة من سوء التغذية وزيادة معدلات الجوع"[1]، كما أنّ التصحر يؤثر على الأداء الاقتصادي للدول الواقعة أراضيها ضمن الصحراء الكبرى، حيث يشكل التصحر خطرا كبيرا على التنمية، ويزيد من معدلات الفقر".[2]

إن نشوء حالات من مظاهر التصحر المختلفة، يرتبط بهشاشة الأنظمة البيئية، وزيادة الأنشطة والممارسات البشرية غير الرشيدة، إضافة إلى العوامل الطبيعية الأخرى التي تسهم بدور فعال في نشوء هذه المشكلة، بحيث أن الأمر لا يقتصر على التغيرات المناخية والتصحر فقط، بل يتعداه إلى ظاهرة بيئية لا تقل خطورة عن العوامل البيئية الأخرى، ألا وهي ظاهرة الجفاف.

تعتبر ظاهرة الجفاف ***The Drought*** من المخاطر الطبيعية التي تحدث نتيجة انخفاض الأمطار وانعدامها، مما يؤدي إلى شح في الموارد المائية، ويترك آثار سلبية كبيرة على النظام البيئي والزراعات، ويعرّف الجفاف وفق المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أنه:

"ظاهرة طبيعية تحدث عندما يكون المطر أدنى بدرجة محسوسة من مستوياته المسجلة، وهي تسبب بذلك وقوع اختلالات هيدرولوجية تؤثر تأثيرا ضارا على نظم إنتاج الموارد الأرضية".[3]

كما يعرف كذلك على أنه: " شكل من أشكال الإجهاد البيئي الذي ينشأ من نقص في هطول الأمطار على مدى فترة طويلة من الزمن، بما يكفي للتسبب في فقدان الحيوية، ونقص الرطوبة، وفشل المحاصيل الزراعية، وفقدان الأرواح البشرية والحيوانية على حد سواء".[4]

---

(1)- عمراني، النظام القانوني، 115.

(2)- عبد القادر زريق المخادمي، **الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الرقمية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، 42.

(3)- عمراني، النظام القانوني، 112.

(4) -Julius M Huho and edwardmugalavai, **''the effects of droughts on foodsecurity in Kenya**, The International Journal Of Climate Change, 2, (2010) : 4.

يؤدي الجفاف إلى حدوث أزمات مثل المجاعة والفقر، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإلى النزاعات والحروب في بعض الأحيان، والجفاف يهدد بشكل كبير الأمن الغذائي العالمي، جراء انعدام المطر لفترات طويلة، مما يؤدي إلي تعرض المناطق التي حل بها الجفاف لكوارث حادة، تتمثل في نقص شديد للمحاصيل الزراعية وتدمير للأحياء النباتية والحيوانية، وينجر عن ذلك هجرات جماعية لسكان تلك المناطق المنكوبة بالجفاف، باتجاه مناطق أخرى تتوفر بها موارد المياه.

تعرف إفريقيا ظاهرة الجفاف منذ عقود طويلة، حيث اجتاح عددا كبيرا من مناطق الدول الإفريقية مثل: ليبيا، السودان، والصومال وأثيوبيا، ودول الساحل الإفريقي، ففي كينيا مثلا ، هناك ثلاثة ملايين كيني–بحسب منظمة الصليب الأحمر– مهددون بالجوع بسبب الجفاف، بحسب إحصائيات سنة 2017، ويؤكد "عباس غوليت" الأمين العام للصليب الأحمر الكيني في بيان له أن: **"الوضع يتدهور يوميا، وسط ارتفاع مستمرلنسب سوء التغذية للأطفال الذين يصابون بأمراض، بسبب انقطاع عائدات العائلات من الغذاء، بعد موت آلاف رؤوس الماشية، التي تعتبر الثروة الرئيسية لدى المجموعات التي تعتاش منها".** [1]

أما في دول القرن الإفريقي اتسع نطاق موجة الجفاف، مما تسبب بانعدام الأمن الغذائي، وحدوث أزمة إنسانية إقليمية خاصة بين المجتمعات المالكة للماشية، "فقد تعرضت الصومال وأثيوبيا للجفاف في عام 1975 وفي عام 1987، ونتج عن الجفاف الأول خسائر في الأرواح بلغت 40 ألف نسمة، وتأثرت به حيوانات الرعي والمحاصيل الزراعية، وفي عام 1987 تعرضت الصومال مع عدد من الدول شرق إفريقيا مثل موزنبيق لجفاف حاد بلغ عدد ضحاياه 7400 صومالي، ومع أكثر من مليون ونصف مليون متضرر، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية، وبلغ عدد الضحايا في موزنبيق خمسة ألاف نسمة مع تضرر الآلاف اخرين من سكان". [2]

---

(1)- موقع النجاح الاخباري، **الصليب الأحمر 3 مليون كيني مهددون بالجوع بسبب الجفاف**، منشور بتاريخ 2019/04/14، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/y2q25n3c

(2)- محمد صبري محسوب ومحمد إبراهيم أرباب، **"الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة معالجة جغرافية"** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، 114.

كذلك تعد دول الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان...)، من الدول التي تتعرض كثيرا لكوارث الجفاف، وهذا النطاق عادة ما يتميز بتذبذب واضح في كميات الأمطار، ما يصاحب ذلك من ظروف معيشية متدنية، ويترتب في الأخير إلى مشكلات وأخطار تهدد الأمن الغذائي في الساحل، وحدوث مجاعات وهجرات جماعية، وانتشار الأمراض المميتة، بحيث ساهم الانتشار السريع لمرض الايدز في زيادة المشكلات الصحية في الدول الإفريقية، وأدى هذا إلى تبعات اقتصادية سيئة، مما نتج عنه انخفاض في مستويات الادخار وإنتاجية العمال، وكذلك الخبرات العمالية، حيث كان هناك المئات مثلا من الأفراد يموتون يوميا في كينيا جراء مرض الايدز، ويتصدر عدد المواليد بهذا المرض 01.1 مليون طفل، ونتيجة لكون المرض يصيب الأفراد القادرين على العمل، انخفضت الإنتاجية الزراعية وأصبحت الموارد توجه إلى الرعاية الصحية، بدلا من الإنفاق على التغذية والاستثمار، و بالتالي رفع الإنتاج الزراعي ومستوى التغذية". [1]

من خلال ما سبق؛ يتبين أن الجفاف ازدادت وتيرته وشدته في العقود الأخيرة، وصاحب ذلك زيادة في عدد الأشخاص المتضررين منه، وخاصة في دول إفريقيا، بحيث كانت الزراعة هي القطاع الأكثر تضررا، مما أدى إلى تراجع الأمن الغذائي بشكل حاد، خاصة مع استمرار تغير المناخ، وإلى حدوث المزيد من الهجرات الجماعية، والإصابة بالأمراض الخطيرة في القارة الإفريقية بسبب انعدام الغذاء، وزيادة في شدة الجفاف.

أما في القارة الأسيوية، تحديدا في شبه الجزيرة العربية، التي شهدت أنواعا من الجفاف، أهمها: "الجفاف الميتورولوجي" الذي لا يمكن السيطرة والتحكم فيه، فإنّ الكثيرين يعتقدون بأن هناك دلائل تشير إلى أنّ الجفاف في اتجاه مستمر في شبه الجزيرة العربية"[2]، وهذا ما أدى إلى انخفاض في نسبة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وإنتاج الغذاء المحلي، ونتيجة عن ذلك تفاقمت نسبة الاستيراد من الخارج، وكذلك في بنغلادش بحيثبلغ عدد اللاجئين 5.5 مليون نسمة نظرا لوضعيتهم المعيشية المزرية، وقد وصل الأمر إلى حد اقتراح الأستاذ "عتيق رحمان" -وهو مؤسس

(1)_ سمر حسين الباجوري، **"مشكلة انعدام الغذاء في إفريقيا"**، مجلة آفاق إفريقيا، العدد 41، (2016): 33-38.
(2)_ محسوب وأرباب، **"الأخطار والكوارث الطبيعية"**، 114.

مركز بنغلادش للدراسات المعمقة– تعديل اتفاقية جنيف للاجئين السياسيين 1951، لكي تشمل كذلك اللاجئين البيئيين. [1]

وفقا لتقارير المعهد الدولي لإدارة المياه، فإنّه بحلول عام 2025م سيعاني ما بين 15 و20 مليون هكتار من الأراضي المخصصة لزراعة الأرز في آسيا، والتي توفّر ثلاثة أرباع إمدادات العالم من الأرز، إلى إحدى أعلى درجات ندرة المياه ومن الجفاف، مما سيقلل من إنتاجية المحاصيل في السهول التي تعتمد على مياه الأمطار". [2]

يوضح الجدول التالي أكبر البلدان المتعرضة للنزاعات والصدمات المتمثلة بالمناخ والمرتبطة بحالات الأزمات الغذائية عام 2016:

جدول رقم 02: النزاعات والصدمات المتصلة بالمناخ والمرتبطة بحالات الأزمات الغذائية عام 2016

البلد	الآثار السلبية للمناخ على الأمن الغذائي	المعنيون بالملايين
أفغانستان	الفيضانات، وانزلاق التربة في الشتاء، والجفاف	8.5
بورندي	ظاهرة النينيو	2.3
إفريقيا الوسطى	الفيضانات المحلية.	2.0
الكونغو الديمقراطية	ظاهرة النينيو	5.9
العراق *	الجفاف.	1.5
الصومال	الجفاف المتصل بظاهرة النينيو	2.9
جنوب السودان	الجفاف والفيضانات.	4.9
السودان	ظاهرة النينيو.	4.4
سوريا *	الجفاف في حلب، وإدلب وحمص.	7.0
اليمن	الفيضانات، والأمطار الغزيرة والأعاصير الاستوائية.	14.1
المجموع	53.5	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم **المتحدة "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، بناء قدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي"** (روما: 2017)، 40.

(1)_ عمراني، النظام القانوني ، 113.
(2)_موقع الشرق الأوسط مباشر، **أرز آسيا يعطش... نصف العالم يجوع**، منشور بتاريخ:2010/11/15،اطلع عليه بتاريخ 09 ماي 2019م، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://meo.news/en/node/432465

المطلب الثاني: التهديدات البشرية للأمن الغذائي العالمي:

يعتبر العامل السكاني والبشري أحد العوامل المحددة والمؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، بحيث أصبحت معدلات النمو البشري المتزايدة تفوق معدلات الإنتاج الغذائيخاصة في الدول النامية –التي شهدت في السنين الأخيرة تدنيا في قدراها الانتاجيةللغذاء الكافي والملزم لسكانها–أكبر المهددات للأمن الغذائي، أين أدّت الزيادة السكانية في دول العالم النامي دورا فعالا في تفاقم الأزمة الغذائية، وكلما زادت النسبة المئوية لسكان العالم، كلما زاد معه معدل الاستهلاك الغذائي، وستظل هذه القضية أولوية عالمية.[1]

لقد كان واضحا خلال العقود الأخيرة بأنّ سكان العالم قد تضاعفت، وأنّ النمو السكاني السريع أدى إلى تدمير الكثير من النظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض المستوى المعيشي لمئات الملايين من البشر[2]،وانتشارالجوع وعدم تكافؤ فرص الحصول على الغذاء، وعلى الرغم من الثورة الشاملة في الإنتاج الزراعي الغذائي، والتقدم التقني في الإنتاج وأساليب النقل والتصنيع، لازال العالم يشهد بشكل دوري أزمات غذائية، وحدوث مجاعات مميتة.

تتمثل مشكلة النمو السكاني الكبير في الضغط الذي تولده البنية السكانية، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، كما تؤدي إلى الازدحام في المدن، مما يؤدي إلى اتساعها على حساب الأراضي الزراعية، وهذا ما تشهده عدد من الدول النامية التي تعاني من فجوة غذائية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي في هذه الدول ليواكب التزايد الكمي الحاصل في أعداد السكان.[3]

إنّ التدهور البيئي والنمو السكاني والزراعة المجهدة للأرض، والتوزيع الغذائي غير المتوازن، هي أمور تثير التساؤل حول مدى كفاية الغذاء لأعداد البشر المتزايدة في المستقبل،ففي الوقت الذي إزدادت كميات الحبوب

([1])- رتيبة زيايتة ونوال قارة، **"سياسات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى"**، (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013)، 43-44.

([2])- لستر براون، **"السكان وكوكب الأرض"**، تر. ليلى زيدان (القاهرة: الجمعية العالمية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995)، 51.

([3])- عمراني، النظام القانوني، 119.

الغذائية بنسبة 01% تقريبا سنويا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1997، فإنّ معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة زاد بنسبة 1.6 % في العالم النامي".[1]

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء، من خلال ثلاثة جوانب:

– الجانب الكمي: وهو أن زيادة العدد السكاني؛تزيد في حجم الطلب على الغذاء.

– الجانب النوعي: يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي والكفاءة الإنتاجية، على الطلب الغذاء أي ثقافة الاستهلاك.[2]

الجانب التوزيعي: يتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث تكون ظروف العمل أفضل، ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في الريف". [3]

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، وإذا كان هناك توازن بين معدل الزيادة السكانية، ومعدل نمو الطلب على الغذاء، فإنّ يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد"[4]، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان.

---

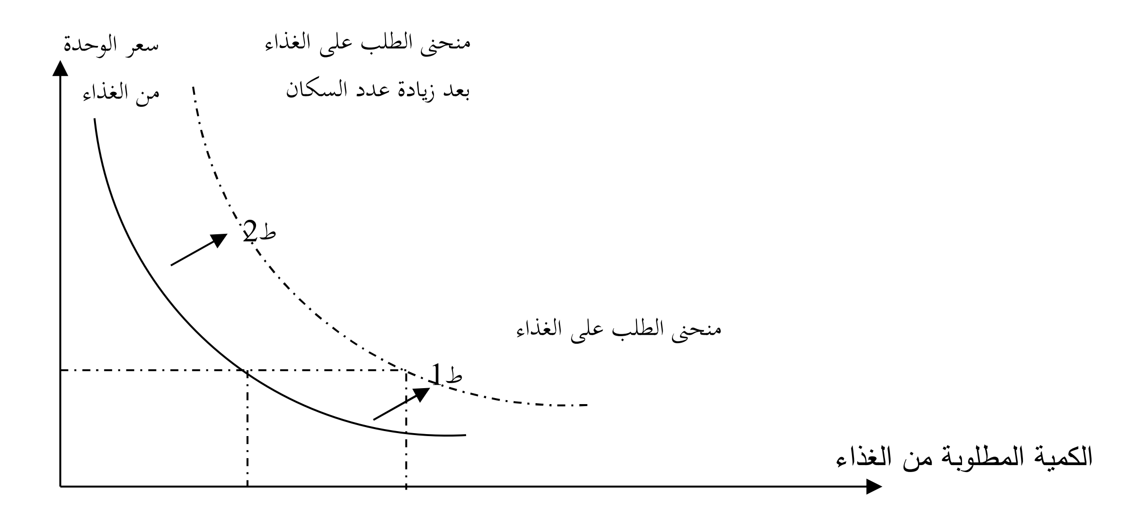
(1)- نورة عمارة، "**النمو السكاني والتنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012)، 104.

(2)-قمومية سفيان وبن عدة أمحمد، "**دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10، (2018)، 7.

(3)- نفس المرجع.

(4)- السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، "**اقتصاديات الموارد البيئية**"، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2017)، 211-212.

الشكل رقم (02): يوضح العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان:



المصدر: السيدة إبراهيم مصطفى، "**اقتصاديات الموارد البيئية**"(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، 212.

يتضح من خلال الشكل أنّ زيادة معدل النمو السكاني أدى إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليمين من ط1 إلى ط2، وفي حالة انخفاض معدل النمو السكاني يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء إلى ناحية اليسار.

ثمة تشابه بين الأفكار التي طرحها "مالتوس" *Malthus* حول النمو السريع غير المنتظم والموارد الغذائية، وبين الأفكار التي تناولها من قبله كل من "ريتشارد كانتيلون"*Richard Cantillon*، وجون ستيوارت ميل *John Stuart Mill*، ففي الكتاب الذي نشره "كانتيلون" عام 1755، بعنوان بحث في طبيعة التجارة، تناول في جزء منه موضوع السكان، بحيث يشير إلى أنّ قدرة السكان على الزيادة هي قدرة لانهائية، غير أنّ العامل الوحيد الذي يحد من فاعلية هذه الزيادة هو مدى توافر المواد الغذائية، ويرى أنّ قدرة الدولة على احتمال عدد معين من السكان، تتوقف على مدى حاجات السكان ومدى إنتاجية الأراضي [1]، أما جون ستيوارت ميلفيرى أنّ العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان، يتوقف على مدى توافر الموارد الغذائية، غير أنّ هذه الموارد لا تزيد بنفس نسبة زيادة السكان، وقد شبّه النمو السكاني بسلك حلزوني قابل للتمدد، وذلك وفقا لتوافر الموارد الغذائية.[2]

---

(1)- رمزي زكي، "**المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**" ، (الكويت: عالم المعرفة: 1984)، 21-22.
(2)- المرجع نفسه.

نبّه كل من "**كانتيلونkantillon**"، و"**ستيوارتميلStuart Mill**" قد إلى خطورة المشكلة السكانية، بأنها تزداد حدتها بمرور السنين، لأنّ الإنتاج الزراعي لا يساير التزايد السكاني ولا ينمو بنفس سرعته، فالنمو السكاني غير المكبوح يخلق ضغوطا هائلة على الموارد وعلى البيئة، مما يزيد من حالات الحرمان والفقر والتباين في المستويات المعيشية، وهذا ما نلاحظه من انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع في العالم، "فهناك اليوم ما يقارب أكثر من 800 مليون نسمة يعانون من نقص مزمن في الغذاء، ويعاني ما يقارب 200 مليون طفل دون سن الخامسة من نقص الغذاء الحاد والمزمن، ومن الأمراض الناتجة عن سوء التغذية". [1]

من خلال ماسبق؛ يعتبر النمو السكاني أحد محددات الطلب على الغذاء، ومن ثمّ فهو من المحددات الرئيسية لفجوة الأمن الغذائي، وخاصة في الدول النامية ومنها العربية بالخصوص، بحيث صدرت تحذيرات جادة بأنّ بعض الدول العربية على شفا أزمة غذائية، ما لم تتم معالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك بشكل جدي، ويشير خبير الاقتصاد الزراعي عبد الله الثنيان، إلى الزيادة المستمرة للفجوة الغذائية في المنطقة العربية بسبب الزيادة السكانية الآخذة في الارتفاع،حيث بلغ معدل النمو السكاني السنوي حوالي 2.4 % سنويا في الفترة من (1995-2007م)، وارتفاع معدل النمو السكاني عن 3 % في سنة 2008م، بينما انخفضت مساهمة القطاع الزراعي، حيث بلغت إلى نحو 6.2 % في سنة 2005 من إجمالي الناتج المحلي، وانخفضت لحوالي 5.5 % في عام 2008، وتشير التوقعات إلى مواصلة الانخفاض". [2]

تعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي تعاني بشكل كبير من المشكلة السكانية، وتحاول مواجهة هذه الأزمة السكانية بشتى الطرق، لأنها تعد عائقا أمام جهود التنمية في المجتمع بشكل عام، أين أصبح التزايد السكاني السريع تهديدا للأمن الغذائي، والقدرة على توفير الغذاء، وبحسب تقارير التعبئة والإحصاء، "وصل تعداد سكان مصر إلى 92.75 مليون نسمة (2016) بالداخل، بالإضافة إلى 8 ملايين نسمة بالخارج، وبالتالي تعدى سكان مصر رسميا 100

---

(1)- فراس عباس البياتي، "**الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**"(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، 117.

(2)– رياض الخميس، **تحذيرات جادة: الزيادة السكانية في المنطقة العربية لم يواكبها الإنتاج الغذائي الكافي**، منشور بتاريخ:2010/12/19، اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alriyadh.com/586830

مليون نسمة، ووصل معدل الزيادة الطبيعية إلى 2.4 %، فيما معدل الزيادة الطبيعية في الصين 0.5 % فقط، أي أنّ مصر تخطى بمعدل زيادة يقارب خمسة أضعاف الصين". [1]

يتضح من خلال هذه المؤشرات ومعدلات النمو السكاني؛أنّالزيادةالسكانيةتؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وبدرجة أكبر على الغذاء، ومادام العرض المحلي لا يواكب مسار النمو السكاني المتزايد بشكل منفلت، وخاصة في الدول النامية، وعدد سكان المدن في تزايد مستمر وغير مرشّح للتراجع، فسوف يتزايد مع ذلك اللجوء إلى الخارجلتعويضالنقص.

من جانب آخر يمكن تسجيل حاجة السكان إلى المياه العذبة،بحيث أن التزايد السكاني وخاصة في المدن يقلل من المياه المخصصة للزراعة (للري)، وبطريقة غير مباشرة تتراجع الكميات الغذائية المنتجة ومردودية المحاصيل الزراعية بسبب نقص المياه المخصصة للري" [2]، وتشير تقديرات أنّه نتيجة للنمو السكاني؛ فإنّ كمية المياه المتاحة للفرد من الدورة الهيدروجينية سينخفض بنسبة (73 %) عام 2050، وسيكون المتاح من المياه العذبة في عام 2050 للفرد ربع ما كان عليه في عام 1950 من القرن الماضي". [3]

من خلال هذا الطرح يتبين أن النمو السكاني المتزايد يهدد إمكانية حصول كل السكان على الغذاء الضروري، وكذلك عنصر المياه باعتباره أحد أهم العناصر الأساسية لوجود الإنسان، ويجب الإشارة إلى ظاهرة التمدن المتسارع في البلدان النامية، أي أن نزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المدن، وتقلص في عدد العاملين في القطاع الزراعي، وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطا اقتصاديا إلى القطاعات الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية، وهذا يؤدي بدوره إلى إهمال مساحات واسعة من الأراضي للزراعة في الأرياف [4]، هي أمور تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية، وبالتالي فإن تأمين الغذاء لسكانها يتقلص.

---

(1)- نوران الصاوي، **"المشكلة السكانية لغم يهدد مصر بالانفجار"**، منشور بتاريخ: 2017/10/22، اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019، متوفر على الرابطالالكتروني:
https://www.albawabhnews.com/2766553

(2)- زهير طافر، **"التزايد السكاني في الجزائر وانعكاسه السوسيو-اقتصادي (مع الإشارة إلى علاقة مع التبعية الغذائية)"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد28/27 (2012): 85-99.

(3)- البياتي، الانفجار السكاني، 118.

(4)-محمد دياب، **"المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية**، منشور بتاريخ: اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:

يؤكد الدبلوماسي الفرنسي "بريس لالوند" أنّه في عام 2030 مع مليار نسمة إضافية على الأرض، سيكون السؤال المطروح: كيف نضمن الأمن الغذائي ونوفر الخدمات الأساسية لهذا المليار الإضافي من الفقراء من دون الحاجة إلى مزيد من الطاقة والمياه والأراضي". [1]

إنّ الزيادة السكانية المستمرة، واحدة من التهديدات التي تهدد الأمن الغذائي لكثير من شعوب العالم، ويؤثر هذا النمو السريع للسكان في كلالتطورات البيئية، بمختلف المجالات الصناعية والتجارية والغذائية والاجتماعية...، لهذا يتطلب الحاجة إلى وضع خطط للتنمية البشرية، والتوزيع السكاني بالأسلوب الأمثل من قبل الحكومات، من أجل التقليل من الآثار السلبية للزيادة العشوائية للسكان داخل المدن النامية وبالأخص الدول العربية، التي تعاني نمو سكانيا يصاحبه سوء توزيع الموارد الطبيعية والغذائية بحسب حصة الفرد المطلوبة.

المبحث الثاني: التهديدات الاقتصادية والسياسية للأمن الغذائي العالمي:

بالإضافة إلى التهديدات البيئية والبشرية على الأمن الغذائي العالمي، هناك أيضا جملة من العوائق السياسية والاقتصادية التي تفاعلت لتحول دون تحقيق الأمن الغذائي في العالم، وتزيد من حدة العجز الغذائي لكثير من الدول، وخاصة منها النامية التي تعاني من الفقر والتخلف الاقتصادي، والنزاعات والحروب الأهلية الداخلية.

المطلب الأول: العوائق الاقتصادية للأمن الغذائي العالمي:

إنّ أبشع انتهاك للكرامة الإنسانية هو أن يموت الإنسان جوعا، أين يعيش الملايين حياة الفقر والتخلف، والأمراض والأمية وسوء التغذية ودون مأوى مناسب، في حياة لا تتناسب مع كرامة الإنسان، مقابل عالم من الترف والبذخ، وإتلاف الفوائض الغذائية، والظلم الاجتماعي وسوء التوزيع.

يُعتبر الفقر والتخلف من أخطر التحديات التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل الدول أكثر ميلا للنزاعات وعدم الاستقرار[2]، وهناك علاقة واضحة بين الفقر والأمن

---

https://www.lebarmy.gov.lb/az/conlent.

[1]–موقع شبكة الجزيرة الفضائية، " **نمو السكان يهدد موارد الأرض"**، منشور بتاريخ: 2011/10/23، اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://tinyurl.com/yyle6d3f

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"حالة الأمن الغذائي في العالم 2002"**، (روما، 2002)، 22.

الغذائي، فالأول يعقّد نتائج الأخير بالنسبة للأفراد والجماعات، وهو ما يتجسد غالبا بعجز في الاحتياجات الأساسية وانتهاك حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات القصوى انتهاك مادي ومعنوي يشمل إنكار الحق في العيش.[1]

أولا: مفهوم الفقر The Poverty

تحتل ظاهرة الفقر مكانة بارزة في جهود واهتمامات البحث العلمي، وكذا الخبراء الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وعلى مستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

يختلف تعريف الفقر باختلاف من يرصده، حيث لم يتم إعطاء تعريف دقيق وموحد له كظاهرة، ذلك أنّ مصطلح الفقر يعتبر من المفاهيم المجردة والنسبية، التي يصعب فهمها وإدراكها بصورة مستقلة، وذلك نظرا للاختلافات الفكرية والأيديولوجية من جهة، وتعدد أبعاد ظاهرة الفقر من جهة ثانية.

يُعرّف الفقر على أنه:

"الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، وأن لا يجد المأوى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أميا ولا يستطيع أن يلتحق بالمدرسة"[2]، وهو أيضا الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تلك السلع المعمرّة والأصول المادية الأخرى، وكذا الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالبطالة، والمرض...". [3]، وقد قدّم الرئيس الأسبق للبنك الدولي"روبرتماكنمار" *Robert McNamara*، تعريفاللفقر بأنّه:

" ظرف من ظروف الحياة المحدودة جدا، وذلك بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة، مع ارتفاع في وفيات الرضع، ومتوسط العمر متوقع منخفض". [4]

---

[1]- ديفيد ج. فرانسيس، **"إفريقيا السلم والنزاع"**، تر. عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، 269.

[2]- ياسين شكيمة، **الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحة 1990-2010 دراسة تقويمية"**، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014)، 7.

[3]- شيماء أسامة محمد صالح، **"الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية"**، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 8-9 ديسمبر 2014).

[4]- عمراني، النظام القانوني،92.

يُعرّف الفقر لدى علماء الاجتماع أنه:

"مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية، والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد، وخط الفقر هو الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه". [1]

يرتبط الفقر بضعف النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، كما يرتبط بغياب العدالة الاجتماعية عندما لا يتمكنالفقراءمن الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، وويعجزون عن المشاركة في عمليات صنع القرار، ولقد وصفت منظمة الأمم المتحدة الفقر بأنه:

"وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر والمزمن من الموارد، والقدرة على الاختيار، وافتقاد الأمان لتحقيق مستوى معيشة مناسب"[2]؛

بينما حدد البنك الدولي مفهوم الفقر وفق تقرير عن التنمية البشرية في العالم 1990 على أنّه:

" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[3]؛

مهما اختلفت المفاهيم وتنوعت حول ظاهرة الفقر، فإنّه يمثل أحد العوامل والمهددات التي تؤثر سلبا، وتعيق الأمن الغذائي العالمي لكثير من دول العالم، خاصة في البلدان المتخلفة منخفضة الدخل، بوهي البلدان التي عرّفها البنك الدوليبأنها:

"تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعددها 45 دولة معظمها من إفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا"[4]؛

يقاس الفقر وتفاوت الدخول بدخل الأسرة والاستهلاك وبمؤشرات جودة الحياة، وثمة اختلاف أيضا بين الفقر المطلق، الذي يتسم بالمعاناة من الجوع والعوز الحاد، والفقر النسبي الذي يقاس حيث تتواجد الأسر ضمن نطاق خط

---

(1)- عبد الرحمن سيف سردار، **"اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، 15.
(2)-أحمد عثمان الخولي، **"الفقر: إطار مفاهيمي"**، (المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، القاهرة، 20 ديسمبر 2015).
(3)- البنك الدولي، **"تقرير عن التنمية في العالم 1990"**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، 41.
(4)- سردار، اقتصاد الفقر، 16.

الفقر، "بحيث يشير الفقر المطلق إلى الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في الغذاء، المسكن، الملبس، التعليم، والصحة..."[1]، أمّا الفقر النسبي فهو:

"الحالة التي يفتقر فيها الناس إلى الحد الأدنى لمقدار الدخل اللازم، من أجل الحفاظ على متوسط مستوى المعيشة في المجتمع الذي يعيشون فيه"[2]، أي أن يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط للفرد، وعدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع.

يمثل الفقر أحد أكبر العقبات التي تواجه تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بحيث زادت حدته وتبعاته –سوء التغذية والجوع- بسبب التحديات العالمية التي تتمثل في الزيادة السريعة في عدد السكان والتغيرات المناخية، والتي تزيد من حدة قابلية الفقراء للتأثر أكثر، وتمنع التنمية الريفية، بحيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "وجود حوالي 2.1 مليار فقير حول العالم، منهم 767 مليون لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، وهناك 75% من بينهم يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم، ويعيش 95% من فقراء الريف في شرق آسيا، وفي المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا"[3]، ولهذا يعد الفقر أحد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، ويعيق قدرة الناس على الحصول على الغذاء، في حين تمكنت العديد من دول العالم أن تحقق تقدما ملحوظا نحو تحقيق حدة الفقر، إلا أن تعتبر منطقة جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا من أفقر أقاليم العالم، "بحيث كلتا المنطقتين هناك نحو 800 مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة، والوضع لا يختلف كثيرا في أمريكا اللاتينية، فقد عدد من يعيشون في الفقر حوالي 70 مليون نسمة، أي بمقدار 3 % تقريبا خلال سنة 1997". [4]

(1)- فطيمة حاجي، **"إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر نموذجا"**، (عمان: دار الراية للنشر ، 2017)، 4.

(2) -whatis relative poverty ? – definition, causes and examples'', seeit 25 mai 2019, https://study.com/xadeny/lesson

(3)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من الفقر في المناطق الريفية"** (روما، 2017)، 4.

(4)- إبراهيم توهامي، **"البلدان النامية أمام تحديات الفقر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، (2003): 105-106.

من خلال ذلك يتضح أن كل من الفقر والجوع حلقتان متشابكتان، فظاهرة الفقر تعتبر من العوائق التي تطيل أمد الجوع وسوء التغذية، من خلال أن الفقر يحد من قدرة الفرد على الإنتاج ويحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من غذاء.

ثانيا: التخلف الاقتصادي: *EconomicUnderdevelopment*

تعاني معظم الدول الفقيرة حاليا تخلفا على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والأمني، فاقتصاد هذه البلدان متدن وغير مترابط، مع ما يتبعه من عجز مزمن في الموازنة العامة، وعدم القدرة على تأمين وتوفير المواد الغذائية للسكان، وهذا ما يترك الدول الفقيرة تعانيالجوع والأمراض والأوبئة، وفي تبعية للدول الصناعية المتقدمة، التي تبحث عن مصالحها دون الاهتمام بمستقبل هذه الدول ومستوى معيشة سكانها.

يمكنالنظرلظاهرة التخلف الاقتصاديعلى أنّها:

" انعكاس لحالة أو ظاهرة اقتصادية، واجتماعية متدنية ومتأخرة في مستوى تطورها وتقدمها، تسود في زمان ومكان معين، ومجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمعات ودول محدودة"[1]؛

يعرّف"آيف لاكوست *yveslacoste*" التخلف الاقتصادي بأنه:

"مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة، التي تبرز في عدم تكافؤ بين الثروة والفقر، وفي الركود والتخلف النسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة، تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية"[2]،

تعدّ الفترة الاستعمارية أحد الأسباب المحورية للتخلّف، وما أفرزته من تجزئة وتبعية اقتصادية، وقد سعت الدول الاستعمارية اليوم إلى تعميق التبعية الاقتصادية للدول المتخلفة، وذلك من خلال جعل تلك الدول أسواقا استهلاكية واسعة للمنتجات الغذائية والصناعية، وتشويه البنى الاقتصادية والهياكل الإنتاجية، خاصة القطاع الزراعي، وفي هذا الاطار يشير المؤرخ "والتر رودني*walterrodney*" في كتابه المعنون (أوروبا والتخلف في إفريقيا)، إلى أنّ" كافة

---

(1)- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي"**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)، 02.
(2)- نفس المرجع، 98.

البلدان المسماة المتخلفة في العالم يجري استغلالها من قبل بلدان أخرى، والتخلف الذي يقلق العالم اليوم هو نتاج استغلال رأسمالي إمبريالي واستعماري، وقد كانت المجتمعات الإفريقية والأسيوية تنمو بشكل مستقل حتى سيطرت عليها الرأسمالية سيطرة مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي جرّد تلك الدول ومجتمعاتها من ثمار مواردها الطبيعية وثمار العمل، ويمثل ذلك جزءا لا يتجزأ من التخلف بمعناه المعاصر"[1]؛

يشير الأستاذ الجزائري محمد بجاوي كذلك إلى التخلف بكونه "نتيجة تاريخية وليدة مرحلة طبيعية للتاريخ،وليس بظاهرة ظرفية أو مجرد تأخر، لكنه ظاهرة بنيوية، إنه عائق للنمو، فالاستعمار هو الذي ولد التخلف"[2].

تتمثل سمات التخلف الاقتصادي في العناصر التالية:

-ضعف القطاع الصناعي وسيطرة الصناعات الخفيفة؛

– الطابع الزراعي المتخلف واعتماد الزراعة على محصول أو اثنين رئيسيين فقط، في الحصول على الدخل القومي كالقطن في مصر والسودان وسوريا؛

– التبعية الاقتصادي وعدم الاستقرار الاقتصادي؛

– انتشار البطالة ونقص اليد العاملة الخبيرة؛

– زيادة معدلات نمو السكان بشكل واضح، التي تسهم بانخفاض متوسط الدخل الفردي المنخفض أصلا؛

– انخفاض الدخل القومي وسوء توزيعه". [3]

إنّالتبعية التي تعاني منها الدول المتخلفة اقتصاديا، تعمّق تخلفها الاقتصادي الذي يولّد عبئا ثقيلا على موازين مدفوعات تلك الدول، ويستنزف احتياطاتها الغذائية، وهذا ما يشكل عائقا للدول المتخلفة في تحقيق الأمن الغذائي، بحيث تظهر هذه التبعية أكثر ما تظهر في علاقة بلدان العالم الثالث بالسوق الرأسمالية العالمية، نتيجة ربط هذه البلدان

(1)- والتر رودني، **"أوروبا والتخلف في إفريقيا"**، تر. أحمد القصير وإبراهيم عثمان (الكويت: عالم المعرفة، 1988)،21.

(2)- عمراني النظام القانوني، 99.

(3)- محمود الأشرم، **"التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 598.

قصرا بهيكل تجاري متخصص بتصدير سلعة أو سلعتين على الأكثر من المواد الغذائية الأولية" [1]، مع غياب ونقص آلية الإنتاج الوطني المحلي، بسبب أن القطاعات الاقتصادية مشتة ومجزأة، و لا يربطها أي ترابط.

تشهد معظم دول العالم الثالث مشكلة غذائية عميقة، نتيجة تخلّف القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السوق والسكان، ولجوء تلك البلدان إلى استيراد السلع والمواد الغذائية من الخارج، "فمثلا بلغت الفجوة الغذائية في البلدان العربية لعام 2017 حوالي (49.17) مليار دولار، بحيث تأتي الحبوب في المرتبة الأولى بنسبة (41.08%)، وتليها البذور والزيوت النباتية (15.05%)، ومن ثمّ السكر الخام بنسبة (14.83 %)" [2]، وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية لتكوين احتياطيات من النقد الأجنبي، أو الحفاظ على ما تبقى من احتياطيات تفي سد فاتورة الديون الخارجية، فإنّ فاتورة الاستيراد لواردات الغذاء من قبل دول المنطقة العربية؛ باتت تستنزف الجزء الأكبرمن احتياطاتها المصرفية، وقد تتسع الفجوة الغذائية للدول العربية إلى 53 مليار دولار عام 2020، وتزيد إلى ما يفوق 60مليار دولار عام 2030، مدفوعة بالزيادة السكانية وشح المياه والتغيرات المناخية". [3]

يمثل القطاع الزراعي المتخلف في دول العالم الثالث، تحديا رئيسيا لعملية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتصف بالاتكال والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، وذلك راجع إلى تدني المستوى التكنولوجي، وغياب الإمكانيات المتطورة في الزراعة، "وتؤكد هذه معطيات النمو الاقتصادي فشل معظم الحكومات في الدول المتخلفة في إحداث تحولات ملموسة في قواعد وهياكل الإنتاج، أو رفع حجم الصادرات و تنويع مكوناتها، والقدرة على ربط المزارعين والإنتاج بالأسواق الخارجية، لذا نجد أن محاولات الإنتاج واندماج المنتجين في الأسواق الخارجية محدودة جدا، بسبب ضيق أفق المزارع، إلى جانب الاستمرار في التركيز في تلبية احتياجات الاستهلاك المعيشي المحلي المحدود، التي لا تحتاج

---

(1)- إبراهيم مشورب، **"التخلف والتنمية دراسات اقتصادية"**،(بيروت: دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، 2002)، 27.

(2)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017"**، (الخرطوم، جمهورية السودان، 2017)،56.

(3)-عبد التواب بركات، **"العرب سيستوردون غذاء بـ 53 مليار دولار حتى 2020"**، منشور بتاريخ: 2017/10/19، اطلع عليه بتاريخ 28 /2019/05، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.aleraby.co.uk/economy.

إلى التنوع في الإنتاج كما هو الحال في الإنتاج من أجل الصادرات" [1]، وهذا ما يدل على أن الأمن الغذائي في دول العالم الثالث، أي تأمين الغذاء للجميع وفي جميع الأوقات مهدد بالانهيار.

يعتبر ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في القطاعات الاقتصادية لتلك الدول، سببا في انعدام الكفاية بالنسبة للإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه بقوة في تلبية احتياجاتها الغذائية، وهذا ما أدى في الأخير إلى انتشار الفقر والتخلف في هذه الدول، مما جعلها أقل دول العالم نموا، ومن العوامل التي أدت إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول العالم، وخاصة في إفريقيا هو "انفصال عمليات التنمية عن الشعوب ومنظماتها، وكان تصميم وتخطيط البرامج يتم فوقيا دون إشراك المواطنين، وكان هذا الخلل في إدارة برامج التنمية في عديد من أنظمة الحكم، لذلك فإنّ برامج التنمية في تلك الدول لم تراع تطلعات الشعوب.[2]

من خلال ما تم عرضه؛ يتبين أنّ ظاهرة التخلف متعددة الأبعاد، وتعاني منها معظم دول العالم الثالث، حيث وقعت هذه الدول في تخلف اقتصادي ترتّب عنه حالة من التبعية والظلم الاجتماعي، كما أنّ معظم تلك البلدان أخفقت في أن تكون لها آلية نمو ذاتية نابعة من الداخل، ما أدى إلى شلل في سياسات المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي عجزت عن توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكانها.

المطلب الثاني: التهديدات السياسية للأمن الغذائي العالمي:

تعتبر التهديدات السياسية للأمن الغذائي من أكثر الأسباب والتحديات التي تعيق التنمية المستدامة، وإنتاج وتوفير الغذاء للسكان، والمتمثلة في الحروب والنزاعات الداخلية، والتي نجدها أكثرا انتشارا وتفشيا في الدول النامية، وخاصة في قارتي إفريقيا وأسيا، بحيث تؤثر الحروب والصراعات على اقتصاديات الدول بشكل حاسم، مما يؤثر على الأمن الغذائي، وبحسب منظمة الأمم المتحدة فإن ثلثا الجياع في العالم في سنة 2018 هم في بلدان تعاني من

---

(1)- عبد القيوم عبد الحليم الحسن، **"المشكلات الإفريقية المعاصرة، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، المشكلات السياسية"**، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، 2009)، 8.

(2)- نفس المرجع، 9.

النزاعات، كما يعاني حوالي 500 مليون شخص من سوء التغذية، 80 % من 155 مليون طفل تشملهم مؤشرات سوء التغذية؛ يعانون من التقزم، وهم يعيشون في بلدان تشهد نزاعات وعدم الاستقرار".[1]

في ظل التركز المتزايد للجوع ونقص التغذية في البلدان المتواجدة في حالات هشة والمتأثرة بالنزاعات والصراعات، تزداد حدة هذه الظاهرة إنسانيا، ويؤكد كل من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) "جوزيه غرازيانوداسليفا*josegrazianodasilva*"، "وجيلبيرأنغبو *GrilbertAnogbo*" رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و"ديفيدبيزلي*David Paisley*" المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على أنّه خلال العقد الماضي زاد عدد النزاعات بشكل كبير، وأصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا، ونسبة كبيرة من أعداد الأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، يتركّزون في مناطق النزاع والصراع [2]؛

لهذا من خلال ما سبق يمكن تحديد حجم نتائج وأثار النزاعات التي تؤدي إلى انعدام حاد ومزمن للأمن الغذائي، من خلال النظر إلى أثاره على حياة الأفراد والأسر ذات النشاط الزراعي المعيشي، وهو ما ينعكس في الأخير على الغذاء والتغذية.

يشكل النزاع قاسما مشتركا في حالات الأزمات الغذائية والمجاعات، بحيث تعاني عدد من الشعوب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ويبرز ذلك في البلدان التي تشهد نزاعات وصراعات، في حين أنّ العديد من البلدان حققت مكاسبا كبيرة في مجال خفض مستوى الجوع ونقص التغذية، بينما الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب شهدت ركودا وتدهورا في مجال محاربة الفقر، والقضاء على الجوع وتوفير الغذاء الكافي، خاصة في إفريقيا وأسيا.

---

(1)–موقع أخبار الأمم المتحدة، **مجلس الأمن يبحث العلاقة بين الصراع والجوع**، منشور بتاريخ:2018/03/23، اطلع عليه بتاريخ 17/05/ 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://news.on.org/ar/story/2018/03

(2)- منظمة الصحة العالمية، **"الجوع في العالم يرتفع مجددا بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب الأمم المتحدة"**، منشور بتاريخ: اطلع عليه بتاريخ 17 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.who.int/ar/news-room/detail

تشكل الصراعات المسلحة والنزاعات الإثنية الداخلية أحد العوائق الرئيسية أمام التنمية والأمن الغذائي في مختلف دول العالم، "بحيث تؤدي غالبا إلى نقص الغذاء، وهذا يمنع ويُصعّب على المزارعين مهام إنتاج الأغذية وممارسة النشاط الزراعي، والوصول إلى تداول الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق". [1]

شهدت إفريقيا وفقا لتقديرات الاتحاد الإفريقي، منذ الستينات من القرن العشرين نحو ثلاثين صراعا مسلحا على نطاق واسع، ما أدى إلى إزهاق أرواح نحو عشرة ملايين شخص بالإضافة إلى خسائر مادية تقدر بنحو 250 مليار دولار"[2]، وفي عام 1967 وحدها اشتركت 14 دولة افريقية في نزاعات مسلحة حصدت الآلاف من الضحايا وأكثر من 8 ملايين شخص بين لاجئ ومهاجر بلا غذاء ولا مأوى"[3]، وهو ما أدى إلى أثار سلبية كبيرة على إنتاج واستهلاك الأغذية والصحة (المرض والوفيات)، وسبّب أزمات غذائية ومجااتة في هذه البلدان التي شهدت النزاعات والصراعات الدموية بشكل كبير، وشهدت في منتصف التسعينات من القرن الماضي16 صراعا داخليا من بين 35 صراعا على مستوى العالم، وفي عام 1993 لوحده نزح نحو 5.2 مليون لاجئ، وتحول 13 مليون فرد إلى مشردينفي القارة، ما أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي بشكل خطير جدا[4].

طبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أدت النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى خسائر في الإنتاج الزراعي تبلغ قيمتها 52 مليار دولار خلال الفترة 1970 إلى 1997، أي ما يعادل 75 % من إجمالي المساعدات العمومية للتنمية التي قدمت لهذه القارة خلال ذات الفترة بحسب منظمة الأغذية والزراعة".[5]

في سنة 2017 "حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 19 بلدا على أنها تعاني من أزمات ممتدة، ويوجد 14 بلدا منها في هذه الهيئة منذ عام 2010، ويقع 11 منها في إفريقيا"[6]، بحيث شكلت الأزمات الممتدة

---

(1)- عمراني، النظام القانوني، 108.

(2)- حمدي عبد الرحمن حسن، **"الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا"**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، 42.

(3)- كمال حماد، **"النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، 38.

(4)- أسماء دهكال، **"الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا: قراءة في الواقع والرهانات**، مجلة قراءات تنموية، العدد 30، (2016)، 77.

(5)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2022"**، مرجع سابق، 22.

(6)- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء قدرة على الصعود لتحقيق السلام والأمن الغذائي"** (روما: منظمة الفاو، 2017)، 31.

سياقات تكون فيها نسبة كبيرة من السكان شديدة التعرض للأمراض والموت، بسبب الجوع ولانقطاع سبل كسب عيشها على مدى فترات طويلة، وتمثّل النزاعات والحروب الإثنية المسلحة أحد العوامل المحددة والرئيسية للأزمات الأكثر امتدادا، التي تنعكس على عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وقد باتت النزاعات والحروب الأهلية الداخلية سمة لفترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث أنه مثلا في عام 1991م بلغت النزاعات الداخلية التي اتخذت طابعا دوليا نسبة 3% فقط من إجمالي النزاعات في العالم، وارتفعت بشكل حاد إلى نسبة 32.5 % عام 2014"، وفيما تصبح النزاعات الداخلية أكثر بروزا وانتشارا، يتزايد معها احتمال تدخل الأطراف الخارجية وتعرضها لأثار العنف، فتتحول النزاعات المحلية إلى نزاعات إقليمية وحتى قارية، مثل ما حدث في سوريا، اليمن، العراق، الصومال، وجنوب السودان، ليبيا، ومالي ودول منطقة الصحراء الكبرى، بحيث أدت إلى ارتفاع عدد اللاجئين والمهاجرين داخليا بشكل كبير، في ظل ارتفاع درجات تصعيد الصراع والحروب، ولقد أشار التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية Global Report On Food Crises 2017 إلى التدفقات الكبيرة للنازحين والمهاجرين من البلدان التي تشهد صراعات عنيفة، وأسفرت عن أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والذين يحتاجون مساعدات عاجلة، وهذه البلدان هي:

"سوريا (07 ملايين لاجئ)، اليمن (14.1 مليون لاجئ)، جنوب السودان (4.9 مليون لاجئ)، شمال نيجيريا (4.7 مليون لاجئ)"[1]، وهو ما يعد عبئا كذلك على البلدان والمجتمعات المضيفة للنازحين، وبسبب النزوح تحدث إخفاقات للأسواق، وفقدان وتآكل لرأس المال وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، والضغط على موارد المجتمعات المضيفة، وخاصة في البلدان ضعيفة الدخل وفقيرة الموارد، مثل في لبنان، بحيث بلغ سنة 2017 عدد اللاجئين السوريين في لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري، وارتفع العدد إلى 4.8 مليون شخص آخرين، بحثا عن ملجأ في البلدان المجاورة".[2]

([1])-Food and Agriculture Organization of the united Nations, Food security information Network,''Global Report on Food crises 2017'' (Rome, 2017), 18.
([2])- Ibid.

يشكّل النزاع عاملا أساسيا لنزوح السكان والهجرة، فيصبح هؤلاء النازحون من بين الأكثر ضعفا في العالم، يعانون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، ما يعيق حقهم في الحصول على قدر كاف من الغذاء، فالحروب تعرقل كل مراحل التغذية البشرية، ومثال على ذلك ما حدث في سوريا واليمن خير مثال، حيث أدت النزاعات في هذين البلدين إلى أثار مدمرة على سبل كسب العيش والتغذية، وقد مثلت أحد المسارات الرئيسية للآثار السلبية للأزمة في نطاق الاقتصاد، على جميع السكان، بحيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 34.6 % بين عامي 2014 و2015، وتضاعف العجز في الميزانية العامة بين عامي 2015 و2016، كما أنّ معدل صرف العملة في السوق الموازية ظلّ يتقلب باستمرار، وينحرف عن المعدل الشكلي"[1]، وهو ما زاد حالة التغذية سوءا خاصة في اليمن، وما تلاه من انهيار مأساوي لنظام الرعاية الصحية والبنية التحتية في البلد، إضافة إلى تفشي الأمراض المميتة على غرار الكوليرا وغيرها من الأوبئة، وتشير الفاو إلى أنّ حوالي 11 مليون من سكان اليمن يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد، فيما يحتاج 16 مليون إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب". [2]

في سوريا التي دخلت في حرب أهلية مدمرة عامها التاسع سنة 2019، وهو نزاع دولي معقد تسيطر فيه مجموعات مسلحة متنوعة على أجزاء من البلاد، فيما تعاني باقي سوريا من حالة عدم الاستقرار الأمني، وأشارت التقديرات عام 2017 إلى أنّ 6.7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية طارئة، في حين ارتفعت مستويات سوء التغذية الحاد في معظم المناطق إلى 7 %، كما أنّ ربع الأطفال دون سن الخامسة من عمرهم، والنساء البالغات تقريبا مصابات بفقر الدم". [3]

---

(1)-World Food Programme, **Yemen-special focus : whatdoes the conflict-induced public sectorcrisismean for foodsecurity in yemen ?** Analyses and ussessments, foodsecurityanalysis (van), seeit on 21/05/2019
https://www1.wfp.org.

(2)-منظمة الفاو، **حرب اليمن تعرقل زراعة المحاصيل وتنذر بنقص غذائي**، منشور بتاريخ: 2015/04/15، اطلع عليه بتاريخ 21 ماي 2019، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/y3jjmbxv

(3)-World Food Programme, **''Nutrition intervention 2017**, seeit on, 21/05/2019,
https://documents.wfp.org/stellent/public/ducuments/communications/wfp290774.pdf

نتيجة لهذه النزاعات والحروب، فإنّ الخسائر الاقتصادية تعيق الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها، وخاصة في دول الدخل المنخفض، وهي مكلّفة جدا، بحيث تصبح عملية إنعاش القطاع الزراعي بعد الحرب والدمار الذي أحدثته النزاعات العنيفة بطيئة، ويزرع في نفوس اللاجئين والنازحين اليأس، وعدم الرغبة حتى بالرجوع إلى أوطانهم المدمرة مثل سوريا والعراق، وهذا راجع إلى الحالة التي تعرض لها الملايين من الشعوب المتأثرة من الصراعات الدموية، وتبقى في أذهانهم تلك الصورة المزرية التي أجبرتهم على الهجرة، والشكل التالي يوضح عدد النازحين بسبب النزاعات في الأزمات الغذائية العالمية الستة الأكبر في عام 2016 (بالملايين).

الشكل رقم(03): النزاعات والأزمة الغذائية الناتجة عنها أدت إلى نزوح قرابة 15 مليون شخص عام 2016.

النزوح
أدّت النزاعات إلى نزوح واسع النطاق (داخلي/خارجي)

الجمهورية العربية السورية
4.8 مليون

اليمن
3.2 مليون

العراق
3.1 مليون

جنوب السودان
3 ملايين

شمال شرق نيجيريا
2.1 مليون

الصومال
2.1 مليون

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي**" (روما، 2017)، 47.

من خلال عرضنا لواقع الحروب والنزاعات في الدول النامية، فإن الشيء الذي لا يجب أن نتغاضى عنه هو حجم التكاليف والمصاريف التي تنفقها الدول النامية لشراء الأسلحة والعتاد،بما يتسبب بتدمير إمكانياتها الذاتية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الإحصاءات والشواهد تبيّن أثر النزاعات والحروب الأهلية على الأمن الغذائي في الدول النامية عامة، وفي إفريقيا وآسيا على وجه الخصوص.

الفصل الثالث:

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

الفصل الثالث: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يُعد ضمان الأمن الغذائي العالمي أحد المهمات التي تناط بها الجهود الضخمة والمعقدة، وتتطلب تضافر الإرادات الجهود الوطنية، والإقليمية، والدولية بغرض زيادة الإنتاج الزراعي، والحد من سوء التغذية، والتصدي للجوع والفقر، وكذا السعي للعمل إلى تحسين مستويات الصحة والتغذية، ويتم عبر برامج واستراتيجيات تنموية شاملة لمختلف القطاعات، ووفق خطط مدروسة ومضبوطة، تهدف إلى التقليل من أزمات الغذاء في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تُعتبر سياسات الأمن الغذائي عن مجموعة من الإجراءات والممارسات الإدارية والتشريعية والتنفيذية، في إطار التصدي للإخفاقات في المجال الزراعي، وتكوين احتياطات من الغذاء، وتتجسد هذه السياسات من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها كذلك هيئات دولية وخاصة بغية تحقيق أهداف تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين الاحتياجات الغذائية حاضرا ومستقبلا لمختلف الأجيال.

المطلب الأول: التنمية الزراعية المستدامة

تعّتبر التنمية الزراعية أحد قواعد مسار تحقيق التنمية الشاملة، وذلك كونها أحد مصادر الدخل الأساسية، وسبب في تحقيق التراكم الرأسمالي، الذي لطالما استخدمته كثير من الدول المتقدمة إبان نهضتها في تمويل تنميتها الشاملة، ومن بينها تنمية مواردها الزراعية والغذائية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

1- تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التنمية الزراعية المستدامة بأنها:

"إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة في المجتمع."[1]

وتعرف التنمية الزراعية المستدامة أيضا على أنها:

" الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي والمخطط له بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة المتمثلة في المناهج والسياسات الزراعية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الزراعي."[2]

---

[1]- الأشرم، التنمية الزراعية، 50.

[2]-أميرة جابري، " **تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة -دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014**" (أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، 2016)، 61.

في تعريف أخر للتنمية الزراعية المستدامة بأنها:

"عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المنتهجة، وإحداث تغييرات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وصحية في المجتمع الريفي، إلى جانب الثورة التقنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة،"[1] أي أن يقصد بالتنمية الزراعية المستدامة بصيانة الموارد المتاحة والقدرة على إنتاج الغذاء للأجيال الحالية والمقبلة في المستقبل، "بحيث يكون توفير متطلبات السكان من الغذاء كما ونوعا، وخلق فرص عمل للمزارعين، وتحقيق دخل جديد والمحافظة على القدرة الإنتاجية العامة، وزيادة الموارد دون الإضرار بظروف البيئة الطبيعية، وتعزيز القدرة لإنتاجية بالاعتماد على الذات."[2]

تتطلب التنمية الزراعية المستدامة، أنّ يتم التقليل من معدلات تدهور الموارد غير القابلة للتجدد، والإبقاء عليها بما يضمن ويلبي الاستفادة منها مستقبلا، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق المنافع الكلية والجزئية منها، وضمان صيانتها، ومع التقييم المستمر لأداء وكفاءة هذه الموارد، وهنا يجب الإشارة إلى الفرق بين التنمية الزراعية و"**التنمية الريفية**"، فهذه الأخيرة حسب تعريف البنك الدولي 1975 هي:

"عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة، تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية، والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان"[3]، وتعرف كذلك على أنها: "عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية، والهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية الحضرية، لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية، الزراعية، الثقافية والاجتماعية في الريف، متمثلة في تحسين ظروف عيش السكان وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، وتحسين وضعيتهم الغذائية، وتمكينهم من الاستخدام العقلاني للثروات الطبيعية المحلية."[4]

إذا" وفقا لهذه التعاريف، فإنّ التنمية الريفية تتعلق برفع المستوى المعيشي لأبناء الريف، ومعالجة مشاكله الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وهي، بذلك جزءا من التنمية الزراعية المستدامة، لأنها تأخذ كل عاتقها في بناء الإنسان الذي هو مادة التنمية الأساسية فهو الهدف والوسيلة معا،"[5] ويكون ذلك بصياغة سياسة زراعية سلمية لتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في البلاد، ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص تعريف شامل للتنمية الزراعية المستدامة على أنها:

---

[1]– سالم عبد الحسن رسن، "**التنمية الزراعية المستدامة.. خيارنا الاستراتيجي**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية 2 (2011): 62.

[2]– جابري، تمويل الاستثمار، 61.

[3]– عبد القادر محمد عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**" (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003)، 83.

[4]–جابري، تمويل الاستثمار، 62.

[5]– رسن، التنمية الزراعية، 62.

(مجموعة من البرامج والسياسات، التي تسعى إلى تعظيم وزيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا، وتحسين دخل العمال المزارعين وتوفير لهم فرص العمل اللائقة لهم، ويكون ذلك بإعادة ربط الموارد الاقتصادية وزيادة رفعة الأراضي الزراعية، وتطوير زراعتها بما يضمن توفير وتحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن، من أجل تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان، والوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، وبهدف الوصول إلى ذلك يجب توفر خمسة عوامل أساسية للنمو الزراعي المستدام، وهذه العوامل هي:

أ- الابتكار أو التجديد (Innovation): أي ابتكار أنظمة بحثية زراعية في القطاع العام والخاص، والعمل على تطوير التقنيات زيادة الإنتاج الزراعي".[1]

ب- البني التحتية والهياكل القاعدية التنظيمية الأساسية اللازمة. (Infrastructure)

ج- المدخلات (Inputs): أي وضع أنضمة فورية فعالة للخدمات الزراعية، وخاصة المدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي، ومياه الري والتمويل.

د- المؤسسات الخاصة(Private Institutions)، الفعالة والتي يقصد بها والأسواق المتحررة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية.

هـ- الحوافز (Incentives): أي تحفيز المزارعين من خلال وضع سياسات اقتصادية وتجارية محفزة، بهدف التشجيع على الإنتاج".[2]

2- أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

إنّ من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا" من استيراده من الدول الأخرى، كما تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية، ويمكن ذكر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

2-1- تأمين الغذاء للمواطنين والقضاء على الجوع:

من أهداف التنمية الزراعية المستدامة القضاء على الجوع، وتأمين الغذاء، وذلك بهدف استئصال الجوع، "وهو هدف عالمي متخصص، يستند إلى نهج شامل في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،ويشجع في

[1]-الأشرم، التنمية الزراعية، 58.

[2]- نفس المرجع، 58-59.

الوقت نفسه على تحقيق الزراعة المستدامة، ويشكل هذا الهدف خطوة هامة نحو تحقيق القضاء على الجوع ابنانا بعهد جديد من التنمية الزراعية المستدامة".[1]

لهذا فإنّ القضاء على الجوع، يتم من خلال انتهاج سياسة تكاملية، وبأسلوب تشاركي فعال بين مختلف القواعد العالمية والإقليمية والوطنية، بغرض زيادة الإنتاجية الزراعية الغذائية وتحسين الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من الجوع، فالمجتمعات الإنسانية تزداد أعداد سكانها، ومن حيث تنوع ثقافاتها، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية النباتية والحيوانية، ويصبح تأمين الغذاء من سلم الأولويات، وعلى خلاف ذلك فإن أي عجز في تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان سوف يترتب عنه أزمات غذائية، ومزيدا من الوردات من الخارج."[2]

إنإطعام العدد المتزايد من سكان العالم يظل تحديا كبيرا، ولكنه يمكن التغلبعليه عن طريق إحداث تحول في نظم الغذاء والزراعة، بما يشمل ممارسات مستدامة في العيش والعمل، وتحسين الأداء الحكومي وتوفر الإرادة السياسية لذلك.

2-2-النمو الزراعي والقضاء على الفقر:

حققت العديد من الدول النامية نموا ملحوظا في الميدان الزراعي خلال العقود الأخيرة، غير أنها لم تصل إلى النمو الزراعي الكافي، " ففي قارة آسيا مثلا وبعد سلسلة من المجاعات خلال القرن الماضي، فإنّ أغلب دولها مكتفية ذاتيا في المحاصيل الغذائية المستقرة زراعيا، بالرغم من تضاعف عدد سكانها الكبير، وبالرغم من هذا النجاح هناك قلق واضح على مستقبل العديد من دولها حيث يعم الفقر ونقص التغذية تستقران فيها، وذلك بسبب عدم تحقيقها للنموا" زراعيا كافيا" في الأنظمة الزراعية السابقة، أو إخفاقها في توفير المنافع المناسبة للفقراء،"[3] ولهذا وجبإعادة التفكير في سياسات تحقيق النمو الزراعي، ويتطلب ذلك بذل جملة من المجهودات والعمل الجاد الذي يجب تفعيله وتحقيقه، من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وحشد الاستثمارات، والنهوض بالإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيات والسياسات الرشيدة، وإدارة البنية الطبيعية".[4]

إنّ تحسين إنتاجية وربحية، واستدامة الزراعة، يعتبر من العوامل الأساسية من أجل النهوض بالنمو الزراعي، والحد من الفقر في إطار استخدام الزراعة كآلية للتنمية، ويكون ذلك بتحسين الحوافز المتعلقة

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " **منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر**" (روما: 2015)، 3.

[2]– جابري، تمويل الاستثمار، 130–131.

[3]–الأشرم، التنمية الزراعية، 57.

[4]–لجنة الزراعة للأمن الغذائي العالمي، "**مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**"، منشور بتاريخ:2001/03/30، أطلع عليه بتاريخ 2019/06/01، متوفر على الرابط الالكتروني: www.fao.org .

بالأسعار وزيادة نوعية وكمية الاستثمار، وتحسين نظم إدارة الأسواق، والمنتجات والمستلزمات، وتطوير القدرة على الحصول على الخدمات المالية، وتخفيض التعرض لمخاطر غير مغطاة بوثائق التأمين، وتعزيز أداء منظمات المنتجين، وكذلك الابتكارات العلمية من خلال العلوم والتقنيات، وزيادة الاستدامة الزراعية وجعلها داعمة قوية للخدمات البيئية."[1]

يجب أن يكون هذا النمو متوازنا" كي يساعد على تجنب الفقر ويؤمن الغذاء، ويتطلب ذلك أيضا مشاورات واسعة النطاق، على مستوى البلدان لوضع برامج العملواستراتيجيات تنفيذها وفق أوضاع كل منها، وبالتنسيق مع القطاعات الأخرى، ومع الجهات الفاعلة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، بغية تحقيق أمن غذائي عالمي.

2-3- توفير البيئة الصالحة للزراعة:

من بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو توفير وخلق بيئة مناسبة وصالحة للنشاط الزراعي، "حيث تهتم التنمية الزراعية المستدامة بالتنوع البيولوجي، والذي يمكن استغلالها الأراضي بواسطة وسائل جديدة تتمثل في مداخلات رأسمالية أخرى، لتحقيق الرفاهية الشخصية للمجتمع، وذلك من خلال حصول الأفراد على الغذاء المناسب، أو الهواء النقي، ومصادر جيدة لمياه الشرب ، أو من الناحية الاقتصادية كارتفاع مستويات الدخول من خلال سياسات زراعية تحافظ على التنوع الحيوي والبيئي في الوقت الحالي والمستقبلي،"[2]ولهذا فإن التنمية الزراعية المستدامة سيكون من أهم أهدافها التي تسعى لها هو إصلاح الاختلالات في البيئة، والحفاظ عليها بحيث تنعكس ايجابيا على تحسين نوعية الغذاء لحياة الإنسان، وفي الجدول التالي يوضح أهداف التنمية الزراعية المستدامة من الناحية البيئية:

[1]–البنك الدولي، "**تقرير عن التنمية في العالم 2008 الزراعة من أجل التنمية عرض عام**" (واشنطن: 2008)، 11.

([2])– أحمد أبو اليزيد الرسول وآخرون، "**الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنميه زراعية مستدامة**"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية عدد خاص (2017): 6.

-**الجدول رقم (03)**: الأهداف البيئية للتنمية الزراعية المستدامة:

الهدف الأول	الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص جديدة.	يختص هذا الهدف بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإيجاد بدائل غير تقليدية لها لضمان استدامتها، والتركيز على الموارد المائية بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي والمائي.
الهدف الثاني	الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخالفات.	يتناول هذا الهدف الحد من أعمال تلوث الهواء والتلوث الهواء الناتج عن المخلفات غير المعالجة لها له من أثار بيئية وصحية خطيرة، مع تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية عن طريق استقلال المخلفات الصلبة مع التركيز على المخلفات الصلبة البديلة.
الهدف الثالث	الحفاظ على توازن النظم البيئية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة المستدامة لها.	يتضمن هذا الهدف حماية التنوع البيئي المتميز للدول، ورفع كفاءة إدارته عن طريق المحميات الطبيعية بما يضمن لها التنوع البيولوجي والاستمرارية والاستدامة.
الهدف الرابع	تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.	يتضمن الهدف الرابع ضمان التزام الدول باتفاقياتها البيئية الدولية والإقليمية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات البيئية.

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول وآخرون، "**الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنميه زراعية مستدامة**"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية عدد خاص (2017): 6.

2-4- تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الحيوية، وأحد ركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية، وتساهم في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات الغذائية، وتوفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية،"[1] ولهذا فإن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول يعتبر أحد أهم الأهداف الرئيسية للتنمية

[1]-المعهد العربي للتخطيط، "**القطاع الزراعي في الدول العربية : الإنتاجية والتوزيع**، أطلع عليه بتاريخ 3 جوان 2019http://www.arab-opi.org/images/training/programs،

الزراعية المستدامة، "فمثلا فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته 80 %من موازنة الدولة في الستينات من القرن العشرين، من خلال فرض الضرائب على المدخلات والأراضي الزراعية،"[1] وبالإضافة إلى الأهداف الأربعة المذكورة، كذلك هناك أهداف وغايات أخرى للتنمية الزراعية المستدامة لا تقل أهمية عن الأهداف السابقة، والتي يمكن ذكرها على النحو الأتي:

2-5- **زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا، حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات واحتياجات الاستهلاك من المواد الغذائية.**

2-6- تحسين أداء وفاعلية القطاع الزراعي، ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.

2-7- تنمية التجارة البينية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات بين الدول النامية، مثل (إقامة سوق عربية مشتركة)،"[2] ولهذا فإنّ أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة هدفا وغاية لها، وتحديد هذه الغاية يكون انطلاقا من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة انعدام الأمن الغذائي، والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها، إذ يمكن للتنمية الزراعية في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان الفقيرة للحد من الفقر و سوء التغذية.

المطلب الثاني: دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد المصادر الهامة المكونة للثروة على المستوى المحلي والدولي، ويعد كذلك أحد أهم الاستثمارات الحقيقية المنتجة لارتباطه بتوفير الموارد الطبيعية من التربة، والمياه.. وبالموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساهم بتحقيق دوافع الاستثمار الزراعي سوءا بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: تعريف الاستثمار الزراعي:

يعرف الاستثمار الزراعي على أنه:

دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة، والمتمثلة في (الأرض، العمل، ورأس المال، والتنظيم...)، وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتتخلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي

[1]- رسن، التنمية الزراعية، 63-64.

[2] – علي ولد الشيخ، "**مرتكزات الإستراتيجيةالتنموية للأمن الغذائي العربي**"،أطلع عليه بتاريخ 5 جوان 2019، https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cbaF7305-de8b-4b5f-b21-f20fb236ffb0

أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر كمية كبيرة من الربح، أما في نظام الإنتاج الاشتراكي، فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد،"[1]

يعرف الاستثمار الزراعي كذلك على أنه:

إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات والإمكانيات الإنتاجية المتوفرة بالقطاع الزراعي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة،"[2] ومن الممكن تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في البلدان النامية، بزيادة المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك برفع الإنتاج الزراعي وتوسيع الأراضي الزراعية، أي استغلال الأراضي الغير مستغلة في النشاط الزراعي، "ويتطلب هذا توفر الاستثمارات المناسبة في القطاع الزراعي على المستوى الوطني أو من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ومع ذلك فإن الاستثمار في الزراعة هو النشاط الاقتصادي الراسخ في الدول المتقدمة، فإنه لا يزال متخلف في كثير من الدول النامية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل نموا."[3]

على الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة، والمتوفرة في الدول النامية بما فيها الدول العربية متمثلة في شساعة الأراضي، وثروة مائية، والموارد البشرية، إلا أن الزراعة في الدول العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج اللازم لمواجهة الطلب على الأغذية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، وأصبحت البلدان العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، "ويعود ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمارات في مجال الزراعي، وعدم ملائمة البنية التحتية وضعف الهياكل القاعدية، والاستخدام الغير الفعال للموارد الطبيعية، وتدني مستوى المكننة الزراعية، وكذلك مستويات التكنولوجيا الزراعية، وضعف النفاذ إلى الأسواق، ونقص المدخلات عالية الجودة."[4]

لقد زاد اهتمام الدول النامية، وخاصة البلدان العربية بتوفير احتياجاتها الغذائية خلال الأزمة الغذائية العالمية 2007 و 2008، والتي بلغت فيها الأسعار للسلع الغذائية ذروتها، وتراجعت الصادرات العربية، ومن خلال هذا الوضع تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية:

---

[1]– سلطانة كتفي، " **توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص: نماذج من الشمال الشرقي الجزائر" (ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي)**"، مجلة علوم وتكنولوجيا 47 (2018): 64.

[2]– أحمد محمود عبد العزيز محمد، " **تحليل قياسي الاستثمار الزراعي في مصر**"، "مجلة أسيوط للعلوم الزراعية 4 (2014): 105.

[3]– منظمة التعاون الإسلامي، " **الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص من أجل التعاون**" (أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014)، 103.

[4]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، " **دراسة التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الريفية**"،أطلع عليهبتاريخ: 2019/05/08، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.sesric.org/agriculture-rural-development-ar.php

نذكر منها مبادرة ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر الزراعة من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي الخارجي في دول جاذبة ذات موارد زراعية واعدة وأنظمة وحوافز إدارية وحكومية مشجعة، على أن تقوم مشاريع الاستثمار الزراعي طويلة المدى عن طريق التملك أو عقود طويلة المدة، مع حرية اختيار المحاصيل المزروعة، كما تشجع هذه المبادرة صناديق الاستثمار السيادية بدعم مبادرات الاستثمار الزراعي من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذه الاستثمارات المهمة."[1]

إنّه ينبغي دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي، وخاصة في البلدان النامية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحديد الأراضي الصالحة للزراعة، من خلال توفير البذور المحسنة والأسمدة، والآلات الزراعية، ونظم الري الحديثة، وكذلك تطوير البني التحتية المتعلقة بالزراعة وتجهيز السلع الغذائية الخام، وخاصة المنتجات الغذائية، بهدف تأسيس صناعات قائمة على الزراعة لتحسين حالة الأمن الغذائي في هذه البلدان، وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، وهذا يعتمد على الظروف الجغرافية والمناخية الملائمة المحددة، وعلى الميزات المحددة للأراضي والموارد المائية في كل بلد، وكذلك على المحاصيل الزراعية المناسبة بهدف زراعاتها زراعة مجدية، وكما يتعين بصفة عامة، ملاحظة أنه إذا ما تم حل ومعالجة المسائل الأخرى المتصلة بخلق بيئة الأعمال ومناخ استثماري مناسب، قد تكون هذه البلدان من بين البلدان الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي".[2]

ثانيا: خصائص الاستثمار الزراعي:

يتسم الاستثمار الزراعي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن بقية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، والتي تؤثر على مستوى نموه ايجابيا أو سلبيا، ويمكن ذكرها فيما يلي:

- الدورة المالية: التي تختلف في القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي، بحيث التدفق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول، بحيث تتوفر للمستثمر إمكانية الاستفادة من الفوائد عند نهاية الفترة؛

[1]– "**الاستثمار الزراعي ومفهوم الأمن الغذائي، على رأس قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية والعمل العربي المشترك** "،منشوربتاريخ: 2015/07/13، أطلع عليه بتاريخ 8 جوان 2019، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.alrawabico.com/page/agricultural-investment

[2]– منظمة المؤتمر الإسلامي، "**التقرير الاقتصادي السنوية 2010 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**" (أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010)، 53.

- الدورة الزراعية: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرضي سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعية إنتاجية مختلفة؛"[(1)]
- التكيف: إمكانية التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجات خصوبة الأرض، ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات؛
- صعوبة التمويل الزراعي بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى؛"[(2)]
- المخاطرة: تتجلى المخاطرة في الاستثمار الزراعي بدخول عوامل طبيعية التي تقيد التنبؤ بمستقبل هذا القطاع، في حين أن نسبة المخاطرة في القطاعات الاستثمارية الأخرى هي أقل، وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع حالة من التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها؛
- ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تتسم الاستثمارات الزراعية باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الاستثمارات الأخرى، وتصل التقديرات إلى أنّ قدر البعض قيمة الأرض والمباني، وبما فيها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75 % من رأس المال الزراعي،"[(3)]ومن خلال ذلك فإن الاستثمارات الزراعية تشكل هدفا أساسيا وحيويا، لا بد من لأجل إرساء تحقيقه التنمية الزراعية المنشودة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي، ونقله إلى مستوى، القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب، ويشمل الاستثمار الزراعي مجموعة من المقومات والركائز الأساسية والمهمة، حتى يتوفر المناخ الاستثماري المناسب وهي الركائز التي يمكن ذكرها كالتالي:
  - البنية التحتية الزراعية الأساسية؛
  - مدخلات النشاط الزراعي؛

[(1)]– جابري، تمويل الاستثمار، 168.

[(2)]– محمد غردي، " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم العلوم الاقتصادية، 2012)، 89.

[(3)]– نفس المرجع، 89-90.

- عملية النشاط الزراعي؛
- مخرجاته الزراعة والتسويق الزراعي؛
- الإدارة الزراعية الرشيدة، والإرشاد الزراعي؛
- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة."[1]

إنّ تحقيق تنمية زراعية وتحسين المناخ الاستثماري، في القطاع الزراعي يقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاع، بهدف إعطاء الزراعة في الدول النامية، إمكانية التي تستحقها في خطط التنمية، من خلال إزالة التحيزات التي شهدها قطاع الزراعة خلال العقود الماضية، لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي، أين ظل التركيز فقط على قطاع المحروقات في أغلب الدول العربية، " بحيث لم تتجاوز حصة القطاع الزراعي حصة 10% من إجمالي الاستثمارات في العالم العربي، ومن أجل توفير المناخ الاستثماري المحفز ينبغي كذلك:

- ترويج فرص الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق واستصلاح الأراضي الزراعية؛
- تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار الزراعي من خلال سياسات جديدة للائتمان، وتحسين نظم تحصيل الضرائب، وكذا آليات الدعم الزراعي؛
- تحرير أسعار والأسواق والتجارة الخارجية؛
- تصحيح السياسات المالية والنقدية، وخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي والغذائي، وتطوير السياسات السعرية، وترشيد استهلاك الغذاء".[2]

إن السعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العاجزة عن تحقيقه، لن يكون ممكنا إذا لم تكن هناك إرادة قوية، وخطة عمل جاد على كل المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، وذلك من خلال العمل المتكامل، لأن الأمن الغذائي قضية تتأثر بعوامل عدة لا تستطيع الدول النامية تخطيها، إلا بتوفير أكبر قدر

---

[1]- إبراهيم أحمد سعيد، " **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا**"، مجلة جامعة دمشق3 (2011): 589.

[2]- زهية زيدان، " **دور المناخ الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي بالدول النامية**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب- البليدة 6 (2012): 232-233.

ممكن من الغذاء لسكانها، وهو مايتحقق من خلال صياغة سياسات مكملة لسياسة الاستثمار الزراعي، وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة والتمويل الكافي لذلك.

المطلب الثالث:دور البحوث العلمية الزراعية في رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي

إن رفع الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية، في المجال الزراعي، ورغم إدراك الدول النامية بما فيها الدول العربية لأهمية الأساليب العلمية والتقنية المتطورة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، فإنّ جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا، والأساليب العلمية الزراعية، واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير، وتعتبر بحوث التكنولوجيا الحيوية الزراعية مهمة لتطوير محاصيل زراعية جديدة، وكذا سياسات زراعية حديثة، وبالتالي فهي في قلب التنمية الزراعية المستدامة، أين يمكن أن تساهم إلى حد كبير في التقليل من الفقر وسوء التغذية، عبر التأثير الايجابي على إنتاج الأغذية، و تدارك خسائر ما بعد الحصاد وتدني القيمة الغذائية للغذاء."[1]

مع ظهور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة أصبحت البحوث العلمية في الزراعة تهدف أيضا إلى الحفاظ كما ونوعا على قاعدة الموارد، والمحافظة على البيئة في نفس الوقت لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما أكسب البحوث العلمية في الزراعة أهمية كبيرة في رهان زيادة الإنتاجية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الغذاء، ومن بين تلك المجالات ما يتعلق بأشكال التقنية الحيوية من الهندسة الوراثية وأساليب المكافحة الحيوية، والمخصبات الحيوية، وبحوث ترشيد استخدام المياه وصيانة التربة والأراضي، كما وزاد الاهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بجودة ومعاملات ما بعد الحصاد والبحوث الاقتصادية، والاجتماعية والتسويقية، وبحوث التطوير للإدارة الزراعة".[2]

لقد كان للبحوث العلمية والتكنولوجية في المجال الزراعي دور كبير في التحول إلى مرحلة الآلة والإنتاج الوفير للمحاصيل الزراعية، بحيث حدثت تطورات كبيرة في الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي تجري تطبيقها في مجال الزراعة، وتطوير الآلات، والمكينة الزراعية، وكذلك استخدام الأسمدة والمبيدات، والتي ساهمت جميعها في أن يصبح القطاع الزراعي معتمدا على استخدام التكنولوجيا الزراعية، والتي تعرف على أنها:

---

[1]– منظمة التعاون الإسلامي، الزراعة والأمن الغذائي، 61.

[2]– جابري، تمويل الاستثمار، 191.

" **الجهد المنظم لتطبيق نتائج البحث العلمي في مجال التكنولوجيا الميكانيكية، والبيولوجية، والكيماوية، والتنظيمية في المجالات المختلفة لعمليات الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف تطوير الزراعة، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه، وتحقيق الأمن الغذائي،**"[1]كما تعرف كذلك بأنها:

الطرق والمناهج، والوسائل الحديثة والمتطورة في رفع الإنتاج الزراعي، واستخدام نتائج العلم والمعرفة الفنية سواء كانت مكتسبة من البيئة المحلية أو مستوردة من الخارج، وتم تطويرها لتناسب الظروف المحلية سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، بهدف خلق واستحداث وسائل من شأنها الارتفاع بكمية وجودة الإنتاج الزراعي، لتحقيق أعلى مستوى ممكن للغذاء كما، وكيفا للإنسان،"[2] ومن الضروري أن نشير إلى نتائج التقدم التكنولوجي الموزعة في العالم بشكل غير متوازن، "حيث لا تملك الدول النامية سوى 5% من حصة دول العالم من التكنولوجيا العالمية، بينما الدول المتقدمة تملك 95 % من تلك التكنولوجيا،"[3] وهذا يدل على أن جهودا كبيرة يجب بذلها من طرف الدول النامية لنقل التكنولوجية الزراعية، والتقنيات الحديثة التي يجري الاعتماد عليها ويتم استخدامها في القطاع الزراعي، بحيث يعد نشر التكنولوجيا الزراعية، ونقل التقنيات الزراعية الحديثة واستخدام الوسائل والإرشادية العلمية في النشاط الزراعي أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، ولهذا فإن اكتساب التطورات العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة يحتاج إلى مراحل وهي:

- "التطور المتدرج لما هو متاح من الآلات والمعدات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة؛
- نقل أو استيراد أحدث المعدات والاستفادة من الخبرات المتاحة من الدول الأخرى، كاستيراد المعدات الزراعية، والأساليب الفنية المرتبطة بها؛
- مرحلة البحث العلمي، والتي تعتبر مرحلة متعددة تفتح أفاقا لا حدود لها، لتطوير التقنيات التي تتلاءم، وتنسق مع الظروف المحلية".[4]

يشكل "**الإرشاد الزراعي**"، والبحوث الزراعية جوهر برامج التنمية الزراعية المستدامة، فهي تساهم بشكل كبير في توليد التكنولوجيات الجديدة، والنظم الزراعية المطورة الأعلى إنتاجية، وتكون كلفة إنتاجها أقل، ومن ثم

---

[1]– أشرف كمال عباس، " **التطبيقات الزراعية للتكنولوجيا**"، منشور بتاريخ: 2019/06/10، أطلع عليه بتاريخ2019/06/09، متوفر على الرابط الالكتروني: https://ashrafkamal1950.blogspot.com

[2]– نفس المرجع.

[3]–إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي، 36.

[4]– نفس المرجع.

فهي كذلك أكثر ربحية للمنتجين المزارعين والفلاحين، ولقد قامت فكرة العمل الإرشادي اعتمادا على التعليم الزراعي، وتبني المستحدثات الزراعية، وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ويعرف **سيمان ناب knapp** الإرشاد الزراعي" على أنه:

" نظام لتعديل النشاط الزراعي، ووضعه على أساس الربح، من أجل تحسين الحياة الريفية للمزارعين وجعلها أكثر رفاهية؛

بينما عرف الإرشاد الزراعي كل من **"كيلزيkelsey"** و**"هيري hearne"** بأنه: **" جهاز تعليمي غير مدرسي، يتعلم فيه الكبار، والشباب بالممارسة والعمل، لمواجهة احتياجاتهم الغذائية وتسهيل حل مشكلاتهم؛**

عرفه **"ليجانز leagans"**، بأنه:

" الطرق والعمليات التي يتم من خلالها نقل أفكار علمية جديدة إلى المزارعين في الريف، مع حثهم على تطبيقها،"[(1)]

من خلال تلك التعاريف للإرشاد الزراعي، يتبين أن الغرض من برامج الإرشاد الزراعي هو ضمان وصول المعلومات الخاصة بالتكنولوجية الزراعية الجديدة، والسلالات النباتية والحيوانية، وممارسات الزراعة إلى المزارعين في مناطق كثيرة من بلدان العا لم النامي، "بحيث أصبح هناك اتفاق على المستوى العالمي، على أن تخطيط وإجراء وتطبيق البحوث العلمية الزراعية بكفاءة، يعد من أهم طرق زيادة معدل التنمية الزراعية في الدول النامية، وهو كذلك لا يقل أهمية في الدول المتقدمة للحفاظ على مستويات نموها."[(2)]

تبلور هذا الفهم نحو الإدراك بأهمية البحوث الزراعية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لمواجهة أخطار نقص الغذاء، ولقد انعكست نتائج وأثار البحوث الزراعية الواسعة على فقراء الدول النامية، في عدد من المؤشرات المهمة للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، ومن أهمها:

- زيادة عرض الغذاء واستقراره على مستوى الدول ومزارعيها، فقد ارتفع إنتاج الغذاء للفرد في العديد من الدول النامية بـ 20% بين الفترتين 1962-1965 و 1989-1991، في حين زادت مخصصات الفرد من السعرات الحرارية بـ 26%؛

---

(1)– أحمد إسماعيل حسين وصفية محمد مرسي، "**الإرشاد الزراعي**" (مصر: ب د ن، 2009)، 2، للإطلاع أنظر مدونة المرجع الزراعي، متوفرة على الرابط:
https://agri-science-reference-blogspot.com

(2)– عبد السلام محمد السيد، "**التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**" (الكويت: عالم المعرفة، 1982)، 84.

- انخفاض أسعار الحبوب العالمية (القمح، الذرة والأرز..)، ب 50% بين 1960 و 1990، ما جعل الحبوب في متناول جميع الشعوب تقريبا؛
- الانخفاض الملحوظ في أعداد الفقراء في الدول النامية التي طورت زراعتها كإندونيسيا، وماليزيا؛
- أثرت البحوث الزراعية ايجابيا في البيئة، من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية في الأراضي الهامشية، والتنويع الزراعي الحيوي، كما ساعدت في الحد من الاعتماد على المواد الكيميائية غير الضرورية، والتركيز على الإدارة المتكاملة للآفات، التي أدت إلى زيادة غلال المحاصيل في العديد من الدول النامية،"[1] هذا وبالإضافة إلى ما قدمته البحوث الزراعية من منافع اقتصادية للمنتجين وكذا المستهلكين، بفضل زيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل، ما أدى إلى ارتفاع مداخيل المنتجين، وانخفاض مصاريف المستهلكين، كما لا بد أن نشير إلى دور شبكات ومراكز البحوث الزراعية، التي تؤثر في الزراعة العالمية، وفي تحقيق الأمن الغذائي العالمي، من خلال تعاونها والتنسيق مع كل من شبكات البحوث الزراعية الإقليمية في الدول النامية، ومن بين أهم هذه المراكز البحثية نذكر: المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية (**CGIAR** : **Consultative Group on International Agricultural research**)، التي أنشئت بهدف قيادتها للبحوث الزراعية العالمية، تشرف هذه المجموعة حاليا على 16 مركزا دوليا للبحوث منتشرة في عدد من أنحاء العالم، ومنها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الايكاردا) في سورية، ورغم أن إنفاق هذه المراكز المحدود على بحوثها الزراعية (4% من مجموع الإنفاق على البحوث الزراعية في العالم)، إلا أن تأثيراتها واضحة في الدول التي تتعامل معها."[2]

أعدت المجموعة اللجنة الفنية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) خلال عام 1996 رزنامة من البحوث الزراعية الدولية للمحاصيل الغذائية، وفق الجدول التالي:

---
[1]–الأشرم، التنمية الزراعية، 389.

[2]– نفس المرجع، 392.

الجدول رقم (04): المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية للمحاصيل الغذائية الرئيسية وفق المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لعام 1996:

المحصول	مجالات البحوث والدراسات
الأرز	بحوث المحافظة على الغلال العالمية. بحوثاستنباطتجمعات جينية محسنة. بحوث نظم زراعة الأرز في المياه العميقة والعائمة والأراضي المرتفعة. بحوث تنمية الأرز الهجين. بحوث الهندسة النباتية الجديدة و تقليص استخدام الكيميائيات. بحوث الإدارة المتكاملة للمحصول.
القمح	بحوثالاستمرار في استنباط الأصناف العالية الغلة. بحوثالمحافظة على الغلال الغالية. بحوثمقاومة الأمراض بعمليات التهجين.
الذرة الصفراء	بحوثحالات إجهاد البيئة خاصة الجفاف والأمراض والآفات. بحوثنقص المغذيات (الأزوت والفوسفور ومستويات المستلزمات). بحوثالأصناف ذات التلقيح الطبيعي المحسن والمهجن. بحوثالتطور التكنولوجي والإدارة المحسنة. بحوث الجفاف والإجهاد الإيحائي. بحوث توسيع القاعدة الوراثية لمواد التربة. بحوث استنباط أصناف ذات أغراض مزدوجة تجمع بين الغلال المرتفعة الحب والعلف. بحوث الإدارة المخففة للإجهاد الحيوي وغير الحيوي المناسبة لصغار المزارعين.
الشعير	بحوثتطوير الإنتاجية. بحوث مشاركة المزارعين في تربية الأصناف الملائمة. بحوث التغلب على نقل التكنولوجيا.
الحمص	بحوثمقاومة الأصناف المحلية للإصابة بالأمراض والإجهاد البيئي. بحوث مقاومة الأصناف المحلية للجفاف والآفات. بحوث إدارة المحصول.
العدس	بحوثاستنباط الأصناف قصيرة فترات الإنتاج. بحوث استنباط الأصناف المحتملة للبرد.

	بحوث مقاومة أصناف العدس للأمراض. بحوثالهندسة الوراثية في معالجة الأضرار لسوسة جذور البرسيم بعقد العدس.
الفول السوداني	بحوثالأمراض خاصة الفيروسية والسموم الفطرية والورقية. بحوث عدم الاعتماد على الأمطار. بحوث انخفاض خصوبة التربة. البحوث المرتبطة بأساليب الزراعة وتكنولوجيا الإنتاج. البحوث المرتبطة باستنباط الآلات الزراعية المناسبة للمزارع الصغيرة. بحوث إكثار الأصناف العالية الإنتاج.
فول الصويا	بحوثاستنباط أصناف ذات غلال عالية. بحوث التركيب المحصولي بهدف التوصل إلى ملائمة لزيادة الإنتاج والمحافظة عليه. بحوث مقاومة الآفات والأمراض وتلف القرون.
البطاطا	بحوثتطوير الأصناف ذات الإنتاجية العالية (40 طنا خلال 4 أشهر في الصحراء الإفريقية المطيرة)، وخفض التكاليف المرتفعة. بحوث مقاومة الآفات والأمراض والفيروسات باستخدام الإدارة المتكاملة للآفات.

المصدر: محمود الأشرم، **"التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 399-400.

إنّ تحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية مستدامة لأعداد المتزايدة من السكان على المستوى العالمي، لن يتم إلا من خلال وضع سياسات، وخطط وبرامج نهائية، بهدف رفع الإنتاجية الغذائية، عن طريق تشجيع ودعم المشاريع الزراعية، ومن خلال زيادة الاستثمار في المجال الزراعي وإعطائه أهمية كبيرة، نظرا جهود تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك الاهتمام بتطوير البحوث الزراعية، التي قطعت بها الدول المتقدمة أشواطا معتبرة، وحققت نتائجا وأثار ايجابية في مختلف قطاعاتها الأساسية، خاصة بالارتباط مع أمنها الغذائي، ولهذا فإنّ التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الاستثمارات الزراعية المحفزة لرفع الإنتاجية، وكذلك البحوث الزراعية، تؤدي كلها دورا أساسيا في تطوير الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تعالج عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية، وبرامج الأمم المتحدة موضوع الأمن الغذائي، سوءا بشكل مباشر أو غير مباشر، اتصالا مع الأهمية التي تناط بموضوع لطالما كان في صلب الاهتمامات الأساسية للدول، والمنظمات الإقليمية المتخصصة بتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي (FAO)

يعد تحقيق الأمن الغذائي العالمي هدفامحوريا لاستراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعمل على قيادة الجهود الدولية في سبيلالقضاء على الجوع، وتمكنها الصلاحيات المناطة بها ومجال عملها، باعتبارها الهيئة الدولية المسئولة المباشرة على تنفيذ الالتزام الدولي الرئيسي عن ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: خلفيه نشأة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أنشئت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 1945م، بهدف الرفع من القدرة الإنتاجية الزراعية، وتوفير الغذاء لجميع سكان العالم، وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروفهم الحياتية.

في عام 1943 اجتمع عدد من ممثلي دول العالم في مدينة**Hot Springs** بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بغرض التماس هدف من أهداف تحقيق السلام القائم على التعاون الدولي في مجال الأغذية والزراعة، وقد أسفر هذا الاجتماع الذي عرف باسم مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن إنشاء هذه المنظمة، والتي أصبحت تهيئ مجالا للتعاون الدولي الجماعي في جانب من جوانب العلاقات الدولية،"[1]وتعود خلفية إنشائها ما جاء في ميثاق الأطلنطي سنة 1941م،حيث أطلقت الدعوة في الأمل في إقامة سلام يكفل للناس جميعا في أنحاء العالم حياة متحررة من العوز، ومن تم تأسيس منظمة الأغذية والزراعة في 16 أكتوبر عام 1945، في حين أنه تم التصديق على دستورها في مدينة **كويبك** بكندا"[2]، وبعد ذلك تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة في سنة 1951 في واشنطن **دي سي**، لولايات المتحدة الأمريكية إلى العاصمة لايطالية**بروما**، وأصبحت تضم منظمة الأغذية والزراعة منذ 16 أفريل عام 2006م ما مجموعه 194 عضوا،"[3] والعضوية بالمنظمة إما أن تكون كاملة، وتتمتع بها الدول المستقلة، أو عن طريق الانتساب وتمنح

---

[1]_خليل إسماعيل الحديثي،"**الوسيط في التنظيم الدولي**"(العراق: جامعة الموصل، 1991)، 317.

[2]–عمر حسين، "**المنظمات الدولية هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي**" (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993)، 402.

[3]–السيد محمد أحمد السريتي، "**المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون النقدي التجاري، والتنمية والتمويل، والزراعة والأغذية ذات الطابع الأيديولوجي**" (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2014)، 226.

للدول التي لا تتمتع بالحكم التام، وبهدف بلوغ المنظمة أهدافها والمتمثلة في تحرير البشرية من الجوع، فقد عرفت منذ تأسيسها إلى عدة تطورات، تشمثل إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأغذية والزراعة، وكذلك عقد المؤتمرات، وإصدار التقارير السنوية لحالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

ثانيا: أجهزة المنظمة:

تتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة رئيسية وهي: المؤتمر، والمجلس، والأمانة العامة (السكرتارية).

1- **المؤتمر**:يشكل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السلطة العليا في المنظمة، ويضع جميع البلدان الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين لاستعرض الأوضاع الغذائية والزراعية ونشاطات المنظمة، ويصادق على الميزانية وبرنامج العمل العادي للسنتين التاليتين،"[1] وتتمثل وظائف المؤتمر في ثلاثة ميادين رئيسية وهي:

أ- المركز العالمي للأغذية والزراعة والسياسات والبرامج الأهلية والدولية المتصلة بها؛

ب- التخصص بالنواحي المتعلقة ببرنامج عمل المنظمة ونشاطاتها الفنية؛

ج- الاضطلاع بالمسائل الإدارية والمالية، والدستورية، والقانونية.

يتفرع المؤتمر إلى ثلاث لجان رئيسية تختص كل منها بأحد هذه الميادين الثلاثة المشار إليها، كما يشمل عددا من اللجان الإجرائية هي: اللجنة العامة، ولجنة الترشيحات، ولجنة أوراق الاعتماد، ولجنة القرارات."[2]

2- **المجلس**: هو الجهاز الثاني في المنظمة، "ويتألف من مندوبي 49 دولة عضوا، ينتخبهم المؤتمر، ويعمل المجلس باسم جميع الدول الأعضاء، ويكون مسئولا أمام المؤتمر، وهو بمثابة مجلس إدارة للمنظمة بين دورات انعقاد المؤتمر، وينتخبه المؤتمر لفترة ثلاث سنوات"[3]، وتوجد بالمجلس خمس لجان دائمة هي:

- لجنة البرامج، واللجنة المالية، والعضوية فيها بصفة شخصية؛
- لجنة مشكلات السلع الغذائية؛
- لجنة مصايد الأسماك؛
- لجنة الشؤون القانونية والدستورية، والعضوية بها للدول الأعضاء."[1]

[1]- الحديثي، الوسيط في التنظيم، 319.

[2]-هبة محمد العيني وآخرون، "**المنظمات الدولية والإقليمية**" (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، 271.

[3]-رعد نزيه، "**المنظمات الدولية والإقليمية**" (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013)، 90.

3- **الأمانة العامة –السكرتارية:**

هي الجهاز الثالث للمنظمة، وتضم نحو 3500 من الموظفين المهنيين وموظفي الخدمة العامة الذين يعملون في المقر الرئيسي لها في روما، يقابلهم نحو هذا العدد من العاملين في المشروعات الميدانية والمكاتب الإقليمية والقطرية في البلدان النامية."[2]

تتألف الأمانة العامة من مجموعة من المصالح الرئيسية وهي:

- "مصلحة المالية؛
- مصلحة الشؤون العامة والإعلام؛
- مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
- مصلحة الزراعة؛
- مصلحة مشكلات السلع؛
- مصلحة مصايد الأسماك؛
- مصلحة الغابات؛
- مصلحة التنمية المستدامة."[3]

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تقود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الجهود الدولية للقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وتحسين كفاءة الإنتاج، ورفع مستوى التغذية وتوفير الموارد والمنتجات الزراعية، مع العناية الخاصة بسكان الأرياف، كما تسع إلى خلق اقتصاد عالمي، موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع، ومن أهم أهدافها ما يلي:

* **الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:**

تساهم الفاو في جهود القضاء على الجوع من خلال وضع سياسات متيسرة، نحو ايجاد التزامات سياسية للدعم الأمن الغذائي[4]، ويركز الهدف الاستراتيجي الأول للمنظمة على المساهمة في القضاء المستدام على الجوع، وحالة انعدام الأمن الغذائي، وكل أشكال سوء التغذية، وتستخدم المنظمة كأداة لتعزيز الالتزام السياسي

---

[1]- العيني وآخرون، المنظمات، 271.

[2]-الحديثي، الوسيط في التنمية، 319.

[3]-السيرتي، المنظمات الاقتصادية، 228-229.

[4]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "**أولوياتنا: الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة**"، أطلع عليه بتاريخ:2019/06/10، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.fao.org/docrep/018/mg994a/mg9940.pdf

وبناء القدرات على المستوى المحلي، وفي هذا السياق تساهم المنظمة من خلال أربعة التزامات سياسية للقضاء على الجوع، وسوء التغذية:

– الالتزام السياسي للبلدان التزاما سياسيا صريحا بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030؛

– تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحكومة، والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بجميع أشكاله بحلول 2030؛

– اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة التي يجري توفيرها في سبيلالقضاء على سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030؛

– تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة، لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بحلول عام 2030".[1]

من خلال ذلك يتبين أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تدفعبالحكومات وشركاء التنمية نحو تمكينهم من تصميم السياسات والبرامج، والأطر القانونية السلمية التي شأنها أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية، كما أنها تدعو لتنفيذ هذه السياسات والبرامج، وتشجيع على توفير الموارد المالية الكافية، واستخدام الهياكل التنظيمية المناسبة، وضمان القدرات البشرية الكافية.

*** الهدف الاستراتيجي الثاني: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة:**

تعمل منظمة الفاو على تعزيز السياسات والممارسات القائمة على ترشيد الموارد ودعم القطاعات الزراعية الإنتاجية، خاصة المحاصيل الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، مع ضمان عدم تأثر الموارد الطبيعية بالاستغلال وتجنبها حالة الاستنزاف، وتساهم المنظمة في جهود زيادة الإنتاجية الزراعية وحماية الغابات، ومصايد الأسماك واستدامتها من خلال أربعة سياسات إستراتيجية وهي:

– اعتماد البلدان لممارسات تهدف لزيادة الإنتاج بطريقه مستدامة، مع معالجة مشكلة تغير المناخ، والتدهور البيئي مع ما لهما من انعكاسات على قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك؛

– وضع البلدان لسياسات وآليات حكومية وتحسينها لأنماط الإنتاج الزراعي المستدام، ومواجهة ظاهرة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك؛

– تحسين البلدان سياسات المنقدة والاعتماد المالية المرصودة بهدف جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية؛

– اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى المؤشرات والأدلة المجنعة في إطار البحث عن إنتاجية زراعية مستدامة.[2]

---

[1]–مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 40، "**الإطار الاستراتيجي المراجع**" (روما، 3–8 جويلية، 2017)، 36.

_[2]نفس المرجع، 37.

من بين صور عمل المنظمة في سعيها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، واستنادا إلى مبادئ رؤيتها المستدامة للأغذية والزراعة،يمكن الوقوف على المساعدات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة لدولةرواندا في قضايا الاستدامة الزراعية، التي صارت نموذجا لتأكيد على السياسات الرامية إلى التكيف مع إدارة الموارد الزراعية والطبيعية وممارستها، وعلى الدعم نحو زيادة وتحسين حجم السلع وكفاءة الخدمات في مجال الزراعة والغابات، ومصايد الأسماك القائمة، وهي مجالات قائمة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وتعمل على إجراء مناقشات حول وضع خطط فعالة لإدارة منطقة (روليندو)، وتنسيق المبادرات المعنية بالإنتاج الزراعي، وحفظ التربة والمياه، التنمية الاجتماعية".[1]

في هذا السياق، تساعد المنظمة البلدان الأعضاء على تحقيق إنتاجية واستدامة أكبر في الأغذية والزراعة، من خلال دعم الحكومات وتعزيز تنفيذ أهداف المنظمة، المتمثلة في إنجاح استراتيجياتهابشأن ممارسات الإنتاج الزراعي المستدام، بالإضافة إلى جمع وتبادل المعلومات اللازمة، ودعم التنمية الزراعية.

*** الهدف الاستراتيجي الثالث: الحد من الفقر في الريف:**

تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مساعدة الفقراء في المناطق الريفية،في الوصول إلى الموارد والخدمات التي هم بحاجة إليها،وخلق فرص عمل في الريف وتوفير الحماية الاجتماعية، بهدف تمكينهم الخروج من الفقر، وتعمل المنظمة على الاستثمار في التنمية الريفية، وإرساء نظم الحماية الاجتماعية، وبناء صلات بين الريف والحضر، والتركيز على تعزيز دخل صغار المزارعين وأصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة، والنساء القاطنين في الريف، وصيادي الأسماك والنساء الريفيات، ودعم الشباب في تحقيق نمو شامل، وبذلك يتم التصدي في الوقت نفسه للأسباب الجذرية للفقر والجوع."[2]

تساهم سياسات الإدارة اليومية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمساعدة من يزاولون الزراعة، ويربون الماشية ويصطادون الأسماك، ويشتغلون الأعمال التجارية الزراعية، وتتبع قرارات المنظمة، ويمكن الوقوف على مالها من دور في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والحد من الفقر في الريف، وتعمل حاليا منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ مشروعات وبرامج في العديد من البلدان عبر أنحاء العالم للقضاء على الفقر، كما ساعدت المنظمة خلال الفترة 2014-2017، بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، حيث تتضمن انجازات المنظمة الرئيسية في هذا الإقليممايلي:

- تحسين القدرة على الصمود أمام تهديدات الأمن الغذائي والتغذية؛
- التدخل لمكافحة الأمراض والآفات النباتية والحيوانية المتعلقة بالأسماك، بما يشمل الحالات العابرة للحدود؛

---

[1] ـمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **"الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030"** (روما، 2016)، 15.

[2] ـمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "منظمة الأغذية وأهداف التنمية المستدامة، 2.

- إنشاء نظم المعلومات والإنذار المبكر من أجل الأمن الغذائي، والحد من إهدار الأغذية،
- إنشاء نظم للحماية الاجتماعية من أجل زيادة قدرة صغار المزارعين في الريف على الصمود؛
- دعم بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في تنفيذ الإدارة المستدامة للموارد المائية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الجفاف".[1]

إنّ الرغبة في تحقيق هدف الحد من الفقر، دفعت بالمنظمة إلى تبني إستراتيجية طويلة المدى للقضاء على الفقر في الريف، "وذلك من خلال تمكين فقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق، وتحسين فرص وصولهم إلى العمالة المنتجة والعمل اللائق، خاصة للشباب، وتعزيز البلدان النامية في تحقيق الحماية الاجتماعية، ودعم قدراتها في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بغرض الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وضمان الحصول على الأغذية المغذية والكافية".[2]

تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال هذا السياق؛ بالتعاون مع البلدان في وضع سياساتها وبرامجها القائمة على المؤشرات الميدانية والمعنية بالقضاء على الفقر في الأرياف، وذلك بمساعدة المؤسسات والمنظمات الريفية، بما في ذلك منظمات المنتجين والجمعيات التعاونية وكذلك الهيئات الإدارية المحلية العامة، وذلك من اجل أن تتمكن من بناء برامج التنمية الريفيةناجحة للحد من الفقر، وتحسين التغذية.

*** الهدف الاستراتيجي الرابع: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة:**

تعمل المنظمة على مساعدة البلدان الفقيرة على بناء نظم غذائية آمنة وفعالة، وتدعم الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية، كما تساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية، وهذا بصياغة اتفاقات وخطوط توجيهية طوعية، ومواصفات دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية، وتعمل المنظمة على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية، وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة، وتعزيز لقدرات القطاعين العام والخاص، وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الكبرى، بالإضافة إلى الدفع بالبلدان نحو اتخاذ لقرارات تتصل بالاستناد إلى إقامة نظم زراعية غذائية أكثر شمولا وكفاءة."[3]

من خلال ما سبق، يتضح نشاط منظمة الأغذية والزراعة، في إسهامها وعملها على مساعدة الدول النامية في التعاون الفعال مع المعنيين بتصنيع المواد الغذائية تحت معايير فعالة وكفئة، قائمة على العلوم بشأن سلامة

---

[1]- مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة 34، **"نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"** (روما، 7-11 ماي 2018)، 1-4.

[2]-مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الإطار الاستراتيجي، 39.

[3]-نفس المرجع، 41.

الأغذية والصحة النباتية، ويجري تطوير القدرات الوطنية في إرسائها لهذه المعايير،بالمشاركة مع مؤسسات غير ربحية، في تقديم الدعم والخدمات لصغار المزارعين وشركات الأغذية الصغيرة والمتوسطة.

*** الهدف الاستراتيجي الخامس: الرفع من قدرات مواجهة الكوارث في القطاع الزراعي**

تساعد المنظمة البلدان على التهيؤ والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر التي يتسبب بها الإنسان، عن طريق تقليل ما يمكن أنّ تتعرض له الزراعة من أخطار، وتعزيز قدرتها ونظمها الغذائية والزراعية في مواجهة الكوارث، بحيث تقوم بمساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ النظم القانونية والسياسية، والمؤسسية المناسبة، وكذلك الأطر التنظيمية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الأزمات في مجال الزراعة والغذاء، كما تساهم في بناء القدرات المحلية والوطنية للحد من المخاطر الطبيعية، والأخطار المناخية وتهديدات السلاسل الغذائية والنزاعات والأزمات الممتدة، وكذلك تقوم المنظمة بتعزيز المعرفة والمبادئ التوجيهية والمعايير والممارسات الجيدة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر الكوارث والأزمات، ورصد الأخطار والية الإنذار المبكر، والتقليل من قابلية التأثر بالكوارث عبر نمط التأهب والاستجابة".[1]

بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية الخمسة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فهي كذلك تقوم بعمليات التعاون والشراكات الإستراتيجية مع مختلف الوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الطوارئ والشؤون الإنسانية، كما تتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية **O.M.S**، ومنظمة العمل الدولية **O.I.T**، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (**اليونيسيف UNICEF**)، ودعم وتعاون عديد المنظمات الدولية للتنمية والتجارة، مثل مؤسسات بروتون وودز**BRETTON WOODS**، على غرار البنك الدولي **BIRD**، ومنظمة التجارة العالمية **OMC**، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **UNIDO**، وغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

من خلال ما سبق تناوله عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ندرك أن للمنظمة دور كبير تقوم به في مجال تقديم المساعدات التنموية للبلدان الفقيرة، عبر دعمها الواسع للمشاريع في مجال الأغذية والزراعة، وذلك ضمن إستراتيجية تستند على اعتبارات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية في مساندة المشاريع والبرامج الإقليمية والدولية التي تخدم في النهاية الأمن الغذائي العالمي.

المطلب الثاني: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية (A.O.A.D)في تحقيق الأمن الغذائي

لقد أنشئت العديد من الهيئات الدولية التي تنشط في مجال الأغذية والزراعة على المستوى الإقليمي، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، والمجلس الأوروبي للزراعة، وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية.

[1]_منظمة الأغذية والزراعة، الأغذية والزراعة، 22.

سنحاول في هذا العنصر التركيز على نموذج هذه المنظمات، وهو تسعى المنظمة العربية للتنمية الزراعية (**A.O.A.D**) التي تسعى إلى تحسين وتطوير الأمن الغذائي العربي، والمساهمة في إيجاد حلول واستراتيجيات تنموية في مجال الغذاء والزراعة، بالتنسيق والتعاون بين مختلف الدول العربية.

أولا: نشأة المنظمة العربية للتنمية والزراعة

رغبة من الدول العربية في إرساء كيانها الاقتصادي والزراعي على قواعد وأسس متينة من العلم والخبرة، وإدراكا للمكانة التي تحتلها الزراعة في اقتصاديات الدول العربية، واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي هي في مجموعها بمثابة الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وكذلك إدراكا لأهمية التنسيق بين خطط التنمية الزراعية في البلدان العربية، بهدف تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة واستغلالها في القطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، فقد أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بناءا على القرار، الذي اتخذه مؤتمر وزراء الزراعة العرب، الذي عقد في 25 سبتمبر 1969، في شأن إنشاء منظمة عربية للتنمية الزراعية، وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على اتفاقية إنشاء المنظمة بقراره رقم (2635)، بتاريخ 21 مارس 1970، وباشرت المنظمة عملها سنة 1972، متخذة العاصمة السودانية **الخرطوم** مقرا لها. [1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

يقوم الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على الغايات والأهداف، والتي تستند على أطر تشريعية وتنفيذية، بما يساعدها في تخطيط وتنفيذ برامجها بكفاءة أكبر، ويتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من:

أ- **الجمعية العمومية:**

تعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا للمنظمة، بحيث تضم جميع وزراء الزراعة للدول العربية من جهة، وهي صاحبة الاختصاص الرئيسي في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة من جهة أخرى، وتقوم بالتخطيط ومتابعة الأنشطة والبرامج، ومراقبة الأعمال الفنية والمالية والإدارية، وإقرار الخطط النهائية وبرامج العمل، وهي المسئولة بتعيين المدير العام للمنظمة". [2]

ب- **المجلس التنفيذي:**

يتألف هذا المجلس من سبع دول يتم انتخابهم دوريا كل عامين، وفق تمثيل جغرافي متفق عليه، وتتمثل مهام المجلس التنفيذي في تنفيذ قرارات الجمعية العمومية، وتهيئة مشاريع جدول أعمال المنظمة، ومشاريع القرارات التي ستعرض على الجمعية العمومية، كما يقترح المجلس برامج عمل

---

[1]-حسين خليل، **"المنظمات القارية والإقليمية"** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، 130.

[2]- محمد أحمد المقداد وعاهد مسلم أبو ذويب، **"أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي،** "مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 3 (2015): 694.

المنظمة، وإعداد الأنظمة واللوائح ودراسة خطة عمل المنظمة، وكذلك دراسة الحسابات الختامية، ورفع توصيات بها إلى الجمعية العمومية."[1]

ج- **الإدارة العامة:**

"هي الجهاز التنفيذي والإداري للمنظمة، وتتكون من المدير العام، والمدير العام المساعد، والمستشارين الفنيين والقانونيين، والإدارات والأقسام والوحدات والمكاتب،"[2] ويتولى المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إدارة أعمال المنظمة والعمل على تنفيذ القرارات والتوصيات، والبرامج المعدة من الجمعية العمومية، والمجلس التنفيذي ويقوم بتمثيل المنظمة في المؤتمرات لدى الهيئات الدولية المختلفة.

ثالثا: جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي، وتوزيع وتوفير الغذاء لجميع سكان البلدان العربية، وارتكزت المنظمة في سعيها لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي على العمل في عدة مشروعات وبرامج في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وهي البرامج التي يمكن ذكرها كما يلي:

1- **البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي:**

يعنى هذا البرنامج بكافة القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، وتنمية وتطوير القطاعات السلعية، والصناعات الريفية، والاهتمام ببرامج الحد من الفقر، وتطوير وتنسيق السياسات والخدمات الزراعية."[3]

2- **البرنامج الرئيسي لتطوير تقنيات الزراعة العربية:**

يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير القدرة على توفير الغذاء، ويتوقع أن يساهم تنفيذه بفاعلية في تحقيق الأهداف الزراعية التالية:

-ترشيد استخدام المياه؛

- زيادة الإنتاجية الزراعية مع خفض تكاليف الإنتاج؛
- تحسين بنية المعلومات، والمساهمة في الحفاظ على البيئة؛
- تحسين دخول المزارعين؛
- زيادة القدرة على الابتكار والتطوير في مجال الزراعة.[4]

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"** (الخرطوم، 2007)، 137.

[2]-نفس المرجع.

[3]- السريتي، المنظمات الاقتصادية، 244.

[4]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية، 22.

3-البرنامج الرئيسي للتعاون الفني والعلمي:

تعمل على تعزيز التعاون مع المنظمات، والمؤسسات والمراكز العربية والإقليمية والدولية في مجال الأمن الغذائي، كما تقوم بتشجيع ونشر البحوث الزراعية، تقديم الاستشارات العلمية في المجالات التالية:

- تنظيم وعقد أنشطة لتبادل الخبرات والتدريب الإقليمي، والوطني في مجالات محددة تساهم في تحقيق أهداف هذا البرنامج بالتنسيق مع الدول الأعضاء؛
- بناء قواعد البيانات والمعلومات، وإنشاء شبكات الكترونية متخصصة تساهم في تنفيذ البرنامج للتعاون العلمي والعون الفني بين الدول العربية في مجال الزراعة؛
- تساهم المنظمة من خلال هذا البرنامج، في إعداد دراسات الجدوى الفنية، والاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، التي يتم تنفيذها في إطار البرنامج؛
- التنسيق مع مؤسسات وصناديق التمويل العربية الإقليمية، والدولية لتوفير المساندة والتعاون الفني والمالي الذي تحتاجه البلدان العربية".[1]

4- البرنامج العربي العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الإنتاج السمكي في الدول العربية التي تتوفر لديها موارد ومسطحات مائية، للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الأوضاع التغذوية والمعيشية للمواطن العربي؛

- توفير المشاتل السمكيةلصغار المنتجين، وجعلها مصدرا للدخل، بما يساعد على تحقيق أهداف الحد من الفقر؛

- في جانب أخر يهدف البرنامج إلى تنمية ودعم المخزون السمكي في المسطحات المائية الطبيعية في المنطقة العربية، وبناء القدرات وتنمية مهارات الكوادر العربية في مجال تقنيات الاستزراع السمكي في المسطحات المائية الداخلية، وتحقيق التكامل بين الإنتاج الزراعي والسمكي، من خلال إدخال تربية الأسماك في النظم الزراعية القائمة، مما يساهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المائية، وزيادة الإنتاج الزراعي في الدول العربية."[2]

5-التعامل مع منظمة الأغذية والزراعة في مواجهة الأمراض التي تؤثر في الإنتاج الزراعي والحيواني:

تعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بتمويل الإنتاج الغذائي والتنمية الزراعية،كصندوق الأوبك للتنمية الدولية (**OFID**)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(**IFAD**)،على

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **" الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: المرحلة الأولى 2011-2016"** (الخرطوم، 2010)، 16-17.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**" (الخرطوم، 2017)، 91.

مكافحة الأمراض مثل: مرض أنفلونزا الطيور، ومرض حمى القلاعية...الخ ، بالإضافة إلى دعم المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني ذات الاهتمام بإدارة الأعمال الزراعية، كالجمعيات والاتحادات المهنية، والمهتمة كذلك بالأنشطة الإنتاجية والخدمية والتسويقية، والاستهلاكية والاجتماعية، وهي تقوم بتقييم أداء هذه المؤسسات بغية تطوير ممارسة العمل الزراعي، والإنتاج التصنيعي في مجال الغذاء، والمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، والإسهام في تبادل التجارب والخبرات بين التنظيمات المدنية العربية التي تقوم في مجال إدارة قطاع الأعمال الزراعية. [(1)]

من خلال ذلك تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط الفعالة بين الدول العربية، وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاط الزراعية، وذلك من المشاريع والبرامج الرائدة على مستوى المنطقة العربية، فهي تهدف بذلك إلى:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية والنباتية، والحيوانية لبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية؛
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول المنطقة العربية؛
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم إقامة المشاريع الاستثمارية والصناعات في المجال الزراعي."[(2)]

من خلال ما سبق ذكره، فإننا نعتبر بأن المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي إحدى أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى القطر العربي، بالرغم من بوطء أدائها وضعف التمويل المناط بها.

المطلب الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى الهيئات الدولية غير الحكومية الفاعلة في النظام الدولي المعاصر، وهي تساهم بشكل كبير في حماية وصيانة حقوق الإنسان، بما في ذلك مساهمتها في معالجة قضايا الجوع، والفقر وسوء التغذية، وفي إرساء الحق في الغذاء لجميع سكان العالم، باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

أولا: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعرّفالمنظمات الدولية غير الحكوميةكيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات، تتأسس بموجب اتفاقات بين أشخاص طبيعيين، أو معنويين خاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام، لتوفير الاحتياجات المهمة،

---

(1)– المقداد وأبو ذويب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية، 696.

(2)_السريتي، المنظمات الاقتصادية 239–240.

التي يصعب توفيرها، من طرف الدولة، أو المجتمع الدولي،"[1] ؛وفي تعريف أخر فإنّ المنظمان الدولية غير الحكومية،تتميز بكونها جمعيات خاصة، لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات، وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة، للتأثير على مجرى العلاقات الدولية،"[2] ،حين يتم التعرف إليها من الناحية الإنسانية، فهي تلك المنظمات التي تعمل في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية."[3]

تعرف الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:

"مؤسسات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي، أو وطني، أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة، ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي خدمات متنوعة، وتهتم بالوظائف الإنسانية وتساعد الحكومات على الاستجابةلمشاغل المواطنين، وترافق السياسات وتعمل على تشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، كما توفر التحليلات والخبرات، وتكون بمثابة آلية للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية."[4]

يقدم البنك الدولي تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية،بكونها:

"هي منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأنّ لها أهدافا إنسانية أو تعاونية، أكثر من كونها أهداف تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع لتنمية المجتمعات".[5]

من خلال التعاريف السابقة للمنظمات الدولية غير الحكومية، يمكن أن نستخلص خصائص وسمات العامة لهذه المنظمات والمتمثلة فما يلي:

- هي منظمات تأخذ الصفة الدولية، وهذا من حيث أهدافها ونشاطاتها الدولية في حماية وصيانة حقوق الإنسان؛
- لها الطبيعة غير حكومية، بحيث لا تنتمي هذه المنظمات إلى دولة معينة، أو هيئات وأجهزة دولية رسمية أخرى؛

[1]_ عمر سعد الله، **"المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطبيق"** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009)، 18.

[2]- قويدر شعشوع، **"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون البيئي"** (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،قسم العلوم القانونية 2014)، 15.

[3]- صلاح الدين بوجلال، **"الحق في المساعدة الإنسانية: دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان"** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، 53.

[4]- عمراني، النظام القانون ، 213.

[5]- نادية عثماني وسهيلة عقال، **" المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني: حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر"** (مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، قسم العلوم القانون، 2013)، 13.

- هي منظمات غير ربحية، بحيث تستهدف الربح، وهدفها إنساني، كونها تسعى لخدمة البشرية.

ثانيا: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحسين الأمن الغذائي

تشيد العديد من الوثائق، والمؤتمرات والمنظمات الدولية بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة قضايا الجوع، والفقر وسوء التغذية، فهي كذلك تتحمل إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي مسؤوليات فيما هامة يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي.

من أهم ما تقوم به هذه المنظمات في مجال الأمن الغذائي، هو مساهمتها بنشاط في الترويج إلى العمل في القضاء على الجوع، واتخاذ الإجراءات مباشرة لتنفيذها على المستوى الوطني، والدولي، كما تساهمفي الاحتفالات الوطنية بيوم الأغذية العالمي(**16 أكتوبر**)، وبحملات الأغذية للجميع اللتان تساهمان كل منهما في زيادة النوعية بقضايا الأمن الغذائي وتعبئة الموارد، كما تقوم بدور أساسي في المساهمة في تسيير عمل قطاعي التنمية الزراعية والريفية، وقد أثبت أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم قدراتها وخبراتها في دعم استراتيجيات البقاء لدى فقراء المدن والأرياف، الذين يتأثرون بصورة مباشرة بالمشكلات ذات الصلة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي."[1]

هناك قناعة مؤكدة بشأن دور المنظمات غير الحكومية في توفير الغذاء، من خلال اتخاذها آليات، ووسائل مختلفة في هذا الشأن في حالات السلم والحرب معا، بحيث تعمل في قضايا الدفاع عن حقوق أصحاب الأراضي الزراعيةخاصة السكان الأصليين، كما تدافع عن حق الوصول إلى المياه و مناطق الصيد والمحافظة على التنوع البيئي، وتطالب على المستوى الوطني بمراجعة التشريعات والميزانيات المتعلقة بالتزام الدولة بتوفير الغذاء للسكان، ونذكر في ذلك دور منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورابطة الصليب الأحمر، وجمعيات الهلال الأحمر، وأطباء بلا حدود في تقديم المساعدة الغذائية انطلاقا من الحق في الغذاء.[2]

تجدر الإشارة إلى أنّ منظمات المجتمع المدني، لها مساهمتة في ضمان وتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، بحيث أثبت المجتمع المدني بجميع أشكاله المختلفة –الحركات الاجتماعية والمنظمات القائمة على الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الرسمية وغير الرسمية– قدرته على تعبئة وحشد، وإطلاق مبادرات تسعى إلى ضمان العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والعيش حياة كريمة بعيدة عن الفقر والجوع، وقد عرفت الأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني في عام 1998 بأنها:

" المجال الذي تنظّم فيه الحركات الاجتماعية نفسها حول أهدافا، وعناصر مكونة ومصالح مواضيعية، والمجتمع المدني عبارة عن فئة تشمل طائفة عريضة من المنظمات، تتقاسم –رغم أنها

---

[1]_ عمراني، النظام القانوني، 218.

[2]- أحمد بن ناصر، " **الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر"** (أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، 2002)، 133.

مختلفة- بعض الأهداف المشتركة والموارد أو المناهج، لتنظيم قدراتها على وضع القرار والدعوة والمعرفة." [1]

تهتم منظمات المجتمع المدني بقضايا الأمن الغذائي من خلال البرامج والأنشطة الشخصية والمنظمة في الحد من أية انتهاكات للحق في الغذاء الكافي، وتتحمل مسئولية السعي للترويج ونشر لهذا الحق الإنساني ومراعاته، بحيث يتعزز دور هذه المنظمات في تنفيذ الحق في الغذاء من خلال التعليم والتربية، وتوعية أعضاء البرلمانات والأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات، ومن منطلق مسئولية الحكومات على توفير تحقيق الأمن الغذائي، فإن منظمات المجتمع المدني تقوم كذلك بدور فعال في مراقبة السياسات والنشاطات والبرامج الوطنية، كما يشارك كذلك في وضع وتقديم برامج ومشاريع تنموية للقطاع الزراعي." [2]

تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية بعض المزايا والحقوق عند إقامتها لعلاقات تعاون وشراكة مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وتستفيد من منافع تعزيز قدراتها، ونشاطاتها في معالجة قضايا الجوع والفقر، بحيث تمنح للمنظمات الدولية غير الحكومية فرص الوصول إلى المنتديات المحايدة لإجراء مناقشات مع القطاع الخاص، والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، والحصول على المعلومات وبناء القدرات والمعارف التقنية، والخبرات في مجالات الأمن الغذائي الرئيسية، وكذلك إلى تبادل وجهات النظر، واحتمال اقتراح بنود للمناقشة في جداول أعمال اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وحقها في الحصول على الوثائق غير السرية، وتقديم مذكرات أو تصريحات مكتوبة لأمين عام المنظمة الدولية." [3]

يبرز دور المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في مجال آخر، والمتمثل بتحديد الدراسات المتعلقة بالأعلاف الحيوانية الحيوانية السليمة،للتصدي للمشكلات الصحية والتجارية الغذائية الناجمة عن الغش وانتشار الأمراض، وما ينشأ عن تناول اللحوم والمنتجات الحيوانية الملوثة، وهنا يكون دور المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني، الذي يشمل تصنيع الأعلاف الحيوانية، واستعمال كل المواد العلف السليمة من البكتيريا المعرفة ومكافحة مخلفات الأدوية البيطرية، ومخلفات المبيدات الكيميائية، وغير ذلك من الملوثات المحتملة للأعلاف الحيوانية، والنباتية." [4]

---

[1]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **" إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني"** (روما، 2015)، 17.

[2]- أحمد بن ناصر، "الحق في الغذاء"، نفس المرجع، 135.

[3]- لطيفة مصباح حمير، **"دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العولمة الاجتماعية"** (القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010)، 100-101.

[4]- بن ناصر، الحق في الغذاء، 137.

من خلال ما تم عرضه،نستخلص أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر من أهم الآليات والمؤسسات الفعالة في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية، وتسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي الوطني والدولي، ولهذا من الضروري إفساح المجال لها أكثر لتؤدي دورها الضروري في مجال توفير الغذاء، والأمن الغذائي في ظل الواقع الجديد المعروف بعولمة الجوع والفقر.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تعرضنا له في هذه الدراسة، نصل إلى أنّ قضية الأمن الغذائي العالمي قضية ذات أهمية محورية على أجندة السياسة العالمية، ودلالة ذلك تنصرف إلى كون الكفاية والتنوع الغذائي هو تعبير عن أحد مكونات الأمن الإنساني الشامل، فمفهوم الأمن الغذائي لم يعد مقتصرا فقط على الكم كما كان سائدا في العقود السابقة من القرن الماضي، بل تطور مفهومه للوصول به إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام، الذي يأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة، وهو المسعى الذي يندرج ضمن صدارة أولويات جميع دول العالم، خاصة الدول التي تعاني من الجوع والفقر، حتى لا تكون عرضة للضغوطات والابتزاز السياسي من قبل الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، وبغياب هذا الأمن يترتب عن ذلك أثار سلبية على الدول ذات الفجوة الغذائية الواسعة، وتتعدد هذه الآثار إلى أثار اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأمنية وصحية..الخ، ما يجعلها تعاني من التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

تعتبر الزراعة الركيزة الأساسية، والمهمة لتحقيق الأمن الغذائي، وقد أدى ضعف القطاع الزراعي في عدد من الدول النامية، إلى زيادة نسبة وارداتها من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب، ويعود ذلك إلى السياسات غير الرشيدة في الاستغلال، وغير النزيهة في توجيه القطاع الزراعي بالعديد من الدول الفقيرة، التي تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وسد متطلباتهم التغذوية، وهذا الوضع يخدم بالدرجة الأولى الدول المتطورة التي تحرص على بقاء هذه الحالة في البلدان الفقيرة، بهدف أنّ تظل هذه الأخيرة تابعة اقتصاديا وسياسيا لها، وتكون عبارة عن أسواق تجارية لمنتجاتها الاستهلاكية المختلفة؛ وبدلا من توجيه المحاصيل الزراعية للاستهلاك البشري، فإنّ جزءا كبيرا منها يوجه إلى إنتاج الوقود الحيوي، وهذا يعتبر أمرا في غاية الخطورة، وذا تأثير واضح على الأمن الغذائي العالمي، أين أصبح العالم ينتج الغذاء لأغراض الطاقة، وليس من أجل احتياجات الإنسان الغذائية، مما يساهم في نقص الغذاء، وزيادة عدد جياع العالم.

إنّ حالة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية المنتشرة في عديد من مناطق العالم، دفعتنا إلى البحث عن التحديات والعوائق التي تحول دون الوصول الدائم والمستمر إلى الغذاء الكافي، وهي العناصر التي تساهم في تفاقم الفجوة الغذائية، وتزيد عدد المجاعات وتوسّع نطاقها، وقد تبين أنّ هناك مجموعة من التهديدات الأمنية للأمن الغذائي التي تختلف مخرجاتها السلبية حسب درجة آثارها وشدتها، ومن بين هذه التهديدات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، التهديدات البيئية، متمثلة في التغيرات المناخية والتصحر والجفاف، والتلوث البيئي، ومختلف الكوارث الطبيعية كالأعاصير والزلازل المدمرة لمختلف الهياكل القاعدية، والبنى التحتية التي يعتمد عليها في عملية الإنتاج الزراعي، وخاصة أنّ هذه العوائق البيئية تُعد من أكبر المسببات المحدثة لإشكالية الجوع بمختلف أبعاده، أين زادت شدة تأثير تلك التهديدات على عوامل بناء الأمن الغذائي، من تربة ومياه وهواء، ومن موارد طبيعية وغير طبيعية، ولذلك زاد الاهتمام بها في المجالات الأكاديمية والعلمية والسياسية، التي تعمل على تحليل مخرجاتها لإيجاد استراتيجيات وحلول فعالة، بهدف بناء أمن غذائي مستدام، سواءا من خلال التكيف مع تلك التهديدات، أو بالحد من آثارها، والتخفيف منها على الأقل.

يمثل التزايد السكاني المنفلت، وغير المنظم في الدول النامية، أحد أخطر التهديدات البشرية للأمن الغذائي العالمي، بحيث يعتبر من التحديات الراهنة التي تعرقل تحقيق الأمن الغذائي، الذي يؤدي إلى ضغط السكان على موارد الطبيعة، من خلال الهجرة الداخلية وانحسار الأرياف، والتمدد العمراني الفوضوي على حساب الأراضي الزراعية، وكذا ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وبدرجة أكبر على الغذاء، مادام العرض المحلي غير قادر على تلبية وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وانتشار البطالة والفقر، فسوف يتزايد ذلك باللجوء إلى الخارج لتموين الداخل، ويتبع معه إثقال كاهل الدول ذات الدخل المنخفض بالديون والأعباء، لهذا وجب التعامل مع هذا النمو السكاني غير المنظم، بحكمة وكفاءة ، وعقلانية من طرف الدول النامية، وخاصة أنّ حكومات هذه البلدان غير مهتمة وغير مبالية بخطورة هذا الوضع، بما فيها الدول العربية، في قارتي أفريقيا

وآسيا، حيث الزيادة السريعة للسكان، وعدم قدرة الحكومات والمسؤولين السياسيين على توفير الغذاء الكافي لملايين السكان، والعجز عن التصرف إزاء التهديدات التي تقف عائقا أمام تحقيق الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى التهديدات البيئية والبشرية على الأمن الغذائي العالمي، هناك أيضا جملة من العوائق الاقتصادية التي تفاعلت لتحول دون تحقيق الأمن الغذائي في العالم، وظلت تزيد من حدة العجز الغذائي لكثير من الدول، وخاصة منها النامية التي تعاني من الفقر والتخلف الاقتصادي، ويظهر ذلك جليا في ضعف وتدني الإنتاج الزراعي في الدول النامية، بسبب نقص التمويل الكافي للمشاريع والبرامج الزراعية، وكذا تدني الاستثمارات في هذا القطاع المهم والحساس، وعدم إعطائه الاهتمام الكافي كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، على غرار القطاع الصناعي والتجاري؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتزامن أزمة الجوع وسوء التغذية، مع عدم الاستقرار السياسي، من خلال الحروب والصراعات الداخلية، خاصة في مناطق بؤر التوتر والنزاع الأقل نموا، والتي أسفرت في النهاية هذه الصراعات الداخلية، من انتشار الأمراض والفقر والمجاعات، والبطالة وهجرة ونزوح أعدادا كبيرة من السكان، علاوة ما يحدث في الوقت الراهن في بعض دول القارة الأفريقية ودول قارة آسيا، وبالتحديد في دول الساحل الإفريقي، ومنطقة القرن الإفريقي، ومنطقة دول الصحراء الكبرى، وكذا في سوريا والعراق، واليمن وبورما وأفغانستان...الخ.

إنّ كل هذه التهديدات وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، لم يعد بالإمكان تجاوزها، أو التقليل من أثارها ونتائجها السلبية على الغذاء، وهي تحتاج في سبيل مواجهتها تظافر الجهود الدولية، والإقليمية والوطنية، الرامية إلى تحقيق هذا الأمن العالمي، وذلك عبر مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الرشيدة، والبرامج والخطط المدروسة والمضبوطة، تهدف إلى التقليل من أزمات الغذاء في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، من خلال السعي في زيادة الإنتاج الزراعي المستدام، بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات، والممارسات التنفيذية، وذات نتائج فعالة وملموسة، بغرض الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة،

التي تُعد أحد مكونات التنمية الشاملة، من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات في المجال الزراعي، وكذا تفعيل دور البحوث الزراعية العلمية في رفع الإنتاجية، واستخدام التكنولوجيا الزراعية، وتطوير المكننة، في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

تمثل مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية، وكذا المنظمات غير الحكومية، وجمعيات المجتمع المدني، أحد الآليات الفعالة في مجال محاربة الجوع، وتوفير الغذاء، عبر تبني مجموعة من البرامج الجادة، وإطلاق أهداف استراتيجية بغرض تحقيق الأمن الغذائي لجميع الشعوب التي تعاني من الجوع، وضمان الحق في الغذاء باعتباره حقا أصيلا من حقوق الإنسان، له ارتباط وثيق بمصير الملايين من البشر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر:

1–فئة الكتب:

أ–اللغة العربية:

1–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر**. روما: 2015.

2–لجنة الزراعة للأمن الغذائي العالمي. **مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.** منشور بتاريخ:2001/03/30. أطلع عليه بتاريخ 2019/06/01. متوفر على الرابط الالكتروني:
www.fao.org
.

3–الاتحاد الإفريقي.**نحو مستقبل أمن غذائيا**. أديس ابابا، 2012.

4–البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم 2008 الزراعة من أجل التنمية عرض عام.** واشنطن: 2008.

5–منظمة التعاون الإسلامي. **الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص من أجل التعاون.** أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014.

6–منظمة المؤتمر الإسلامي. **التقرير الاقتصادي السنوية 2010 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.** أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010.

7–

7-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **أولوياتنا: الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة.** أطلع عليه بتاريخ:2019/06/10. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.fao.org/docrep/018/mg994a/mg9940.pdf

8-مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. الدورة 40. **الإطار الاستراتيجي المراجع".** روما، 3-8 جويلية، 2017.

9-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030.** روما، 2016.

10-مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى. الدورة 34. **نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.** روما، 7-11 ماي 2018.

11-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: المرحلة الأولى 2011-2016.** الخرطوم.2010.

12-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017.** الخرطوم، 2017.

13-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **مؤتمر بشأن التحديات الجديدة. تغير المناخ الطاقة والأغذية.** روما. 2005. اطلع عليه 30 أفريل 2019 على الموقع:
www.fao.org/foodclimote

14-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.**إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع المجتمع المدني.** روما، 2015.

15-منظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة. **العلاقة بين تغير المناخي والصحة.** اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/30. متوفر على الرابط:
https://www.who.nt/mediacentre/factsheets/fs266/ar

16-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017.** الخرطوم، جمهورية السودان، 2017.

17-**الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ.** متوفرة على الرابط الالكتروني:

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

18-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من الفقر في المناطق الريفية**. روما، 2017.

19-البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم 1990**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

20-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة الأغذية والزراعة: تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي**. روما، 2016.

21-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**. الخرطوم، 2007.

22-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة الأمن الغذائي في العالم 2002**. روما، 2002.

23-موقع أخبار الأمم المتحدة. **مجلس الأمن يبحث العلاقة بين الصراع والجوع**. منشور بتاريخ:2018/03/23. اطلع عليه بتاريخ 17/05/ 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://news.on.org/ar/story/2018/03

24-منظمة الصحة العالمية. **الجوع في العالم يرتفع مجددا بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب الأمم المتحدة**. منشور بتاريخ: اطلع عليه بتاريخ 17 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.who.int/ar/news-room/detail

25-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**. روما،2010.

26-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**. روما، 2013.

27-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء قدرة على الصعود لتحقيق السلام والأمن الغذائي**. روما: منظمة الفاو، 2017.

28-منظمة الفاو. **حرب اليمن تعرقل زراعة المحاصيل وتنذر بنقص غذائي**. منشور بتاريخ: 2015/04/15. اطلع عليه بتاريخ 21 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/y3jjmbxv

29-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**. الجزائر، 2000.

ب-اللغة الإنجليزية:

1-Food and Agriculture Organization of the United Nation.Food Security in Formation Network. Global Reporet on food Crises:Romz ,2017

2-World Food Programme. **Yemen-special focus : whatdoes the conflict-induced public sectorcrisismean for foodsecurity in yemen ?** Analyses and ussessments. foodsecurityanalysis (van). seeit on 21/05/2019. In the linkbelow :
https://www1.wfp.org.

3-World Food Programme.**Nutrition intervention 2017**.seeit on. 21/05/2019. In the linkbelow :
https://documents.wfp.org/stellent/public/ducuments/communications/wfp290774.pdf

ثانيا: قائمة المراجع

1-فئة الكتب:

أ-اللغة العربية:

1-أحمد السريتي، السيد محمد. **المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون النقدي التجاري، والتنمية والتمويل، والزراعة والأغذية ذات الطابع الأيديولوجي**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2014.

2-الأشرم، محمود. **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

3-اللوزي، سالم عبد الكريم وآخرون. **تحديات الأمن الغذائي العربي**. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

4-السيد إبراهيم مصطفى وآخرون. **اقتصاديات الموارد البيئية**.الإسكندرية: الدار الجامعية، 2017.

5-الكبكي، فايزة عبد الرحمان وآخرون. **نظرية مالتس ونظرية الحجم الأمثل للسكان**. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، بدون سنة.

6-السهاونة، فوزي عيد وعبودة سمحة، موسى. **جغرافيا السكان**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

7-النجفي،سالم توفيق. **سياسات الأمن الغذائي العربي في حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير:رؤية للمستقبل**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013.

8-الفياض، موسى وأبو رمان، عسير. **الوقود الحيوي الأفاق والمخاطر والفرص**. الأردن: المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، 2009.

9-السريتي،السيد محمد. **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000.

10-البياتي،فراسعباس.**الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

11-البياتي،فراسعباس.**الأمن البشري بين الحقيقة والزيف**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

12-الدوري،محمد أحمد.**التخلف الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

13-القصاص، محمد عبد الفتاح. **التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة**. الكويت: عالم المعرفة، 1999.

14-الحديثي، خليل إسماعيل.**الوسيط في التنظيم الدولي**. العراق: جامعة الموصل، 1991.

15-إبراهيم أحمد، عبد الغفور. **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**. عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014.

16-براون، لستر. **السكان وكوكب الأرض**. تر. زيدان،ليلى. القاهرة: الجمعية العالمية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995.

17-بوجلال، صلاح الدين.**الحق في المساعدة الإنسانية: دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.

18-بيللو، ولدن. **حروب الغذاء صناعة الأزمة**. تر. خالد الفيشاوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.

19-حاجي، فطيمة. **إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر نموذجا**. عمان: دار الراية للنشر، 2017.

20-حسين، عمر.**المنظمات الدولية هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.

21-حماد، كمال. **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

22-خليل، حسين. **المنظمات القارية والإقليمية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

23-رزيقالمخادمي،عبدالقادر.**الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2009.

24- رزيقالمخادمي، عبد القادر.**الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الرقمية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

25-رواء زكي، يونس. **الآثار السياسية والاقتصادية للمياه**. العراق: دار زهران، 2009.

26-زكي، رمزي. **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**. الكويت: عالم المعرفة: 1984.

27-رودني،والتر. **أوروبا والتخلف في إفريقيا**. تر. القصير، أحمد وعثمان، إبراهيم. الكويت: عالم المعرفة، 1988.

28-سعد الله، عمر.**المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطبيق**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009.

29-سيف سردار، عبد الرحمن. **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

30-سميث،جيمس. **الوقود الحيوي وعولمة المخاطر، التغيير الأكبر في العلاقات بين الشمال والجنوب منذ الاستعمار**.تر.الشيخ، فتح الله والسماحي، أحمد. القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2017م.

31-صبري محسوب، محمد وإبراهيم أرباب، محمد. **الأخطار والكوارث الطبيعية والمواجهة معالجة جغرافية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

32-عبد الحليم الحسن، عبد القيوم. **المشكلات الإفريقية المعاصرة، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، المشكلات السياسية**. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، 2009.

33-عبد الرحمن حسن، حمدي. **الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.

34-عمراني، نادية أحمد. **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

35-غربي، فوزية. **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

36-غرازيانودا سيلفا، جوزيه وآخرون. **برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية**. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012.

37-فرانسيس.ج، ديفيد. **إفريقيا السلم والنزاع**. تر. علوب،عبد الوهاب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

38-كبدي، فاطمة وحمدي باشا، رابح.**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

39-محمد عطية،عبد القادر. **اتجاهات حديثة في التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

40-محمد السيد،عبد السلام. **التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**. الكويت: عالم المعرفة، 1982.

41-محمد العيني، هبة وآخرون. **المنظمات الدولية والإقليمية**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

42-مصباح حمير، لطيفة. **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العولمة الاجتماعية**. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010.

43-مشورب، إبراهيم. **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**. بيروت: دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، 2002.

44-مورلابيه،فرنسيس وكولينز،جوزيف. **صناعة الجوع خرافة الندرة.** تر. حسان،أحمد. الكويت: عالم المعرفة،1983.

45-نزيه،رعد. **المنظمات الدولية والإقليمية.** بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، (2013):

ج-فئة الدوريات:

1-اللغة العربية:

1-أبو اليزيد، أحمد الرسول وآخرون. **الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.**مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية. عدد خاص. (2017)01-18.

2- المقداد أحمد ، محمد وأبو ذويب، عاهد مسلم. **أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي.** مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. 3. (2015):681-706.

3-أحمد سعيد، إبراهيم.**أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا.**مجلة جامعة دمشق. 3 (2011):545-615.

4-السرحان، حسين أحمد وعبد الأمير، حسين باسم.**انعدام الأمن الغذائي الأسباب وسبل المعالجة: القارة الأفريقية نموذجا.**مجلة جامعة كربلاء. 4 .(2017): 136-151.

5-الباجوري، سمر حسين. **شكلة انعدام الغذاء في إفريقيا.**مجلة آفاق إفريقيا. العدد 41 (2016):33-38.

6-توهامي، إبراهيم. **البلدان النامية أمام تحديات الفقر.**مجلة العلوم الإنسانية. العدد 20. (2003): 101-111.

7-جوادي،نور الدين وعزاوي،عمر. **الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ضل الاحتباس التجاري في السوق العامية: دراسة الإستراتيجية الدولية للفترة مابين عامي 2000م،2030م.**مجلة الباحث الاجتماعي.14 (2004):0179-191.

8-دهكال، أسماء. **الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا: قراءة في الواقع والرهانات**.مجلة قراءات تنموية، العدد 30، (2016):76-93.

9-رسن،سالم عبد الحسن. **التنمية الزراعية المستدامةخياراالاستراتيجي**.مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. 2 (2011): 60-74.

10-زيدان،زهية. **دور المناخ الاستثماري في تنمية القطاع الزراعي بالدول النامية**.مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة. سعد دحلب-البليدة. 6 (2012):223-238

11-سعيد جبر، فلاح. **الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي**.مجلة عالم فكر.2 (1987):115-145.

12-طافر،زهير. **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة**.مجلةالباحث الاجتماعي.10 (2010):69-94.

13-عبد الحسن، حميدة والظالمي، محمد.**الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية**.مجلة أوروك. 3 (2017):442-469

14-طافر، زهير. **التزايد السكاني في الجزائر وانعكاسه السوسيو-اقتصادي (مع الإشارة إلى علاقة مع التبعية الغذائية**.مجلة العلوم الإنسانية.العدد28/27 (2012):85-99.

15-قمومية، سفيان وبن عدة، أمحمد. **دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر**. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. العدد 10. (2018):01-18.

16-كتفي،سلطانة.**توجيه الاستثمار الفلاحي نحو الخواص: نماذج من الشمال الشرقي الجزائر: ولاية سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي**.مجلة علوم وتكنولوجيا. 47 (2018):64-72.

17-محمود،أحمدومحمد،عبدالعزيز.**تحليل قياسي الاستثمار الزراعي في مصر**. مجلة أسيوط للعلوم الزراعية. 4 (2014):104-113.

2-اللغة الإنجليزية:

1- Verstraete, Michel M. " **Definingdesertification: A review.**" Climactic change 9 (1986): 5-18.

2- M Huho, Julius and Mugalavai, Edward. " **theeffects of droughts on Food Security in Kenya.**" The International Journal of Climate Change 2. (2010): 62-72."

د-المذكرات الجامعية:

1-بن ناصر، أحمد.**الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر**. أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر1بن يوسف بن خدة، 2002.

2-بن ناصر،عيسى.**مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**. أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.

3-بوجلال،ناصر. **تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي**. مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، 2014.

4-جابري،أميرة.**تموييل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة -دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014**. أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، 2016.

5-حسني، علي. **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة**. مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016.

6-خزار،بلال.**السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**. رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخض، باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013.

7-زيايتة، رتيبة قارة،نوال. **سياسات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى.** مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013.

8-شكيمة،ياسين.**الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحة 1990-2010 دراسة تقويمية.** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.

9-شعشوع، قويدر.**دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون البيئي.** أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،قسم العلوم القانونية 2014.

10-صخري،محمد. **تداعيات التغير المناخي على الأمن الدولي 1989-2016 الجزائر: دراسة حالة.** مذكرة ماستر، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية، 2016.

11-عثماني، نادية عقال،سهيلة. **المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني: حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.** مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، قسم العلوم القانون، 2013.

12-عمارة، نورة. **النمو السكاني والتنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر.** رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

13-غردي،محمد.**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، قسم العلوم الاقتصادية، 2012.

14-قصوري،مريم.**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر.** رسالة ماجستير، جامعةباجي مختار عنابة، قسم العلوم الاقتصادية،2012.

15-مدني،محمد وشحات،وحساني.**اقتصاديات إنتاج الوقود الحيوي وأثره على الأمن الغذائي بدولة جنوب أفريقيا منذ 2007.** رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد، 2019.

هـ-ملتقيات ومنتديات:

1-أسامة محمد صالح، شيماء. **الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية**. ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 8-9 ديسمبر 2014.

2-الخولي،أحمد عثمان. **الفقر: إطار مفاهيمي**. المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، القاهرة، 20 ديسمبر 2015.

3-بوطالب،محمد نجيب. **أبعاد مفهوم الأمن الغذائي: مقاربة سوسيو-انتربولوجية**. ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي والدولي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 7-9، 2015.

4-بن زعمة، نبيلة مسيلتي.**التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**. ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي؟. المدية، 10، 03، 2018.

5-نصاب، عائشة. **إعادة الاعتبار لسكان الأرياف: إستدامة الأمن الغذائي**. ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 23_24 نوفمبر، 2014.

و-المقالات الإلكترونية:

1-أحمد إسماعيل، إسراء. **مخاطر مستقبلية: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي**. منشور بتاريخ: 2015/06/21م. اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/01. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://Futureuae.com/backup.tar/Mainpage/ltem

2-**الاكتفاء الذاتي مطلب ملح لتحقيق استقلالية الدول**. منشور بتاريخ:2016/08/30. أطلع عليه بتاريخ:2019/03/11. منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net./encyclopedia/economy/2016/8/3

3-**الاستثمار الزراعي ومفهوم الأمن الغذائي على رأس قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية والعمل العربي المشترك**. منشور بتاريخ: 2015/07/13. أطلع عليه بتاريخ 8 جوان 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.alrawabico.com/page/agricultural-investment

4–الخميس، رياض. **تحذيرات جادة: الزيادة السكانية في المنطقة العربية لم يواكبها الإنتاج الغذائي الكافي**. منشور بتاريخ:2010/12/19. اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.alriyadh.com/586830

5-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. **مفهوم الأخطار البيئية وأنواعها**. منشور بتاريخ: 2019/05/02. اطلع عليه بتاريخ: 06 /05/ 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://tinyurl.com/y4hjz4vs

6-المعهد العربي للتخطيط. **القطاع الزراعي في الدول العربية: الإنتاجية والتوزيع**. أطلع عليه بتاريخ 3 جوان 2019. متوفر على الرابط:

http://www.arab-opi.org/images/training/programs

7-الصاوي، نوران. **المشكلة السكانية لغم يهدد مصر بالانفجار**. منشور بتاريخ: 2017/10/22. اطلع عليه بتاريخ: 14 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.albawabhnews.com/2766553

8-إسماعيل حسين، أحمد ومحمد مرسي، صفية. **الإرشاد الزراعي**. مصر: ب د ن، 2009. للاطلاع أنظر مدونة المرجع الزراعي. متوفرة على الرابط:

https://agriscience-reference-blogspot.com

9-بركات، عبد التواب. **العرب سيستوردون غذاء ب 53 مليار دولار حتى 2020**. منشور بتاريخ: 2017/10/19. اطلع عليه بتاريخ 28 /2019/05. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.aleraby.co.uk/economy

10-دياب، محمد. **المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية**. منشور بتاريخ: اطلع عليه بتاريخ: 14 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.lebarmy.gov.lb/az/conlent.

11-زقيبة، سارة. **مفهوم الثروة الحيوانية**.منشورة بتاريخ: 2018/08/23. أطلع عليه بتاريخ 2019/04/24. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://mawdoo3.com

12-صحيفة الوسط. **الأمن المائي والأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار**. 2538 (2009). منشورة بتاريخ 2009/08/17. أطلع عليه بتاريخ: 003/2019/3. متوفر على الرابطالالكتروني:
www.alwassatnews.com/news/304568.html

13-صلاح، مروة. **التغيرات المناخية تهدد الدول الأكثر فقرا**. منشور بتاريخ:2018/07/26. اطلع عليه بتاريخ: 30/ 04/ 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/yyfoay6w

14-كمال عباس، أشرف. **التطبيقات الزراعية للتكنولوجيا**. منشور بتاريخ: 2019/06/10. أطلع عليه بتاريخ:2019/06/09. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://ashrafkamal1950.blogspot.com

15-موقع شبكة الجزيرة الفضائية. **نمو السكان يهدد موارد الأرض**. منشور بتاريخ: 2011/10/23. اطلع عليه بتاريخ 14 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://tinyurl.com/yyle6d3f

16-موقع النجاح الاخباري.**الصليب الأحمر 3 مليون كيني مهددون بالجوع بسبب الجفاف**. منشور بتاريخ: 2019/04/14. اطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://tinyurl.com/y2q25n3c

17-موقع الشرق الأوسط مباشر. **أرز آسيا يعطش...نصف العالم يجوع**. منشور بتاريخ:2010/11/15. أطلع عليه بتاريخ: 09 ماي 2019م. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://meo.news/en/node/432465

18-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. **دراسة التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الريفية**.أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/08. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.sesric.org/agriculture-rural-development-ar.php

19-ولد الشيخ، علي. **مرتكزات الإستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي**. أطلع عليه بتاريخ: 5 جوان 2019. متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cbaF7305-de8b-4b5f-b21-f20fb236ffb0

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، في الدول التي تعاني من الجوع وسوء التغذية، خلال فترات زمنية مختلفة، حيث يُعد الغذاء قضية مصيرية لكل شعوب العالم، وكيف وهو مرتبط بالأمن القومي للدول، وكذا محاولة إبراز دور الغذاء في السياسة العالمية، والتعرف على مختلف التهديدات الأمنية التي تزيد من أزمة الجوع وتعيق تحقيق الأمن الغذائي، التي أدت إلى نتائج وخيمة على سلامة وأمن السكان، والذي دفع بالعديد من الدول النامية إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية، مما يزيد على كاهل الدولة من ديون وأعباء، وفي الأخير محاولة للسعي لإيجاد استراتيجيات وسياسات فعالة للحد من الجوع، وحلولا علمية، عبر برامج تنموية شاملة، وبتظافر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أمن غذائي عالمي، مع مختلف الهيئات الفاعلة في الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن /الجوع /الغذاء/الرفاه.

Abstract :

This study aims to address the situaton of global food in security in countries that suffer from hunger and malnutrition at time where food is considered as a crucial issue for all nations of the world and how it is linked to countries national security,it highlights aslo the rol of food in world politics and the avrious security thereats, which have increased the hunger crisis and impeded the achievement of food security. These latters have led to dire consequeences to the safety and security of the population. As a result many developed countries are obliged to imoprt from foreign markets, which increases the bruden of debts on the state. Finally, the study attepts to find scientific solutions, effective strategies and policies to reduce hunger through comprehensive

Develepment programs and collaboration of international efforts to acheivs global food security, with various actors in the international arena.